الميثاق

٢٤ صفحة ٣٥٠ فلسا أسبوعية - سياسية - مستقلة

السنة الثانية - العدد الثامن والثلاثون - الاحد ٥ تموز ١٩٩٨ تصدر عن دار الوحدة للصحافة AL MEETHAQ 5 JULY 1998 NO. 38 VOL. 2

... وأفلست سياسات الإذعان للبنك الدولي

- سبع سنوات من المعاناة الشعبية ... والنتيجة: أكاذيب ونمو سلبي!
- لا بديل عن القطاع العام كأداة للتنمية
- حل الأزمة الاقتصادية الأردنية، يبدأ، أولاً، بحلّ الأزمة السياسية



طاهر المصري: الأولوية الرسمية لتعزيز العلاقات مع "اسرائيل" وتركيا .. وحكومة المجالي هي الأسوأ

أبو العثم: الحكومات تطلق النار من خلف أكتاف الملك

بناء على توصيات البنك الدولي:

تقليص الرقعة الزراعية وحصر الملكية بفئات محدودة

محمود درويش:

مستعدون لخدمة "اسرائيل" ولكن بأجور معقولة

٩٠ مليون متر مكعب سنويا استهلاكها

العاصمة عمان ومواطنوها يشربون المياه المخصخصة

الميثاق

٢٤ صفحة ٣٥٠ فلسا أسبوعية - سياسية - مستقلة



الواقع الثقافي في عاصمة الشمال

من إربد المشاكسة .. غربة عصابة الشعر

بقلم : نايف أبوعبيد

وجوه...

نواف شديفات

عرفته اواخر عام ١٩٩٥، عندما فُصلتُ من جامعتي، بعد لقاء عاصف مع رئيسها انذاك. وقد نصحني احدُ الاصدقاء، بالتوجه الى مكتب ليث شبيلات، الذي كان معتقلاً وقتها، حيث تحوّل مكتبه الى ملتقى للمعارضة ووكالات الانباء، مما ييسر عليّ ان اضع قضيتي، امام الناس، للضغط على ادارة الجامعة، لإعادتي.

وفي مكتب ليث، تعرّفت ابتداء على عبدالرحمن القطارنة «العسل»، الذي كان يدير العمليات، ويضع التكتيكات والاستراتيجيات، لتحويل اعتقال ليث الى انتصار سياسي وجماهيري كبير، وهناك تعرفت كذلك، على العديد من الاصدقاء، مما اتاح لي ان احدد مسار حياتي، مستقبلاً، خصوصاً، وقد صدر قرار الجامعة بتخفيض فترة فصلي منها، الى فصل واحد، وهو المتبقي، لاخرج منها بشهادتي.

لم استغرب، وانا في مكتب ليث، وجود كل تلك الاسماء الضخمة، المعروفة، من خلال خطابها السياسي، فقد كنت أتوقع، أن ارى جورج حداد، وهشام غصيب، وموفق محادين وناهض حتّر، وغيرهم من اصحاب الاسماء، التي تاثرت بفكرها ونضالاتها، وانا ما ازال طالباً، على مقاعد الدراسة. بيد ان ما اثار استغرابي هو ذلك الشيخ البدوي، الذي يدير المعركة الاعلامية من وراء الفاكس، وبالاتصال مع وكالات الانباء العالمية، ومنظمات حقوق الانسان، في كل بلدان العالم، ولم يفته نصيب من الالمام بعلوم الكمبيوتر واستعمالاته، خصوصاً، بعد ان أدخل عبدالرحمن القطارنة قضية ليث، على الانترنت.

استغربت وجود ذلك الشيخ، وازداد فضولي لمعرفته، خصوصاً وهو يتحدث بلغة حاسمة ويناقش قضايا كبرى، تتعلق بالحريات العامة، والفساد، والقضاء، والقانون، فلم البث إلاّ وان عرّفني عليه القطارنة، وهو الشيخ نواف شديفات، وكما توقعت، فهو من عشائر بني حسن، وقد تفرّغ تماماً، للدفاع عن قضية شبيلات، وسائر قضايا الحريات العامة، وكان هو اول المستجيبين لقضيتي، فاتصل لي مع عدد من النواب، وبلهجته الحادة، طلب منهم الوقوف الى جانبي، وفعلاً، استجابوا.

من هو نواف هذا، وما هي قصته، وكيف اتيح له ان يدخل هذا الباب، ويلمّ بكل هذه التفاصيل؟ كل هذه الاسئلة بقيت تدور في راسي، حتى اخبرني بها، هو شخصياً، ذات مرة، في مكتب ليث. وملخص القصة، ان الشديفات، وهو متقاعد من احدى وحدات الامن العام وقد امضى حياته، شانه كشان البقية من ابناء العشائر الاردنية، ضمن النمط المعهود! وبعد إحالته الى التقاعد، عمل في اكثر من مجال، لتامين مصاريف دراسة ابنائه، وكان احدهم وهو فؤاد طالباً في جامعة مؤتة كمرشح ضابط، وقد جاء يوم، لم يعد فيه فؤاد الى البيت في الموعد المحدد، وبعد غياب، يثير القلق، علم والده، انه معتقل مع عدد من رفاقه، والتهمة هي محاولة اغتيال الملك، ليحاكم فؤاد ورفاقه بعد ذلك، وتصدر بحقهم احكام بالاعدام من المحكمة العرفية.

ولما راى نواف حبل المشنقة، يلتف حول عنق ابنه، وادرك ان القضية مفبركة، والمقصود منها إذلال العشائر الاردنية، باعدام طليعة من ابنائها، حينها ادرك ان القضية، سياسية كبيرة، وان التحرك العشائري لا ينفع وحده، فاخذ يدير معركته على جميع الجبهات فمن منظمات حقوق الانسان الى مجلس النواب الى وكالات الاعلام العالمية، الى المنشورات والمطبوعات الى ... الى ... صار نواف خبيراً بشؤون الحريات وحقوق الانسان، وتمكن من جلب كل الوثائق التي تثبت براءة المعتقلين، ووضعها امام محكمة التمييز، التي حكمت ببراءتهم، والإفراج الفوري عنهم

هذه هي قصة نواف التي لم اشهدها، ولكني، ومنذ ذلك اللقاء، عاصرت جميع الاحداث التي استدعت منا ان نكون سويّة ... فبعد تخرجي من الجامعة في حزيران ١٩٩٦، استدعاني الصديق ناهض حتّر، وطلب مني ان اعمل معه، في مركز دار الندوة للدراسات الاردنية، والذي كان في طور التاسيس، وما هي الا اسابيع، حتى قرر حتّر وشركاؤه في دار الندوة، تحويل المركز الى شركة دار الوحدة للصحافة، لاصدار صحيفة «الميثاق» التي رفضت الحكومة، منحها الترخيص بحجج واهية، ولما تحولت القضية الى المحكمة، وباتت الدلائل، تشير الى حصولنا على الترخيص لاصدار الصحيفة، بدانا ندرك ان الحكومة لن تتنازل عن تعنّتها، وان ثمة ما يطبخ لـ«الميثاق»، قبل صدورها، وما هي إلاّ ايام، حتى اصدرت النيابة العامة قرارها باعتقالنا: ناهض وانا، وتمكنا من الاختفاء، وبقيت مطارداً لاسبوع واحد، حتى تم اعتقالي، بينما بقي حتّر مطارداً لمدة شهرين.

وفي جويدة «غرفة٦» المخصصة، انذاك، للمعتقلين على خلفية احداث الخبز اب ١٩٩٦، كنا نستقبل الوافدين الينا في كل يوم، وكنت انتظر دخول واحد من اثنين، او كليهما، حتّر او/و العسل، خصوصاً، وقد إزداد شعوري بالغربة داخل تلك الغرفة، فالغالبية، كانت من الرفاق البعثيين، بينما لم يتجاوز المستقلون خمسة اشخاص، وكان الاساس في معاناتنا، هو رفاق السجن من البعثيين، وميلهم الى المهادنة مع ادارة السجن.

وذات ليلة، وقد اخذ مني المرض ماخذه، فُتح باب الغرفة، وشعرت بدخول نزيل جديد: لم استطع ان افتح عيني لرؤيته، ولكني سمعت صوته جيداً، وبدا الرجاء يهتف من داخلي «كُن ابا جهاد»، وفعلاً، كان القادم إلينا ابا جهاد، حينها شعرت بالدفء، وزالت عني القشعريرة.

فلا يستطيع احد ان يدرك، مثلي، مقدار الشعور بالغربة وبردها، إذا وجد نفسه وحيداً، وقد غاب الرجال.

كان نوّاف قد اعتقل، بعدما اعلن عن عزمه لاخراج مظاهرة سلمية للابقار، احتجاجاً على ارتفاع اسعار الاعلاف، ولما راى المسؤولون اصراره على تنفيذ هذه الفكرة، على كل ما فيها من طرافة، اتخذوا قراراً باعتقاله، فجاءنا الى الجويدة.

وفي جويدة، بدات اتعرف على نواف عن كثب، وبدانا سوية، نصطدم بالاخرين.

فعندما اقترحت، على رفاق السجن ان نوقّع على وثيقة، نعلن فيها، الاضراب المفتوح عن الطعام، احتجاجاً، على رفع الدعم عن الخبز والاعلاف، واشتراط اسقاط حكومة الكباريتي، لفك الاضراب، وافق نواف، أولاً، وخاض معركة اقناع الجميع، ووقع جميع المستقلين على الوثيقة، التي كان قد باركها رفاقنا البعثيون، ولكن وعندما وصلت الوثيقة الى المناضل البعثي العتيق عمر ابوالراغب، مزّقها، وقال: انهم سوف يعيدوننا الى سجن المخابرات إذا وقعناها، وطلب منا ان نحمد الله، الذي يسّر لنا مثل هذه الظروف من الاعتقال، واستذكر ظروف السجن في الخمسينيات والستينيات، وسوء احوالها، فغضبت، حينها، واتهمتهم بالجبن، وطبعاً، ازرني نوّاف وقاطعهم.

ثم كان يوم اشتبكت فيه مع ادارة السجن، بينما كنا في صالة الطعام، واخذوني الى الانفرادي، ولحقني نواف، وطلبت منه العودة، فالمشكلة بسيطة ولما عدت الى الغرفة، واراد فؤاد حسين، ان يؤازرني، صرخ فيه نواف، وطلب منه ان يسكت، ذلك انه، على حد تعبير نواف: اكل بمقدار (....)، عندما سحبوني الى الانفرادي من صالة الطعام، والآن، ليس وقت إظهار البطولات.

وعندما كنا، في الطريق الى سجن سواقة، كنت اعتقد ان نواف سوف يلازم ليث شبيلات بسبب ما اذكره من مواقفه في مكتب ليث، واصراره على البقاء في المكتب الى جوار «العسل»، يوم كانت زيارة المكتب المجردة، جناية وتهمة.

لقد استغربت، كثيراً، موقف نواف من شبيلات، إذ قاطعه منذ اليوم الاول من نقلنا الى سواقة، ولم اذكر اني رايتهما سوية، في حين بقي فؤاد حسين ملازماً لليث، رغم أني لم اره قط، في مكتب ليث، عندما كان الوصول اليه مجازفة كبرى.

كان الاستياء واضحاً على شديفات من مواقف ليث الاخيرة، خصوصاً، فيما يتعلق بموقفه من «العسل» وعماد غانم في اعقاب احداث الخبز، إذ تنصل ليث من بيان كتبه العسل وغانم، بناء على طلبه، ونصّ على مؤازرة المنتفضين في احداث الخبز.

وكان واضحاً، ان نواف لم يرتبط ابداً بخطاب ليث، بل إن كل ما ربطه فيه، هو موقف البدوي الاردني، ازاء صديق اعتقل، وليس لهذا الموقف ادنى علاقة بالخطاب السياسي، فعلى النقيض، تماماً، كان نواف يعيب على ليث موقفه غير الواضح بخصوص خطر الوطن البديل والتوطين، ويعتبره متراخياً، فيما يتعلق بمصير الشعب الاردني.

وما هي إلاّ ايام، حتى توسعت دائرة معارك «ابوجهاد» مع النزلاء في السجن، ورغم اتهاماته لي بالعصبية الزائدة، وفقدان السيطرة على الاعصاب واللجوء الى استعمال اليد في الخلافات، إلاّ انني كنت ابدو معتدلاً للناية الى جانبه، وبعد فترة وجيزة قرر ابوجهاد اعتزال المهجع المخصص لنا، والبقاء طيلة فترة النهار في المسجد وفي المهجع المجاور، مع الشباب من قضية الموجب، حتى افرج عنا، والتقينا، في اطار عمل سياسي واحد، ضمن البرنامج الذي لا يقبل نوّاف بديلاً عنه، برنامج المؤتمر الوطني الاردني.

ابو جهاد، دائماً على حق، ورغم اني كنت انتقد فيه حدّته، إلاّ انني لم اقدر يوماً ان انتقد موقفا له، بيد انه اعتاد ان يعالج الامور على طريقة بدو الاردن، اي بعيداً عن المراوحة في المنطقة الحرام، وبعيداً عن الهتافات والشعارات.

وابوجهاد يذكرني دوماً بابي ذر الغفاري، واخاله سوف يعيش مثله وحيداً ويقضي وحيداً ويبعث يوم القيامة وحيداً، فلقد اخذ على عاتقه ان يقول الحق مهما كان مرّاً، وهل اكثر مرارة من قولة الحق في الاردن؟!

عبدالله ابورمان

الميثاق

تصدر عن
دار الوحدة للصحافة
هاتف: ٤٦٣٣٨٦٠ فاكس: ٤٦٣٣٨٦١
ص.ب ٩١١٤٥٥ عمان ١١١٩١ الاردن

رئيس هيئة المديرين
ناهض حتّر

رئيس التحرير المسؤول
عبدالله مياس

مدير التحرير
عبدالله ابو رمّان

الاخراج الفني
ابراهيم بدر

المدير الاداري
محمود الحياري

العلاقات العامة والاعلان
تغريد التويمي

الطباعة :
الطباعون العرب

التوزيع:
مؤسسة الفريد

المقالات التي تنشر لا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

شكراً لنابلس

شكراً لنابلس، مدينة الاصالة في فلسطين الشقيقة، على مبادرتها الكريمة بالاحتفاء بذكرى الشهيد المقدم صالح الشويعر، احد بواسل الجيش العربي الاردني، الذي قدم امثولة البطولة والفداء، دفاعاً عن ارض نابلس العربية، في حزيران ١٩٦٧.

ولم يكتف الاشقاء الكرام باقامة احتفال مهيب بذكرى الشهيد عند ضريحه في نابلس العربية، بل قام وفد منهم بزيارة عائلة الشهيد في الزرقاء ... في لفتة استقرت في وجدان الوطنيين الاردنيين، وسوف تزهر في حديقة النضال المشترك للشعبين والبلدين، ضد الغزو الصهيوني. ■

○○○○○○○○○○○○○

العبادي والرنتاوي وجهان لعملة واحدة

هاجت الصحافة الاردنية وماجت، ومعها نواب واعيان وحكوميون، منددة بالنائب احمد عويدي العبادي، جرّاء مداخلاته غير المسؤولة في برنامج «الاتجاه المعاكس».

والحقيقة ان العبادي اساء لصورة الشعب الاردني وقضيته العادلة والحق افدح الضرر بالحركة الوطنية الاردنية من على شاشة فضائية «الجزيرة» التي لا نعرف لماذا اختارت العبادي، دون غيره، للتعبير عن وجهة النظر الاردنية، في حين ان قائمة الوطنيين والمثقفين الاردنيين القادرين على التعبير الحضاري عن القضية الاردنية، غزيرة بالاسماء اللامعة.

ولكن المريب في الحملة الصحافية والنيابية والحزبية ضد العبادي، انها استثنت شريك العبادي في «الاتجاه المعاكس»، الصحافي الفلسطيني عريب الرنتاوي، من هجماتها.

العبادي والرنتاوي كلاهما حكوميّان، ومدافعان عن السياسات الحكومية، وهما، معاً، يطرحان مشكلة الانقسام الاهلي في الاردن من وجهة نظر المصالح الفئوية، بل والشخصية؛ وعلى نحو غوغائي، وعلى اساس الاستسلام للمشروع "الاسرائيلي". فلماذا التمييز بين وجهي العملة الواحدة؟ ■

«اوكار» الوطنيين في مؤسسات الدولة

قرأ الاستاذ مسلّم بسيسو، ما كتبه الزميل ناهض حتّر عن «المعارضة الاتية من قلب مؤسسات الدولة» في مقالته "مجرد مثال" (الميثاق، العدد ٣٧ تاريخ ٢٣ حزيران ١٩٩٨) فاقتطف من تعليق سابق له على مذكرات الدكتور عبدالرحمن الشقير، ما يأتي:

اقف عند بعض المحطات وخصوصا في مطلع الخمسينات حيث كان النضال في هذا البلد ينحصر داخليا في ميادين مختلفة تأتي في مقدمتها الحريات، واقامة الديمقراطية، والتحرر من التبعية السياسية والعسكرية والاقتصادية والمالية وتحرير الادارة من الطواقم التي كانت تتربع عليها قبل الاستقلال والنكبة وتنظفها.

وكانت هناك «اوكار» للوطنيين حسب تعبيرات السلطة في ذلك الحين، وكانت تلك الاوكار خلايا وطنية طموحة لخدمة شعبها وتطوير وطنها، ومن تلك «الاوكار» وزارة الاقتصاد، ووزارة المعارف، ووزارة المالية، وديوان المحاسبة وغيرها. فكان حمد الفرحان امد الله في عمره – يقود خلايا وزارة الاقتصاد ويخوض معارك انشاء شركات مساهمة عامة – كالفوسفات – والزيوت النباتية، وضمن خلاياه شباب وطني مؤمن بأمته، مخلص لشعبه منهم المرحوم يعقوب عويس، وزياد عناب ومريود التل، ومحمد النو باني، وغيرهم ومن ابرز انجازات خلايا وزارة الاقتصاد «تحرير» الفوسفات الاردني الذي يشكل موردا اساسيا وهاماً للبلاد حتى اليوم من الملكية الفردية الاحتكارية، والمشاركة الاجنبية، وكان ذلك الانجاز من اهم انتصارات المناضلين في ذلك الزمن، كما ارست تلك الخلايا قواعد سليمة للبناء الاقتصادي الاساسي في البلاد.

وفي وزارة المعارف كان المرحوم محمد اديب العامري والمرحوم سعيد الدرة والمرحوم حسني فريز وسماحة المرحوم الشيخ ابراهيم القطان والمرحوم جريس القسوس والمرحوم مصطفى الدباغ والمرحوم عبدالحليم عباس يشكلون خلايا عمل همها الكبير وضع اسس للمناهج التعليمية والتربوية بدلا من المناهج التي كانت تفرض على البلاد قبل الاستقلال.

لقد ساهمت مناهج التربية والتعليم التي وضع اسسها هؤلاء الاوائل في التطور الذي تشهده بلادنا الان، وفي ديوان المحاسبة حيث قاد المرحوم الانسان الكبير شكري شعشاعة الذي كان اعضاء - خلاياه في الديوان الحارس الامين على الاموال العامة، ولو رجع الناس الى تقارير الديوان في ذلك الحين لعرفوا كيف كانت خلايا ديوان المحاسبة تحارب الفساد وتعمل على قطع دابر سارقي الاموال العامة.

وفي وزارة المالية والجمارك كانت خلايا العمل النظيف يقودها عزالدين المفتي ومحمد عودة القزعان ووصفي التل وعلاء الدين النمري وابراهيم حاج داود ونظمي البطيخي وعقاب الخصاونة وغيرهم، فلم نكن نسمع بالرشوة، او استغلال الوظيفة، الا نادرا، وكان الناس، كل الناس، مرتاحين وراضين.

فاقيمت النوادي الرياضية والثقافية والنقابات المهنية والعمالية ولن ينسى ابناء هذا البلد الرواد من المناضلين امثال المناضل الصابر والدؤوب موسى قويدر امد الله في عمره والمرحوم المناضل حسني الخفش ومصطفى عسقلان وزيدان يونس ورفاقهم من قادة الحركة العمالية في ذلك الحين، ولا شك ان ما تتمتع به الطبقة العاملة والحركة العمالية من حقوق ومن وجود فاعل على ساحة هذا الوطن اليوم، هو ثمرة للنضال الشاق والمرير الذي خاضه من اجلها الرواد من ابناء الحركة العمالية في تلك الحقبة من التاريخ ■

قيادة قوات الجيش العربي
القدس
تصريح مرور محلي
يصرح للاستاذ مسلّم وحيد بسيسو / مراسل وكالة الانباء ... بالدخول والخروج ...
عمان ...
الرجاء عدم التعرض له وتقديم المساعدات الممكنة لتسهيل مهمته الصحفية.

هوية مرور صادرة عن الجيش العربي للصحافي مسلم بسيسو

من الاحد الى الاحد

عدم مسؤولية الزميل حتّر في قضيتي مطبوعات

* قضت محكمة بداية جزاء عمان برئاسة القاضي توفيق القيسي، بعدم مسؤولية الزميل ناهض حتّر عن التهم المنسوبة اليه في القضيتين (٢١٦٤) و(٥٦٣) اللتين حركتهما دائرة المطبوعات ضده على خلفية مقالين نشرهما الزميل حتّر في صحيفة «الميثاق» تحت عنوان «لا» و«فليحم الله الاردن». واشاد محامي الدفاع في القضيتين، الاستاذ زايد الردايدة، بقرار المحكمة، وخاصة من حيث تاكيده على حق النقد المكفول دستورياً، واولوية حق النقد على مصالح الحكومات، باعتبار الاول يحقق مصالح اجتماعية ووطنية اعم ومباح دستورياً. ■

○○○○○○○○○○○○○

محمود درويش: مستعدون لخدمة "اسرائيل" ولكن بأجر معقول

خصصت اسبوعية «اخبار الادب» المصرية، غلاف عددها الاخير (٩٨/٦/٢٨) للشاعر الفلسطيني محمود درويش. ونشرت تحت صورته بالالوان، المانشيت التالي: «فيلم "اسرائيلي" عن محمود درويش واطول حوار في (هاارتس) ... لماذا؟». ونشرت الصحيفة، النص الكامل للحوار وقصة الفيلم على ثلاث صفحات. وننشر تاليا، مقتطفات من هذا الحوار:

«هاارتس»: هل تنادي بدولة واحدة لشعبين؟

درويش: اعتقد ان هذا هو الحل العادل والسليم جداً(.) ان الفلسطينيين و"الاسرائيليين" لن يستطيعوا بناء مستقبلهم الا سوياً.

«هاارتس»: انت لا تؤمن بدولتين لشعبين؟

درويش: اذا كنت تسالني من اجل النشر، فيجب ان اقول لك ان تقسيم البلاد ما زال ممكناً ... واذا كنت تسالني لعدم النشر، فيجب ان اقول لك ان هذا غير ممكن حتى الان.

ورداً على سؤال عن موقفه من اتفاقات «اوسلو»، قال درويش: لقد عرف عرفات ان منظمة التحرير الفلسطينية في ازمة سياسية واقتصادية كبيرة، ورغب في اتفاق مع "اسرائيل" لينقذ المنظمة من هذه الازمة.

ولم يفهم ان "اسرائيل" ايضاً كانت محتاجة الى اتفاق بشكل لا يقل عن احتياجنا له ... لقد اراد رابين وبيريز بشدة ان يوقعوا مع الفلسطينيين لانهما عرفا انه عن طريقهم، تستطيع "اسرائيل" الدخول الى العالم العربي، لعقد صفقات واقامة علاقات دبلوماسية. لقد اراد (رابين وبيريز) ان نكون بمثابة بوابين نفتح لهم الباب للعالم العربي، فليكن هذا، فليس لي مشكلة في ان عرفات واثق من ان يكون البواب. وانا فقط اعتقد انه كان يجب عليه ان يطلب اجراً معقولاً.

«هاارتس»: ماذا كان يجب ان يطلب؟

درويش: غزة بدون مستوطنات، وربط بري بين غزة والضفة وعودة النازحين وربما اخراج المستوطنين من الخليل. لقد قلت، يومها، عرفات ان كل ما اقترحه عليه هو ان يصبر قليلاً. ولكنه لم يفهم ان "اسرائيل" تريد ترك غزة. كان عليه ان يسال رابين: كم سيدفع مقابل أن يأخذ منه غزة؟ وبدلا من هذا فعل العكس. وقد ظن "الاسرائيليون" انهم سيعطوننا غزة ويحصلون على السلام، وعندما اتضح لهم انهم لكي يحصلوا على السلام يجب ان يعطونا اكثر من غزة غيّروا الحكومة. ■





كذب

كل ما يقال عن الازمة الاقتصادية، والركود، والبطالة، والفقر، والجوع في بلدنا هو ضرب من الكذب، ليس، حسب، بـ«واقع» الارقام الحكومية عن النمو فحسب ولكن بواقع أن ولداً وبنتاً من ابناء العائلات، تزوجا في عمان، في احتفال بهيج تكلف، حسب الرواة، نصف مليون دينار اردني فقط ... لا غير. وقال شاهد عيان من رواد اعراس الذوات في العالم العربي – ومنه الخليج العربي – والعالم، بانه، بكل اعتزاز، لم يشاهد عرسا بفخامة هذا العرس الاردني! مبروك. ■

العودة الى القدس أم عودة القدس؟

نشرت اسبوعية «سوراقيا» (٩٨/٦/٢٩) الصادرة في لندن، تقريراً من عمان، كتبه الزميل ماهر ابوطير، تحت هذا العنوان: «سؤال يتردد في الاروقة السياسية: هل يعود الحسين عن قرار فك الارتباط بالضفة والقدس؟» واعتمدته «سوراقيا» موضوعاً رئيساً لغلافها تحت عنوان «العودة الى القدس».

و«التقرير» في الحقيقة، ليس تقريراً، بل مقال رأي ودعوة حارة موجهة الى جلالة الملك لكي يتخذ «قراراً حكيماً» بالغاء قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية الصادر عام ١٩٨٨. ولا يفوت كاتب المقال/ الدعوة الى تأكيد ان «العودة عن قرار فك الارتباط توجب تعامل الملك حسين مع حقائق تشكلت على أرض الواقع منذ عشر سنوات، كاتفاقية اوسلو، وسلطة الحكم الذاتي ...».

وعليه، يكون الاقتراح لاعادة الارتباط مع الضفة الغربية، متضمناً ما يأتي:

١- الالتزام الاردني باتفاقيات اوسلو، ولكن، على ارض اردنية، هذه المرة. مما يعني اعتراف الدولة الاردنية بسيادة الاحتلال "الاسرائيلي" على قسم من اراضيها، وقبولها بخضوع قسم من مواطنيها للحكم الذاتي المحدود التابع لسيادة دولة اخرى هي دولة الاحتلال.

٢- قبول الدولة الاردنية، من حيث المبدأ والواقع و«الاتفاقات»، بأن قسماً من اراضيها (الضفة الغربية) خاضع للتفاوض من حيث المساحة التي ستنسحب منها "اسرائيل"، في اطار «الحل النهائي» وهو ما يخالف مبدأ السيادة والدستور الاردني الذي ينص على عدم التنازل عن اراض اردنية، باي حال من الاحوال.

٣- نقل التزامات اوسلو الى شرق النهر. طالما ان اتفاقات اوسلو، سوف تصبح، اوتوماتيكياً، جزءاً من التزامات الدولة الاردنية.

٤- تمديد نفوذ اجهزة السلطة الفلسطينية الى الضفة الشرقية على اساس المشاركة في السلطة على ضفتي النهر، باعتبار تلك الاجهزة، حكماً، جزءاً من الدولة الاردنية.

لا نعرف المطبخ الذي اوحى للزميل ابوطير و«سوراقيا» بهذه الطبخة الفاسدة؛ ولكننا، بالمقابل، نعرف السياق العام الذي تُطلَق فيه بالونات الاختبار الصهيونية والمتصهينة لتهيئة الاجواء للقفز عن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وعن السيادة الاردنية، بالعودة ... المتاخرة والمشبوهة الى الخيار الوحدوي. ومع ذلك، نحن نرحّب بالعودة عن فك الارتباط، اذا كانت هذه العودة تقوم على ما يلي:

١- اعتبار الضفة الغربية، مجدداً، بحدودها عام ١٩٦٧، جزءاً لا يتجزأ من المملكة الاردنية الهاشمية، وبالتالي، وحكماً.

٢- الغاء المعاهدة الاردنية – "الاسرائيلية"، وما نتج عنها من اتفاقات واجراءات ووقائع، لانه لا يجوز وطنياً ودستورياً، ان يكون بين الدولة الاردنية وبين دولة اخرى تحتل اراض اردنية، معاهدة سلام وصداقة.

٣- اعتبار اتفاقيات اوسلو، وما نتج عنها، بالنسبة الى الضفة الغربية على الاقل، كانها لم تكن لأنها موقعة من جهة غير مخوّلة (م.ت.ف).

٤- المطالبة بالانسحاب "الاسرائيلي" من الاراضي الاردنية المحتلة (الضفة الغربية والقدس حتى حدود الرابع من حزيران) بدون قيد أو شرط، والعمل الجدي على تحرير هذه الاراضي، سلماً أو حرباً.

باختصار، ليست الدولة الاردنية، مواطناً مقدسياً نرجو له «العودة الى القدس»، او حاجّاً اردنياً نأمل له زيارة الاماكن المقدسة فيها: بل هي سيادة تطلب، اولاً وقبل كل شيء، «عودة القدس»، حتى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧، حرّة وجزءاً لا يتجزأ من ارض الدولة ... التي يحكمها، بالمناسبة، دستور لا يقبل التنازل عن اراض وطنية. ■

○○○○○○○○○○○○○○○○○○○○○○○○○○

نأمر نوابنا ... ونرجو نوابهم!

استعجلنا على مجلس نوابنا السابق، واضطررناه الى الغاء كل القوانين المتعارضة مع «المعاهدة الاردنية – "الاسرائيلية"» بما في ذلك القوانين التي تحرم بيع الاراضي والعقارات في الاردن "للاسرائيليين".

ووفقاً للمعاهدة فان الالتزامات، في هذا الشأن، متقابلة. ولكن شركاءنا في السلام، لم يستعجلوا الكنيست، ولم يرهبوا اعضاءه ولا رغبوهم، للموافقة على تعديل قانون املاك الغائبين "الاسرائيلي"؛ وتركوا المهمة للسفير الاردني في تل ابيب الذي ما يزال يحاول اقناع اعضاء الكنيست بالموافقة على «تغييره» او «تعديل» قانون املاك الغائبين، وفقاً للالتزامات المتبادلة في معاهدة وادي عربة! وجهوده، في هذا المجال، حثيثة. ولكننا نعتقد انها لن تجدي.

يقول سفيرنا في تل ابيب، عمر الرفاعي، ان «صلاحية» تعديل القانون المعني هي لاعضاء الكنيست! فهل هذا اكتشاف خطير أم انه يوجب – ضمناً – بان الامر ليس كما هو عندنا!

يقول الرفاعي إن الحكومة "الاسرائيلية" كفّت ووفّت واصدرت قانوناً لتمكين الاردنيين من استعادة ممتلكاتهم في "اسرائيل" ولكن، ويا للاسف، فان «الكنيست "الاسرائيلي" رفض ذلك، ولم يوافق عليه» وبالتالي – يضيف الرفاعي «تتركز جهودنا الان على اقناع الكنيست بوجهة النظر الاردنية! في هذا الامر».

فهل يدرك السفير الرفاعي ماذا يقول؟

"لقد وقعنا مع "اسرائيل" معاهدة – على رداءتها – تتضمن «التزامات متقابلة» فهل مطلوب منا ان نقنع النواب "الاسرائيليين" وربما الناخبين "الاسرائيليين"، بالالتزامات "الاسرائيلية" في المعاهدة؟! وبوجهة النظر الاردنية «حول ذلك»! فماذا كنا نفعل، إذن، ايام المفاوضات؟ وعلى ماذا وقعنا؟ وهل نواجه عدم تنفيذ "اسرائيل" لالتزام وقعت عليه في معاهدة دولية ... بتركيز الجهود لاقناع اعضاء الكنيست بوجهة النظر الاردنية؟

الدول، ذات السيادة، تتصرف، في حالات كهذه، على نحو آخر: فتعلّق المعاهدة او، على الاقل، تعود عن إلغاء القوانين التي التزمت بالغائها! بموجب مبدأ المعاملة بالمثل!

قضية الرفاعي مع اعضاء الكنيست، يحلها مجلس النواب الاردني بقيامه باعادة النظر في قانون المعاهدة الاردنية – "الاسرائيلية"، والقوانين الصادرة بموجب الالتزامات الواردة فيها ... طالما اننا نراجع قوانيننا كل خمس سنوات!! ■

أمام ضمير كل نائب ...

ونضع امام ضمير كل نائب من نوابنا الافاضل، ما قالته حول قضية املاك الغائبين في "اسرائيل" صحيفة «الدستور» في عددها الصادر في ١٩٩٨/٦/٢٣، علماً بان صحيفة «الدستور» ليست من صحف المعارضة! تقول «الدستور»:

«وتجدر الاشارة في هذا السياق الى ان معاهدة السلام الاردنية – "الاسرائيلية" تضمنت بنداً بالغاء التشريعات والقوانين والانظمة التي تتعارض مع احكام المعاهدة والسلام الذي اصبح حقيقة بين البلدين. ومع هذا فان "اسرائيل" لم تحرك ساكنا في هذه القضية، ولا تزال الكثير من الامور عالقة بهذا الصدد وعلى رأسها قانون املاك الغائبين الذي ربطت "اسرائيل" مسالة معالجته والبت في موضوع املاك المواطنين الاردنيين لديها الى حين الانتهاء من مفاوضات المرحلة النهائية مع الجانب الفلسطيني.

وقد سعى الاردن جاهدا منذ ابرام تلك المعاهدة لايجاد حلول جذرية لمشكلة املاك الغائبين نظرا لضخامة حقوق الاردنيين من املاك في "اسرائيل"، ورغم اللقاءات والمباحثات المتكررة بين الجانبين الاردني و"الاسرائيلي" وتعدد اللجان التي بحثت هذه المسالة، وان لم تكن متخصصة الا انها تزداد تعقيدا كلما مضى عليها الزمن، نتيجة لاصرار "اسرائيل" على ربطها بقضية اللاجئين، وهي القضية الاكثر تعقيدا في عملية السلام كاملة.

اما على الصعيد المحلي الاردني، فقد اولت الحكومات المتعاقبة هذه القضية عناية خاصة، من خلال تشكيل لجان خاصة لدراسة كل ما يتعلق باملاك الغائبين وتوفير كافة السبل لحصر هذه الاملاك، حيث اشارت مصادر «الدستور» ان الاردن اعد ملفاً خاصا باملاك الغائبين في "اسرائيل" لمفاوضة "اسرائيل" حولها وذلك بوجود اثباتات ووثائق رسمية تثبت حقوق المواطنين بتلك الاملاك.

هذا الى جانب تكرار المطالبة الاردنية باملاك مواطنيها في العديد من المناسبات والفعاليات الدولية».

وبعد،،،

هل يفعل نوابنا شيئاً، فهم، ايضاً، اصحاب «الصلاحية»؟! ■

جسر بين جناحيّ الأمة
لا أداة لأنقرة وتل ابيب

الحلف العسكري التركي – "الاسرائيلي"، لم يعد مجرد فكرة او حالة اعلامية او مناورة عابرة؛ بل هو، الآن، داخل في طور انشاء البنى التحتية للتكامل، بحيث تغدو المؤسستان العسكريتان، التركية و"الاسرائيلية"، استراتيجياً، قوة واحدة.

– فالعقود الموقعة، وتلك التي قيد البحث، والخاصة بقيام الصناعة العسكرية "الاسرائيلية" بتطوير وتصنيع أنظمة تسليحية واسلحة للجيش التركي، تبلغ قيمتها، حسب التقارير المعلنة، حوالي الف وستماية وسبعين مليون دولار، فيما يعتبر خطوة اولى على الطريق. وطبيعة هذه العقود، وحجمها، يؤسسان للتكامل في المجال التسليحي. فالصناعة العسكرية "الاسرائيلية" سوف تتكيف لخدمة الاحتياجات التسليحية التركية الخاصة، وبالمقابل، سوف تعتمد تركيا، في تلبية تلك الاحتياجات، على "اسرائيل".

– واتفاقات التدريب العسكري بين الدولتين، تجاوزت المناورات الاستعراضية او استخدام المجال الجوي التركي لتدريب طيارين "اسرائيليين" على القتال شبه الحي بواسطة الطائرات بعيدة المدى، الى برنامج تدريب مشترك في الاسلحة البرية والبحرية والجوية.

– والتنسيق العسكري الثنائي على مختلف المستويات القيادية، اصبح، الآن، كثيفاً ومنتظماً. بل، واصبح، في مجال العمليات الامنية الخاصة، حيوياً، حيث يتبادل الطرفان، الخبرات في مجال التصدي لحزب الله وحزب العمال الكردستاني.

– والتنسيق الأمني، في مجال الاستخبارات والمعلومات، يتقدم، حسب تصريحات رسمية وتسريبات، بخطى ثابتة.

– بل إن هناك، وفقاً لتقارير صحافية، اسكتشات خطط عسكرية وتعيين اهداف مشتركة «في أراضي العدو» وتشمل اهدافاً في سورية والعراق وايران ... ومصر!!

* * *

والحلف العسكري بين انقرة وتل ابيب، ليس، في النهاية، سوى تعبير عن الحلف السياسي الناشئ، موضوعياً بين العسكرتاريا التركية الحاكمة و"اسرائيل"، في الولاء الثقافي والمصالح والأهداف.

– فالعسكرتاريا التركية غرباويّة الثقافة والولاء، والغرباوي العربي او المسلم ينتهي، حتماً، في احضان "اسرائيل"، من حيث أنهما يشتركان في ولاء ثقافي مضاد للثقافة العربية – الاسلامية؛

– وتركيا و"اسرائيل" هما الحليفتان الرئيستان للولايات المتحدة في الشرق الاوسط.

– ولدى الدولتين، اطماع مشتركة في الارض والثروات النفطية العربية؛ واعداء مشتركون: سورية، والعراق وايران.

* "فالاسرائيليون" الطامعون بتصفية القضية الفلسطينية والاستيلاء على الاردن، وضم الجولان نهائياً، يخططون لاضعاف سورية ومحاصرتها وخنقها وإزاحتها عن الطريق. كما يخططون لاستباق الاحداث وعرقلة النهوض العراقي، واحتواء الخطر الايراني. والتحالف مع تركيا، يساعدهم في كل ذلك.

* والأتراك، من جهتهم، يريدون اضعاف سورية لئلا تطالب، مستقبلاً، بالاسكندرون، واضعاف سورية والعراق، لكي يتمكنوا من سرقة حصتيهما من مياه الفرات، بل ولتحقيق اطماعهم في شمال العراق. كذلك، فهم يسعون الى ردع ايران بوصفها قوة اقليمية منافسة، مرشحة لامتلاك السلاح النووي. والتحالف مع "اسرائيل" يساعد الأتراك فيما يسعون إليه، سيما وان "اسرائيل" تمتلك، بالفعل، اسلحة نووية.

* * *

ولدى العرب امكانيات مضادة، تبدأ بالتحالف مع اليونان وايران واكراد تركيا والأرمن، ولا تنتهي بامتلاك سورية الحدّ الادنى اللازم للردع من الاسلحة غير التقليدية؛ ولكن هذه الامكانيات، وهي كبيرة، تظل متوقفة على إقامة التحالف السوري – العراقي، الذي ما يزال، للاسف، في خطواته الاولى.

ويثير الحلف التركي – "الاسرائيلي"، قلق مصر التي بدات تفكّر بضرورة ردعه بوساطة حلف عربي مضاد. كما ان البلدان العربية – باستثناء الأردن – غاضبة، او على الاقل مستاءة من تحالف انقرة مع تل ابيب.

* * *

وبالرغم من الآمال التي تعلقها السياسة الرسمية الاردنية على المشاركة في الحلف التركي – "الاسرائيلي"، في صيغة ثلاثية او بوساطة صيغة ثنائية من التحالف مع تركيا (وبالتالي مع "اسرائيل") فإن الاردن العربي ليس له مكان في الحلف التركي – "الاسرائيلي"، وقد تكون تركيا معنية بمشاركة اردنية رمزية في هذا الحلف، لتضليل مواطنيها وطمأنة الراي العام العربي والاسلامي، بان حلفها مع "اسرائيل" ليس ثنائياً، وليس موجهاً ضد العرب والمسلمين بعامة. وسيأخذ الاردن، مكافأة رمزية على هذا الدور الرمزي. وفيما عدا ذلك، فليس لدى الاردن ما يقدمه للحلف، وليس عند الحلف ما يعطيه للاردن، سوى العزلة عن العرب.

انقرة وتل ابيب تعرفان جيداً – ولكن يبدو ان عمّان لا تعرف – بان الشعب العربي الاردني لن يسمح باستخدام ارضه للعدوان على بلد عربي، وأن الجندي العربي الاردني لن يطلق النار، ابداً، على اشقائه، ولذلك، فهما غير متحمستين للمشاركة الاردنية في حلفهما، خارج الحدود الرمزية. فالاحلاف لا تضمّ إليها البلدان الراغبة على أساس سياسات حكوماتها، بل على اساس مجمل تكوينها الاجتماعي والثقافي. "فاسرائيل" اليهودية وتركيا المسلمة – بالرغم من الحركة الاسلامية – كلاهما له تكوين اجتماعي ثقافي غرباوي، وكلاهما يشترك في عداء متاصل للعروبة.

الحلف التركي – "الاسرائيلي" ليس مكاننا، وليس لنا مكان فيه. وإذا كان، فهو لا يشرفنا ... واجره بخس، وثمنه القطيعة العميقة مع امتنا – وهو ثمن كبير – بالمعنى السياسي الاقتصادي معاً.

* * *

مكاننا وشرفنا ومصالحنا معاً ان نكون جسراً بين جناحيّ الأمة: دمشق وبغداد. ■

ناهض حتّر

«خالٍ من المبيدات»

بالرغم من خطورة المبيدات الحشرية على صحة الانسان والمتمثلة بمتبقياتها في النبات وفي التربة فإن استخدامها يتم دون مراعاة للأسس العلمية التي تحمي صحة الانسان ودون مراقبة حتى بتنا نرى في كثير من محلات الخضار اكياساً من الخضار وقد وضعت عليها عبارة «خالٍ من المبيدات الحشرية» وتباع هذه الخضار باسعار أعلى من الأسعار المعروفة للخضار اما من لا يستطيع دفع هذه الأسعار فعليه أن ياكل خضاراً بالمبيدات الحشرية وقد ورد في كشف لمستوردات الأردن من المبيدات لسنة ١٩٩٧ ان الأردن يستورد مبيدات حشرية بعبوات نافثة ١٢٠٣٢ كغم ومبيدات حشرية بعبوات أخرى ٥٤٧٠٣٤ كغم ومبيدات فطريات ٤١٦١٨٥ كغم ومبيدات أعشاب ٥٠٩٢٧٧ كغم !!!. ■



سلة الأخبار

«الاسرائيليون» على مقاعد جامعاتنا

طلبت الحكومة من مجلس التعليم العالي تخصيص ١٠٠ مقعد جامعي لطلبة يحملون الجنسية «الاسرائيلية» عرباً ويهوداً.

واشارت إلى تخصيص ٢٠ مقعداً لجبهة السلام والمساواة و٢٠ للحزب الديمقراطي العربي و٢٠ للحركة الاسلامية فيما تم تخصيص المقاعد الأربعين الباقية للطلبة اليهود.

OOOOOO

اختلاسات في شركة الاتصالات

دائرة مكافحة الفساد تجري حالياً التحقيق في قضية اختلاسات وتلاعب كبيرة حدثت في فواتير الهواتف الصادرة عن شركة الاتصالات تمت بالتواطؤ بين موظفين في الشركة واشخاص آخرين.

OOOOOO

الآبار السورية

الحكومة «الاسرائيلية» طلبت من الجهات الأردنية التوقف الفوري عن استخراج المياه من الآبار الواقعة على الحدود على أساس أن هذه الآبار تعد امتداداً للآبار السورية التي تقع تحت السيطرة «الاسرائيلية».

OOOOOO

الحسن والسفير الأمريكي

لفت سمو الأمير الحسن انتباه السفير الأمريكي في عمان ديسلي ايجان بأن جلوسه «اي السفير الأمريكي» بجانب الامير الحسن في ندوة التربية المدنية والمجتمع المدني في العالم العربي لا يعني أننا نشرع معاً في الحديث عما يسمى بالنظام العالمي الجديد.

OOOOOO

قانون المطبوعات.. المصير المشؤوم

حالة من الشعور العام بلغت درجة اليقين بأن مشروع قانون المطبوعات والنشر الموجود حالياً لدى لجنة التوجيه الوطني اصبح في ذمة الله.. النواب يقولون بأن هناك توجهاً لدى المراجع العليا بالغاء هذا القانون وذلك للمعارضة التي ووجه بها.

OOOOOO

أرباح مشبوهة

شقيق مسؤول حكومي كبير أصبح، وبحكم وظيفة شقيقه، الوكيل الأول والمعتمد لتوزيع الأشتال الزراعية «الاسرائيلية» في الأردن.. المقربون يقولون أن شقيق المسؤول حقق خلال الفترة الماضية أرباحاً كبيرة من الصفقات التي عقدها وباعها في السوق الأردنية.

OOOOOO

أجور المراقبة والتصحيح

منذ اربع سنوات يكرر كبار المسؤولين بالتربية والتعليم انه تقرر زيادة أجور المراقبة والتصحيح للمعلمين العاملين بامتحانات الثانوية العامة... والمفاجأة تاتي كل سنة بزيادة مكافآت المسؤولين وليس المعلمين علماً بأن هذه الأموال رسوم الطلبة وليست من الحكومة.

OOOOOO

يا رايح كثّر ملايح

توقف العديد من الوزراء عند الحركتين اللتين قام بهما د. المجالي بتعيين مأمون نور الدين مستشاراً ومديراً لمكتب الرئيس، كذلك قيام د. النسور بتعيين مدير مكتبه مديراً للشؤون المالية والادارية بتوسط الاذاعة والتلفزيون.. الوزراء رأوا في ذلك مؤشراً على اقتراب موعد رحيل الحكومة.

OOOOOO

الروابدة، رئيساً

العديد من النواب ذكروا لـ «الميثاق» بان النائب عبدالرؤوف الروابدة قد أخذ الضوء الأخضر لترشيح نفسه لانتخابات رئاسة مجلس النواب القادمة وأنه سيكون بالطبع رئيساً للمجلس فيما سيتم ارضاء السرور لاحقاً بشيء ما.

OOOOOO

حرب نائبي الرئيس

حرب شعواء تدور رحاها ما بين نواب رئيس الوزراء النسور والعناني.. النسور لا يحاول جمع شلة من حوله وخاصة الوزراء والنواب والصحفيين فيما أخذ العناني بهذا الاتجاه في حشد التأييد له من الاعيان والنواب والصحفيين للمؤازرة ضد النسور.

OOOOOO

المجالي يعترف !

فيما كانت الحكومة تتكتم على أرقام العمالة الوافدة وتنفي الأرقام التي كانت الميثاق قد نشرتها منذ أشهر بأن هناك ٥٠٠ ألف عامل وافد في الأردن.. اعترف الدكتور المجالي بهذا الرقم في جلسة مجلس الوزراء التي عقدت في البلقاء.

OOOOOO

ديون المصفاة على الملكية

آخر تقرير صادر عن شركة مصفاة البترول اوضح ان ديون المصفاة على الملكية الاردنية قد وصل نهاية عام ١٩٩٧ حوالي ١٥٧,٧٨٧ مليون دينار.

الملكية بدأت اعتباراً من بداية العام الحالي ٩٨، وحسب الاتفاق، بدفع ما معدله مليون دينار.

OOOOOO

«السفارة الاسرائيلية» تضاعف أعداد موظفيها

السفارة الوحيدة من بين كل السفارات في الأردن التي ارتفع عدد كادرها خلال الفترة الماضية عدة اضعاف هي «السفارة الاسرائيلية» وذلك حسب المذكرة التي رفعتها إلى وزارة الخارجية بزيادة كوادرها نظراً لكثير من المهام والاعمال الملقاة على عاتق «السفارة» في الأردن!!؟؟

OOOOOO

الشراكة «الاسرائيلية» للتصدير

الحكومة الاميركية ابلغت الاردن مؤخراً بانه لن يسمح لاي سلعة اردنية دخول الولايات المتحدة إلا إذا كانت السلعة من المشاريع المشتركة مع «اسرائيل» وخاصة في مجال الادوية وذلك للتأكد والاطمئنان إلى جودة السلعة.

من هو كلوب باشا؟!

نشرت «الميثاق» في اعدادها الماضية مذكرات موجزة للمناضل محمود المعايطة، وتقوم الان بنشر مذكرات المناضل شاهر ابوشحوت. المعايطة وابوشحوت من كبار ضباط سلاح المدفعية الملكي، وكانا على رأس الضباط الاردنيين الوطنيين الذين نفذوا قرار جلالة الملك الحسين في الاول من اذار عام ١٩٥٦، بعزل «كلوب» وطرده من البلاد وتعريب قيادة الجيش العربي الاردني، وكان يشغل الفريق جون جلوب رئيس هيئة اركان الجيش العربي الاردني.

وقد تم أيفادي عام ١٩٧١ الى بريطانيا للمشاركة في دورة صحفية في لندن وقد التقيت «كلوب باشا» في النادي الهندي حيث كان الرئيس الفخري لهذا النادي، وتحدث كثيراً عن حياته وذكرياته في الاردن، والبادية وكان يحمل حقداً اسوداً على الضباط الاردنيين الوطنيين، وخاصة محمود المعايطة وشاهر ابوشحوت.

وقد ارتأيت ان اكتب بايجاز عن هذا الاسم، وذلك للاجيال الجديدة التي تسمع بهذا الاسم والذي كان حديث الاردنيين والعرب في الاربعينات والخمسينات.

في الحرب العالمية الاولى كان «كلوب» ملازماً في سلاح الهندسة البريطاني مع القوات التي احتلت العراق، فتعلم اللغة العربية، ثم ولته الادارة البريطانية مسؤولية انشاء وحدة من الهجانة البدو العراقيين لحفظ الامن في الصحراء العراقية. وفي سنة ١٩٣٠ انتقل الى الاردن وشكل فيها قوة البادية، وكانت بدايتها فريق من الهجانة الاردنية، وغيرهم من بدو العراق وسوريا والسعودية، وارتبطت هذه القوة بقيادة الجيش العربي الاردني، وعلى رأسها البريطاني «بيك باشا» الى ان عاد هذا الاخير الى بريطانيا فحل مكانه كلوب باشا سنة ١٩٣٩.

قوة البادية اطلق عليها اسم اللواء المسلح الذي يقوده الزعيم لاش، ويقود كتائبها ضباط بريطانيون، وتضم هذه القوة حاميتين يقود كلا منهما ضابط عربي هما القائمقام «عقيد» بهجت طبارة والقائد «مقدم» احمد صدقي الجندي.

الى هنا يبدو الامر طبيعياً، ولكن غير الطبيعي، هو ان كلوب كان مسؤولا عن الامن العام في الاردن وتغلغل في المدن والقرى والبادية بنفوذه، حتى اصبح الحاكم المطلق وشريكاً غير ظاهر للحكومة الاردنية. ووصل به في نهاية الامر الى ان يكون نظاما متكاملا مع اهداف السياسة البريطانية في المنطقة، فهو المنسق لمسؤوليات المعاهدة البريطانية - الاردنية، وهو الذي تصله المعونة المالية البريطانية المقررة للجيش، ويرسم اوجه صرفها.

عندما كان كلوب يسير امر الحرب عام ١٩٤٨، حال دون الحفاظ على الارض العربية، وكان لا يريد ان يدخل الجيش الاردني الى القدس، لولا اصرار المغفور له الملك عبدالله، على دخوله وتم انقاذ القدس من السقوط في ايدي العصابات الصهيونية.

في الصراع العربي - "الاسرائيلي: اعتبر العرب جميعا ان كلوب لعنة على الاردن وخطر على العروبة.



كان كلوب هو سيف الفرقة بين الاردنيين، وعنوان التفرقة بين الاردن والعرب، وفي اخر زيارة كان يتصرف وكانه الأوحد، فأصبح لا يطاق، فنال جزاءه وطرد شر طردة. ■

عبدالله مياس

ولي العهد يندد، ضمناً، بمشروع قانون المطبوعات... والسياسات الامنية في الجامعات ... والتراخي مع "اسرائيل"

الحسن: الحوار - وليس الأمن - هو الذي يصنع الاستقرار والانماء والانتماء

● الاختلاف حقيقة وضرورة، والمطلوب تنظيمه لا الغاؤه

● القدس ... والمقدسات ... للفلسطينيين

● لن نكون جزءاً من البنية الامنية "الاسرائيلية" ... ومجرد توجيه اللوم الى نتنياهو ليس كافيا

سخّن ولي العهد، الامير الحسن، الجو السياسي، الاسبوع الماضي، حين تناول، ثلاث مرات، السياسات الرسمية، بالنقد، ضمناً وصراحة.

ولي العهد، الذي لا يتلاءم تكوينه الثقافي مع العسف الامني وعثمانية الحكومة المجالية التي تدير البلاد على طريقة كلوب باشا، ندّد بالعقلية الامنية في التعامل مع التنظيمات الطلابية في الجامعات. وقال ان «التعوّد على قيمة الحوار بالمطلق هو خير استثمار أمني لاستقرار المجتمع وانمائه وانتمائه». فالاستقرار، والانماء والانتماء لا تتحقق بالأمن ولكن بالحوار ... وبالمطلق، ودعا الامير، ادارات الجامعات الى عدم الخشية من التجمعات والتكتلات الطلابية الديمقراطية الاهداف والوسائل، بل دعاها الى «تطوير التنظيمات الطلابية لتنمو وتساهم في ارساء اسس الحوار والعمل الجماعي والديمقراطية»، واقترح انشاء «هايدبارك» - وليس غرفاً سرية للتحقيق - في كل جامعة اردنية.

الضربة الثانية وجهها الامير الى مشروع قانون المطبوعات الجديد الاستبدادي وضيق الأفق، وبكلمة «العثماني». قال الامير «ليس هناك اسوأ من أن تكون وسائل الاعلام مجرد أبواق للمؤسسات الرسمية ...»، بل انه اكد على حقيقة وضرورة التعارض بين المجتمع المدني والسلطة. ودعا الامير، ليس الى وأد الاختلاف، ولكن الى تنظيمه.

فالمطلوب - عنده - «وضع اطر حضارية للاختلاف، بعيداً عن الشخصنة». ملاحظا ان تعدد الاراء، يمثل «تنوعاً واغناء» حيث من غير المقبول ان «يحتكر احد الحقيقة».

وتوقف المراقبون السياسيون، ملياً، أمام دلالات محاضرة الامير الحسن في كلية الحرب الملكية. فقد اعتبر الامير - في نقد ضمني للسياسات الحكومية الاردنية - ان توجيه اللوم "لاسرائيل" - وتحميلها مسؤولية فشل العملية السلمية - «ليس كافيا»، فيما يعد موافقة على مطالب المعارضة الاردنية، بضرورة التشدد مع اليمين "الاسرائيلي" الحاكم.

ولاحظ الامير الحسن ان «هناك لغة اميركية جديدة غايتها تسويق مفهوم الحد من التعنت "الاسرائيلي"، لقاء تنازلات جديدة، محذراً من «مقايضة قضايا مرحلية (مثل الانسحابات الجزئية) بالقضايا الاستراتيجية مثل اللاجئين».

ونفى الامير الحسن، ما يشاع حول موافقة الاردن على اقامة منطقة امنية حدودية مع "اسرائيل" بمساحة ٣٠كلم٢، مؤكدا ان الاردن «لم ولن يوافق على ان يكون جزءاً من البنية الامنية "الاسرائيلية"». وكلام الامير ينفي الموافقة الاردنية، ولكنه يؤكد، ضمناً، على ان "الاسرائيليين" قدموا مطالب في السياق، وبهذا المعنى. وهو ما يدل على وقاحتهم واطماعهم واستهانتهم بالاردن، وشعورهم بانه ضعيف وفي الجيب. بل ربما ان بعض المسؤولين من اعضاء «حزب "اسرائيل" في الاردن»، كانوا اوحوا للمسؤولين "الاسرائيليين" بان الاردن قد يوافق على منطقة امنية حدودية، فخاب مسعاهم؛ وبئس المسعى.

واوضح الامير، بدون اي لبس، ان الاردن يدعم اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. وان القدس «شأن فلسطيني» وان اهتمامنا - نحن الاردنيين - ينصب على المقدسات الاسلامية - لماذا الاسلامية فقط؟ - في القدس. وان هذه المقدسات سوف تسلّم، في النهاية، الى الفلسطينيين تتويجاً للمسؤولية الفلسطينية.

وهذه هي المرة الاولى التي يعلن فيها مصدر اردني - على اي مستوى - ان الاردن لا ينوي الاحتفاظ بمسؤولياته عن الاماكن المقدسة في القدس، وانه يحتفظ بها لحين قيام الدولة الفلسطينية.

هذا، ويقول مراقبون، ان حكومة الدكتور عبدالسلام المجالي، بجمودها وعدم قدرتها على الانجاز، وتفكك بنيتها، وضعفها في ادارة العلاقات الخارجية، واستبداديتها في الداخل ... حملت الامير على ابداء ملاحظاته النقدية على سياساتها علناً، سيما وانها كانت، في وقت ما، محسوبة عليه، فهي تستهلك من رصيده.

الفلسطينيون والاردنيون

الفلسطينيون ليسوا امة، كما ان الاردنيين ليسوا امة كذلك، وانما هما جزءان من امة واحدة، بل من كيان واحد: هو الكيان العربي السوري، الذي ظلمه الاستعمار، وقسّمه الى عدّة كيانات، وغرس بداخله كياناً استعمارياً توسعياً، يسعى للهيمنة على كل المقدّرات. ومع ذلك، فالفلسطينيون مجتمع طبيعي، تشكّل وتطور، مثل سائر المجتمعات، على ارض وطنه، وتشتت جزء كبير من هذا المجتمع بفعل الاحتلال.

وكذلك، فان الاردنيين شكّلوا مجتمعهم في القرن الثامن عشر، وتطوّر هذا المجتمع طبيعيا، حتى قيام الكيان السياسي على ارضه. الذي عمل، ابتداء، على تكسير خصوصية هذا المجتمع، وثقافته الاجتماعية، وتفتيته؛ لخدمة مشروعه السياسي، الذي ينظر الى الاردن كموطئ قدم، لا اكثر، لصالح جملة من الاوهام التاريخية التي لا يمكن ان تتحقق، بحكم منطق التاريخ.

وقد بقيت العلاقة التي تربط بين هذين الجزئين من الكيان الواحد، عرضة للتناقض والاضطراب، وعلى مدار عدة عقود: بفعل مشروعين سياسيين، لا ينظران الى هذين الجزئين، الا من زاوية التسابق، لخدمة المشروع الصهيوني، واخضاعهما لارادته، عبر سلسلة صراعات واجراءات، تتوّجت، شوكاً، باوسلو و«وادي عربة».

وعلى ابواب الحل النهائي، وتمهيداً للترتيبات المتعلقة به، تعلو الاصوات بين الفينة والأخرى، وعبر أكثر الوسائل انتشارا، تدعو إما للوحدة الوطنية، او للوحدة الاردنية الفلسطينية، او تهاجم احد الشعبين، ولصالح الحل «الاسرائيلي» النهائي: فقد سمعنا، ولاكثر من مرة، وعلى السنة المأجورين، دعوات عديدة، إحداها للوحدة بين الاردن وفلسطين، على مقاسات وادي عربة واوسلو، بحيث تنتقل عصابة فتح الى الاردن، ويُهجّر الفلسطينيون، إليه، وتعلن دولة الكوكتيل، بمواصفات ومقاييس «اسرائيلية»، لن تسمح باقامة اية قوة متجانسة، على «حدودها»، وتكتمل الشروط لحرب اهلية، تنتهي باجتياح «اسرائيلي» للاردن، بحكم نظرية الامن الشهيرة، وبالتالي: «اسرائيل الكبرى».

ومن نفس مصادر هذه الاصوات القميئة، نسمع دعوات للعودة عن قرار فك الارتباط، اي، وعلى ارض الواقع، العودة الى صيغة هذه الوحدة المشبوهة، المعزولة عربياً، التابعة صهيونياً.

وبالتالي، فان اي صيغة للوحدة، بين الاردن والاراضي المحتلة، ستكون ضرباً من التسليم والاذعان، في ظل الظروف الحالية؛ وضرورة ملحّة في حال اعلان دولة فلسطينية، بمواصفات عربية، ومتحررة، تماماً، من اوسلو. ومع أردن عربي متحرر من «وادي عربة».

اما الدعوة الى الوحدة الوطنية، بين الفلسطينيين والاردنيين، الموجودين على ارض الاردن، فنحن اوّل من يقبل بها، بل وينادي بتحقيقها؛ ولكن على اساس وحدة النضال، والعداء التام للمشروع الصهيوني وعملائه، بحيث تكون وحدة مقاتلين، لا وحدة مستسلمين، وبغيرها، وبغير الاتفاق التام على عداء المشروع الصهيوني والوطن البديل، فلا مكان على ارض الاردن لاي فلسطيني يعترف بالكيان الصهيوني، ويدعو للتطبيع معه.

إن الوحدة الوطنية، التي نفهمها ونطالب بها، يجب ان تكون وحدة بين مجتمع مضيف، ومجتمع لجأ بحكم الاحتلال، وينذر نفسه لمقاومة هذا الاحتلال، والعودة الى ارضه، وعلى اساس احترام الخصوصية الاجتماعية والثقافية والسياسية لكلا المجتمعين، وإلا فالوحدة الوطنية بغير ذلك، هي دعوة لاقامة الوطن البديل في الاردن.

وبالتالي، فان الحديث، الان، عن الوحدة الوطنية، يجب ان يكون حديثاً عن وحدة نضالية، في وجه المشروع الصهيوني، ويقود حواراتها مجموعة من المناضلين الاردنيين المعروفين بمواقفهم المعادية «لوادي عربة»، ومناضلين فلسطينيين، من الخندق المناوئ لاوسلو.

اما أن يتصدر للحديث في هذا الموضوع عامل اردني وازعر فلسطيني، وعبر اكثر الوسائل انتشاراً، فإن الأمر، سيؤدي الى المزيد من المهاترات الكبرى، التي تهيئ الظروف امام اي خطوة «اسرائيلية» قادمة. ■ **عبدالله ابورمان**

مأتم

كأنه مأتم! بل ان الدكتور فهد الفانك، كتب الاربعاء الماضي، في «الراي»، يقول: «الزيارة التي قام بها نائب رئيس البنك الدولي، كمال درويش، الى الاردن، كانت للتعزية وللتهوين من الصدمة».

وكان المسؤولون في الحكومة الاردنية والبنك الدولي، يعلنون، طوال السنوات السبع الماضية، عن «نجاحات باهرة» يحققها الاقتصاد الاردني، في اطار برنامج التصحيح الاقتصادي، المقترح من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والذي طبقته الحكومات الاردنية بحذافيره، ما جعلها تتعرض لمعارضة شعبية واسعة، كان اسخنها مظاهرات الخبز عام، ١٩٩٦.

إلاّ ان وزير الخارجية الاردني، المكلف بالشؤون الاقتصادية، جواد العناني، اضطر، الاسبوع الماضي، للاعتراف بان الارقام الرسمية المعلنة عن النمو المتحقق في السنوات الماضية، كان مبالغاً فيها، وان النمو، لهذا العام (١٩٩٨) سيكون اقل من المتوقع، بينما قال مراقبون اقتصاديون انه سيكون سلبياً. مما حدا بنائب رئيس البنك الدولي، الى القيام بزيارة عاجلة الى العاصمة الاردنية عمّان.

وخلال لقائه مع جمعية رجال الاعمال الاردنيين، الاثنين الماضي، اعترف درويش، بدوره، ان «هناك اختلافاً بين ارقام المؤشرات الاقتصادية التي اعلنتها الحكومة الاردنية (بموافقة البنك الدولي) وبين الارقام الواقعية». وبدا درويش، الذي طالما اشاد بالمنجزات الاقتصادية الاردنية، محرجاً، الا انه قال إنه «ليس هناك ازمة».

إلاّ ان رئيس الجمعية، حمدي الطباع، اكدّ ان هناك ازمة متفاقمة. وطالب البنك الدولي بان يمارس ضغوطا على "اسرائيل" لكي تفتح اسواق الضفة الغربية وغزة امام المنتجات والخدمات الاردنية، كما طالب، لدى اجتماعه بدرويش، تخفيف الرقابة الدولية «غير العادلة» على الصادرات الاردنية الى العراق.

«مجرد مثال»

الاخ ناهض حتر،

كم كنت فخوراً بكم عندما قرات مقالة (مجرد مثال) في العدد الماضي، والتي تدعون فيها متقاعدي الاجهزة الرسمية - ومنها الاجهزة الامنية - الى الاقتراب، بدون وجل، من العمل الوطني وتحمل اعبائه. انها دعوة كريمة، خالية من العقد والخوف وتؤمن بالوطن وابنائه الذين يواجه بعضهم التشكيك والعزلة لانه كان يخدم سابقا في هذا الجهاز او ذاك.

لو كنتم تعملون في الظلام، او كانت لكم ارتباطات، او كانت عندكم احقاد ... لخفتم الاحتراق ... او الاختراق ... ولكنكم تمثلون، حقاً، الحركة الوطنية الاردنية، بكل مكوناتها واتساع افقها واهدافها النبيلة. فهذه تحياتنا لكم، وللنائب محمود الخرابشة، املين ان تكونا، ايضاً، «مجرد مثال».

عبدالكريم الشريدة

عمارين والبطاينة : مركز الأمل
خطوة أولى لخصخصة قطاع الصحة



● كتبت: نهاد الزعبي

في جلسته المنعقدة بتاريخ ٧/١ اقر مجلس النواب مشروع قانون تحويل مركز الأمل لمعالجة السرطان إلى مؤسسة مستقلة مالياً وادارياً بما يعنيه ذلك من تفريغ مشفى البشير من كوادره وخبراته في هذا المجال وبالتالي إفشال ما هو ناجح عملياً لإنجاح ما هو فاشل ومتعثر والأخطر من ذلك ان هذا القانون يشكل الخطوة الأولى باتجاه خصخصة قطاع الصحة.

وفي هذا السياق تحدث النائب د. نزيه عمارين للميثاق حول هذا القانون والذي لم تنجح مساعي العديد من النواب المعارضين له بالرغم من انسحابهم من الجلسة لافشاله واصفاً إياه بمحاولة للتغطية على الفشل الذريع الذي لحق بمركز الامل للسرطان، فهذه المؤسسة -كما يقول عمارين- ولدت متعثرة فهل يكون الحل على حساب نجاح مشفى البشير في مجال معالجة السرطان بتفريغه من كوادره المدربة ومن خبراته التي كلفت الدولة الكثير فقد قررت الحكومة قبل ثلاثة اسابيع تحويل ٤٥ فني متخصص من كادر البشير لمركز الأمل. مضيفاً أن قسم معالجة السرطان في مشفى البشير يكلف وزارة الصحة ٤٥٪ من موازنة وزارة الصحة فتحويل مركز الأمل لمؤسسة مستقلة مالياً وادارياً وتفريغ مشفى البشير من خبراته ونقل مركز المعالجة النووي يعني تنصل الدولة من واجباتها المتمثلة بتوفير العناية الطبية للمواطنين ويعني بصورة اوضح خصخصة قطاع الصحة مشيراً إلى أن تجربتنا مع المؤسسات المستقلة مالياً وادارياً مريرة فهذه المؤسسات تشكل عبءاً على الدولة وفشلنا حتى هذا اليوم في إدراج موازناتها ضمن الموازنة العامة لمراقبتها فهل تحتاج الموازنة العامة لمزيد من الأعباء.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن الميثاق تحدثت في اكثر من عدد عن احدى هذه المؤسسات وهي العامة لحماية البيئة والتي تشكل مثالاً صادقاً على مؤسسة كل ما تشكله مجرد بناية ويافطة وموظفين يحضرون يومياً ليوقعوا في نهاية اليوم على كشف الحضور ويتقاضوا آخر الشهر رواتبهم وهذا كل ما في الأمر وفي النهاية يصبح لدينا مؤسسة مديونة وعلى الخزينة العامة أن تغطي هذه الديون!!

وتساءل د. عمارين لماذا تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بعمل وزارة الصحة قائلاً لو كنت وزيراً للصحة لقدمت استقالتي. مضيفاً انه إذا كانت الحجة أن مركز الامل قام بتبرعات من الداخل والخارج لذا يجب أن يتبع وزارة التنمية الاجتماعية فلماذا لا يتبع مركز الملكة علياء للقلب والذي قام بتبرع سلطان عمان «قابوس» ومركز فرح والذي انشىء أيضاً بتبرع الامبراطورة الايرانية «فرح ديباء» فلماذا لا تتبع هذه المؤسسة أيضاً لوزارة التنمية بدلاً من تبعيتها لوزارة الصحة.

ويقول النائب د. محمد البطاينة إن تحويل مركز الأمل لمؤسسة مستقلة مالياً وادارياً والقول بالعلاج مقابل الكلفة يعني أن تستوفي المؤسسة اثمان العلاج الباهظة، والتي لا يستطيع المواطن تحملها علماً بأنه وقبل إقرار هذا القانون لم يكن مريض السرطان يتحمل أياً من تكاليف العلاج سواء في مستشفيات وزارة الصحة او الخدمات الطبية إضافة إلى انه ومن الناحية الفنية اصبح وجود مركز متخصص لعلاج السرطان فكرة عفا عليها الزمن مما يتم حالياً أن كل مشفى يقدم الخدمات المناسبة لمرضى السرطان.

ويقول البطاينة يراد من هذا القانون خصخصة الخدمات العلاجية بالاضافة إلى استنزاف الطاقات الوطنية الفنية في وزارة الصحة فمعروف للجميع وباقرار منظمة الصحة العالمية وخبراء في هذا المجال ان قسم معالجة السرطان في مشفى البشير يغطي القسم الأكبر من حالات السرطان في الأردن وفي القانون الجديد سيتم تفريغ القسم من كوادره وتحويلها لمركز الأمل والذي تتحمل ادارته مسؤولية عدم وجود كوادر مدربة بالرغم من مضي فترة طويلة على إنشائه كما تتحمل مسؤولية المنح والتبرعات التي تحولت بقدرة قادر إلى ديون. ■

المركز الأمريكي يجري ندوات لدعم خطط وزارة المياه الحالية

أكدت الندوة المتخصصة التي نظمها المركز الامريكي بضرورة دعم خطط واستراتيجيات وزارة المياه الحالية والهادفة إلى خصخصة قطاع المياه في الاردن والتي ستبدا بادارة مياه العاصمة من خلال شركة عالمية متخصصة.

واشارت الدراسات إلى ان حصة المواطن الاردني من مصادر المياه هي ٢٢٣ متراً مكعباً سنوياً الأمر الذي يشير إلى مدى الفقر المائي لدينا حيث ان الامم المتحدة قد حددت مستوى خط الفقر المائي بالف متر مكعب للفرد سنوياً وان احتياجات الأردن السنوية من المياه ستصل عام ٢٠٠٠ إلى ١٧٩٨ مليون متر مكعب وهو أمر يشير بوضوح إلى مدى العجز المائي الذي ستواجهه من خلال ملاحظة ان احتياجات الأردن عام ١٩٩٥ بلغت ١٢٤٩ مليون متر مكعب تم توفير ٩٠٩ مليون متر مكعب منها فقط.

وقالت الدراسات أن الحكومة تسعى لاستغلال المياه العادمة بالتوسع بانشاء محطات التنقية وتبلغ نسبة الاستفادة منها ٢٣٪ من المياه المضخوخة ومن الممكن ايصالها إلى ٣٦٪ عام ٢٠١٥ مما يعني توفير حوالي ١٦٠ مليون متر مكعب سنوياً من هذا المصدر. ■

«قصة حب مستمرة»

النائب حمادة الفراعنة ولشدة ما فعل به غرام «الاسرائيليين» قرر أن يترك عمان وقبة البرلمان ويوقف مؤقتاً رحلاته إلى لندن، امريكا ..الخ ويتجه شمالاً إلى اربد وقراها حيث علمت الميثاق أن النائب المحترم وبمساعدة احمد الروسان «حزب السلام» التقيا بعدد قليل من المواطنين في قرية حاتم لإغرائهم بالتطبيع مع «الاسرائيليين». الفراعنة استخدم في اللقاء مهاراته المتعددة في المراوغة والاغراء محاولاً اقناع العدد القليل الذي اجتمع به بالتطبيع كما استخدم الهاتف النقال الدولي الذي اهداه إياه السفير «الاسرائيلي» في لندن! والسؤال هنا: هل اتصل الفراعنة بـ (ابو عمار) أم بنتنياهو؟! اللقاء كما قالت مصادرنا كان فاشلاً وهزيمة الفراعنة كانت كما هزيمة السفير «الاسرائيلي» عندما طردته اربد ورفضت استقباله.

القوانين الأردنية تشجع المستوردين «الاسرائيليين» على حساب التجار الأردنيين

طالبت نقابة تجار المواد الغذائية من الحكومة اتخاذ الاجراءات الحازمة وعدم منح العديد من التجار الامتيازات التي تمكنهم من شراء المواد التموينية الأساسية كالقمح والشعير والذرة والسكر والارز والقهوة عن طريق ميناء حيفا حيث أصبح جزء من تلك المواد يصل من قبل المستوردين «الاسرائيليين» عبر ميناء حيفا إلى تجار الجملة في المملكة وطالبت بفرض غرامات على المستوردات عن غير طريق ميناء العقبة.

واشارت المذكرة التي تم رفعها إلى رئيس الوزراء ان ذلك يلحق افدح الضرر بالاقتصاد الاردني وان هذه الأصناف من المواد كانت تشكل ما يقارب مليوني طن يتم استيرادها عبر ميناء العقبة وتستفيد من قطاعات الاقتصاد المختلفة فيما يبلغ مردودها للميناء واجور النقل والعمالة ما لا يقل عن ٤٠ مليون دينار اضافة إلى أن البواخر التي تصل إلى العقبة تتم الاستفادة منها عن طريق تحميلها بالصادرات الاردنية كالفوسفات والاسمدة والبوتاس باسعار متدنية.

واوضحت أن هناك وفراً في الاستيراد عن طريق حيفا ينتج عن حجم البواخر الكبيرة التي تؤم الميناء باجور نقل منخفضة وكذلك اختصار الرحلة البحرية بحدود خمسة أيام وتوفير نفقات قناة السويس بما يشكل وفراً يصل إلى ١٣ دولاراً لكل طن مقارنة بما يرد عن طريق ميناء العقبة وهذا وفر بفروق الزيادة في أجور النقل البري والمناولة بين ميناء حيفا وعمان وميناء العقبة وعمان وتبلغ هذه الزيادة حوالي ٥ دولارات وبذلك تقل تكلفة الشراء عن طريق ميناء حيفا بحوالي ٨ دولارات اضافة إلى أن وصول البضائع عن طريق ميناء حيفا او عبر اسرائيل يستلزم شراء المستورد الاردني لكميات كبيرة.

- شراء القمح والشعير والأرز والسكر والقهوة من «الاسرائيليين» عن طريق ميناء حيفا بدلاً من العقبة

وقالت المذكرة ان استمرار هذا الوضع سيؤدي في المستقبل القريب إلى توقف المستوردين الأردنيين عن الاستيراد عن طريق ميناء العقبة لعدم القدرة على المنافسة مشيرة بذلك الى عدم ضمان اي مخزون استراتيجي لأن مخزون المملكة سيعتمد على الكميات اليومية الداخلة بواسطة صغار التجار عن طريق ميناء حيفا وكذلك سيكون هناك صعوبة بالغة في توفر البواخر التي اعتادت أن تؤم ميناء العقبة لنقل المنتجات الأردنية من اسمنت وفوسفات وبوتاس واسمدة كذلك زيادة الكلفة على الشركات الصناعية الأردنية مما سيسبب صعوبات جمة في المنافسة في الأسواق العالمية.

وقالت ان حجم المناولة ونشاط ميناء العقبة سوف يتراجع وسيؤثر ذلك على الاف الاسر من عمال واصحاب شاحنات وقطاعات أخرى كثيرة.

واشارت المذكرة أن نقابة تجار المواد الغذائية يؤيدون حرية السوق وتفعيل المنافسة ولكنها تجد في هذا الوضع خطراً كبيراً على مجمل الاقتصاد الاردني ما لم يتم تدارك الأمر بالسرعة الممكنة داعية إلى فرض غرامة على المستوردات عن غير طريق العقبة واخضاع كافة المستوردات عن طريق ميناء حيفا إلى نفس الفحوصات المخبرية والاجراءات التي تخضع لها البضائع عند ورودها عن طريق العقبة وعدم السماح للشاحنات بالعبور إلا بعد ظهور النتائج المخبرية لها. ■

العولمة تضرب النقابات العمالية وراس المال الوطني والعربي
٢٠٠ شركة كبرى تهدد حقوق العمال العرب والاستثمارات

اكدت تقارير اقتصادية بان تاثير العولمة على العمال قدر لا مفر منه وإنّ اثارها السلبية ستطال اسباب العمل قبل النقابات العمالية.

واشارت إلى أن العولمة المتمثلة في ٢٠٠ شركة كبرى طاغية ذات النفوذ من الشركات المتعددة الجنسية ستسعى إلى تذويب النقابات العمالية واضعافها وضرب راس المال الوطني ودعت إلى مواجهة الاخطار القادمة لانقاذ ما يمكن انقاذه من الصناعات الوطنية في مواجهة الصناعات الأجنبية.

ودعت التقارير النقابات العربية إلى الاستفادة من تجربة جنوب شرق اسيا والتاثيرات السلبية للعولمة والعمل لوضع استراتيجية جديدة تستند إلى تكتلات اقتصادية عربية والابتعاد عن المصالح الضيقة للعمال وأصحاب العمل محذرة من الآثار السلبية للعولمة على الحياة الاجتماعية والثقافية اضافة إلى الحياة الاقتصادية.

وقالت أن اغلاق مصنع يضم ٢٠٠ عامل سيؤدي بمصير الف انسان الى الفقر والجهل والمرض وامراض اجتماعية اخرى وعلى منتسبي النقابات مواجهة الاخطار القادمة للشركات المتعددة الجنسية التي لا تؤمن بالحركة العمالية ودورها في زيادة الانتاج.

واوضحت بأن المعايير الدولية للعمل والتجارة والمنافسة الشديدة قد أصبحت تهدد الحقوق الأساسية للعمال والعاملات، فقد أصبحت عولمة الاقتصاد من خلال النمو الذي شهدته التجارة الدولية والاستثمارات الخارجية التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات تغير بمجريات عالم الشغل بنسق متسارع ومن المؤكد أن هذه الاتجاهات ستتكثف اثر اشتداد عود منظمة التجارة العالمية بشكل نهائي.

وقالت، نتيجة لذلك تاثرت ظروف العمل والأجور للعمال والعاملات وشروط عقود العمل بالاضافة إلى قدرة النقابات على المفاوضة بما تتعرض له من ضغوط شديدة فرضتها حدة المنافسة العالمية التي أصبحت تهدد حتى حقوق الانسان الاساسية الهادفة إلى منع القهر والتمييز والاستغلال الفاحش في مواقع العمل وتساند النقابات مبدأ توسيع نطاق المبادلات التجارية والاستثمارات التي يمكنها النهوض بالتنمية وخلق مواطن شغل جديدة والمساهمة في القضاء على الفقر في العالم ورفع مستوى العيش لكل الشعوب إلا انها ينبغي أن تكون مصحوبة بمعايير متفق عليها تضمن تمتع الجميع بالمكاسب المتاتية من ذلك.

واكدت بان مسارات العولمة قد افرزت اشكالاً جديدة من العمل ومن طرف الانتاج واكسبت راس المال حركة فائقة فرضت على العامل الانصهار في عقليتها حيث اصبح مطلب الانتقال من مهنة لاخرى ومن تكوين إلى تكوين اخر ومن مكان إلى اخر ومن فرع إلى فرع وادخلت هذه الحركة الشاملة «العولمة» اضطراباً على نسيج العلاقات المهنية داخل المؤسسة وعلى القواعد المؤسسية للحوار الاجتماعي المتجسدة في النظام التعاقدي. ■

جهود عربية لمنع الأردن من الانجراف وراءه
التحالف التركي «الاسرائيلي» يهدد الأمن القومي العربي
ويسعى لعزل سوريا ولبنان وتهميش الدور المصري

اثار موضوع الحلف «الاسرائيلي» - التركي، العديد من ردود الفعل، وشكّل مادة اساسية، لقراءة المرحلة القادمة، في المنطقة على ضوئها، خصوصاً، وان الأمر، يؤثر على عودة سياسة الأحلاف إلى الشرق الأوسط. وذلك من خلال معلومات عديدة، عن استراتيجيات هذا الحلف واهدافه.

وقد أرسلت العديد من التحذيرات الرسمية العربية، ومن جهات مختلفة، في المنطقة، إلى أعلى المراجع الدولية، خصوصاً الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن للتحذير من المخاطر التي ستترتب على التوجه السياسي المخلّ بالتوازن والهادف إلى اعادة احياء صيغة الاحلاف والمحاور في المنطقة من خلال التحالف الاستراتيجي، الذي قام بين «اسرائيل» وتركيا، والمناورات المشتركة التي نُفذت، في اكثر من مناسبة، من ابرزها عملية «الحورية المتمكنة»، والتي شاركت فيها قوات «اسرائيلية» وامريكية وتركية، وقد شارك فيها الأردن بصفة «مراقب».

وكانت سوريا قد نقلت العديد من التحذيرات إلى الدول الكبرى، وقالت في تحذيراتها ان هذا النوع من التحالفات يزيد من مخاطر الانقسامات في المنطقة، ويصعّد حالات عدم الاستقرار، وان احداً لن يستفيد من مثل هذه التحالفات

كما شجبت مصر ودول عربية عديدة، هذه الصيغة من التحالف، وذكر عمرو موسى، وزير الخارجية المصري. إن مصر تشجب سياسة الأحلاف والمحاور في الشرق الأوسط، وترفض اية محاولة لإعادة ترتيب المنطقة، وفقاً لرؤى فردية تتجاهل الدور المصري واهميّة التوازن بين جميع دول المنطقة، ولا تأخذ في اعتبارها مصالح الآخرين، وحذّر من أن ما يحدث من تحالفات بين «اسرائيل» وتركيا من شأنه أن يؤدي إلى قيام تحالفات مضادة.

وقد لوحظ أن التطمينات التي صدرت خلال المناورات عن بعض القيادات السياسية الرسمية في أنقرة، لم تقنع هذه الدول بسلامة النيّات والأهداف التركية «الاسرائيلية»، بل ان هذه التطمينات، وما يتردد حول المشاركة الأردنية فيها، قد اكّدت ما تردد من معلومات في بعض العواصم العربية في الآونة الأخيرة، عن وجود مخطط يرمي إلى قيام قوة تحالفية كبيرة تمتد من «اسرائيل» إلى تركيا مروراً بالأردن، وربما العراق، تمهيداً لوضع خريطة سياسية وعسكرية جديدة في الشرق الأوسط، تستطيع أن تطوّق سوريا وتعزلها مع لبنان، وأن تبعد مصر عن التأثير في مجريات الأحداث في المنطقة، وان تضع شريطاً عازلاً بين المنطقة وبين الدول المجاورة، التي تمد أيديها للتأثير في التطورات السياسية فيها كايران.

• التحالف يهدف للسيطرة على المنطقة

هذه المعطيات، التي انتبهت إليها كافة وسائل الاعلام، واخذتها بجدية تامة كافة التحليلات السياسية، ورافقتها تحركات عربية واسعة، بحيث نشرت العديد من الصحف، اخباراً تفيد بان الدول العربية المستهدفة بالتحالف الجديد، لن تقف مكتوفة الأيدي، ريثما يكمل هذا التحالف حلقاته، بل انها بدأت، فعلاً، باجراء اتصالات فيما بينها لقيادة تحرك عربي، يهدف إلى عزل اية دولة تنتمي إلى هذا التحالف، كتركيا مثلاً. واعادة النظر، كلياً، في كل اقنية التعاون الاقتصادي معها، وعدم الاكتفاء، او بالأحرى، الانزلاق إلى مواجهة الحلف التركي «الاسرائيلي»، بحلف ثنائي، أو ثلاثي، بل العمل على جمع صفوف جميع المعارضين، لمثل هذا التحالف، من الدول العربية، وغيرها، في تكتل يكون هدفه محاربة اية محاولة للتلاعب في التوازن القائم في المنطقة، ومحاربة سياسة الأحلاف التي لن تصب في النهاية، إلا في مصلحة المشروع التوسعي «الاسرائيلي»، والزج بالمنطقة في سلسلة من الحروب الاقليمية.

وقد ركّزت هذه الأخبار، والمعلومات الواردة عن الصحافة العربية والعالمية، على الجهود المبذولة حالياً لحمل لاردن على عدم الانجراف تحت تأثير اية اغراءات سياسية او اقتصادية للانضمام إلى التحالف الاسرائيلي التركي، ودعوته، بدلاً من ذلك، إلى المشاركة في الجهود التي تبذل لتفكيك مثل هذا النوع من التحالفات. التي تهدد الأمن القومي العربي.

•تحذير عربي من موجة حروب سيثيرها التحالف

وبالمحصلة، فإن هذا التحالف التركي «الاسرائيلي»، يهدف، اساساً، للضغط على سوريا، واضعافها، وعزلها مع لبنان. ويهدف كذلك، إلى تهميش الدور المصري، وعزل النفوذ الايراني، لصالح المشروع التوسعي «الاسرائيلي»، اضافة إلى علاقة ذلك بالدور التوسعي الاقليمي التركي، وعلاقته بالصراعات التاريخية بين مصر وسوريا. فيما يتعلق بقضية الاسكندرون ومسائل المياه، وقد تقاطعت هذه المصالح مع المصالح «الاسرائيلية»، وخصوصاً فيما يتعلق بالبحث عن دور اقليمي مباشر ومؤثر.

وفي هذا الوقت، الذي يبدو فيه هذا الحلف موجهاً بشكل مباشر ضد الامة العربية، بل وبشكل تهديداً حقيقياً للأمن القومي العربي، تردد الأخبار معلومات عن مساعٍ اردنية للانضمام لهذا الحلف، الامر الذي تعزّز إثر المشاركة الأردنية بالمناورات العسكرية، المشتركة للتحالف «الاسرائيلي» التركي، رغم أن هذه المشاركة، جاءت بصفة مراقب.

إن الحكومة الأردنية، المعزولة عربياً، وبعد فشل برامج التصحيح الاقتصادي، وفشل العملية السلمية، تحاول، بل وتسعى، كما هو واضح، لانقاذ نهجها، وقد يمثل هذا التحالف بالنسبة للحكومة، مخرجاً لها، من ورطاتها، ولو كان الأمر، على حساب الأمن القومي العربي.

الأمر، الذي يدعونا، لتذكير اصحاب القرار، في هذه الحكومة، بقصة حلف بغداد، الذي فشل، رغم الحجم الكبير، والتغطية العربية، بحكم وجود مركز عربي كبغداد فيه، وعدم وجود الكيان الصهيوني في ذلك الحلف. ورغم كل ذلك، فقد فشلت الحكومة، بفعل الضغط الشعبي في الانضمام لمثل ذلك الحلف. ■

بناء على توصيات البنك الدولي
تقليص الرقعة الزراعية وحصر الملكية بفئة محدودة

وضع مجلس الوزراء على اجندة اعماله مناقشة القانون الجديد لمؤسسة الاقراض الزراعي تمهيداً للموافقة عليه وعرضه على مجلس النواب بعدما اقرّ ديوان التشريع بنوده التي قامت المؤسسة بوضعها.

ويهدف هذا القانون والذي أحيط بجانب من السرية بتحويل المؤسسة إلى بنك مصرفي مختص بالاعمال الزراعية ليقوم بتقديم خدمات مؤسسة الاقراض الزراعي ولكن وفق أسس تجارية في كثير من جوانب الخدمات وخاصة تلك المتعلقة بشروط الاقراض وطبيعة الرهونات ووسائل التحصيل وبند الفوائد وبشكل يؤدي إلى خصخصة المؤسسة في نهاية المطاف.

ولقد ذكرت مصادر مطلعة للميثاق أن القانون قد وضع من قبل مؤسسة الاقراض الزراعي بناء على طلب البنك الدولي وصندوق النقد وذلك في اطار ما عرف باسم «برنامج التصحيح الاقتصادي» ومشاريع التخاصية التي تهدف لبيع مؤسسات وشركات القطاع العام إلى القطاع الخاص.

وقالت تلك المصادر أن البنك الدولي وفي القرض التصحيحي الزراعي قد اشترط على الحكومة الأردنية تقليص الرقعة الزراعية المروية في الأردن بحيث يتم الحد من توسعها بداية ثم يتم العمل على انهاء عدد واسع من المشاريع القائمة وذلك بحجة ان ٧٤٪ من المياه في الأردن تستخدم لاغراض الزراعة.

وحيث أن جل المواطنين الأردنيين من صغار المزارعين قد اعتمدوا بشكل أساس في تمويل مشاريعهم على الاستدانة من مؤسسة الاقراض فلقد جاء القانون كي تقوم الحكومة ومن خلال البنك بوقف تقديم القروض والتسهيلات المالية لصغار المزارعين وليقوم البنك ايضاً بالاستيلاء على الأراضي المرهونة للمؤسسة وعرضها للبيع في حالة عجز أصحابها عن السداد بما يقلص عملياً الرقعة الزراعية من ناحية ويجعلها محصورة في ايدي عدد من الأشخاص من ناحية اخرى.

واشارت تلك المصادر إلى أن الآليات التي تتبعها المؤسسة حالياً في عملية الاقراض منحازة تماماً ضد صغار المزارعين ولكن لكونها مؤسسة حكومية فانها تتردد كثيراً قبل الاعلان عن بيع اراضي المزارعين في الوقت الذي تسيطر فيه على جل مداخيلهم المالية وخاصة اولئك الذين يقومون بتسويق منتوجاتهم من قبل المؤسسات الحكومية وبالتالي فان تحويل المؤسسة لبنك سيجعل من عرض الأراضي المملوكة لأولئك المزارعين للبيع امراً سهلاً.

ولقد عبّر عدد واسع من صغار المزارعين والذين سبق لهم الاقتراض من المؤسسة عن خشيتهم من أن تتم عملية بيع اراضيهم أو نقل ملكيتها إذا ما تم تحويل المؤسسة لبنك يعمل وفق الأسس التجارية.

وقالوا انه سيترتب على هذا الأمر -إن تم- جملة واسعة من الانهيارات الاجتماعية والاقتصادية في الريف الأردني خاصة وان معظم المشاريع القائمة قد تم انشاؤها بواسطة القروض من مؤسسة الاقراض مقابل رهن الأراضي لها.

واكد المزارعون الذين قدر للميثاق الالتقاء بهم أن مؤسسة الاقراض الزراعي منحازة في الأصل لكبار الشخصيات الحكومية والمتنفذين حيث انها قامت وتقوم باقراض اولئك مبالغ ضخمة وكبيرة من الأموال المخصصة في الأصل لتمويل المشاريع الانتاجية في الريف والبادية والتي جاءت في اغلبها من الهبات والمساعدات الدولية المقدمة للاردن بهدف تطوير الواقع الاقتصادي والمعيشي للانسان الأردني في الريف والبادية.

واشار المزارعون إلى أن المؤسسة التي تضع شروطاً تعجيزية عندما يتقدم أي من صغار المزارعين للحصول على قرض وتصر على تحصيل المبالغ المالية قبل أن تدخل المشاريع حيز الانتاج تقوم بتقديم قروضها للمتنفذين بدون رهونات في حالات عديدة وبوجود طريقة واضحة للسداد منهم وتعمد المؤسسة للتحصيل من المزارع البسيط كي تغطي تاخر او امتناع المتنفذين عن السداد.

واضافوا أن المؤسسة لم تلتزم بالارادة الملكية القاضية بشطب فوائد القروض المترتبة عليهم وانما قامت بعملية سماح نسبي شملت معهم كبار المقترضين في حين أن الارادة الملكية التي جاءت في خطاب العرش والذي افتتح به جلالة الملك احدى الدورات العادية لمجلس النواب السابق قد نصت على تحمل الحكومة لكامل الفوائد المترتبة على المقترضين من مؤسسة الاقراض الزراعي.

وعن أسباب تراكم اقساط القروض والفوائد عليهم قال المزارعون لقد قامت الشركات الكبرى التي حظيت بامتيازات ضخمة من الحكومة بغية انتاج المحاصيل الاستراتيجية ودخلت سوق المنافسة في ميادين الزراعة المختلفة ولغزارة انتاج تلك الشركات ذات المقدرة المالية الضخمة وجراء ما تعرضت له المناطق الزراعية الأردنية من ضربات متتالية بدءاً بالجفاف ومروراً بالموجة الجليدية التي ضربت مناطق الشفا في الموسم الماضي وصولاً للارتفاع الحاد في درجات الحرارة والذي ترافق مع انقطاع الأمطار خلال فترة العقد للاشجار والنمو الخضري للخضروات في هذا الموسم اضافة لارتفاع تكاليف اللوازم الزراعية ادت إلى حدوث خسارة فادحة للمزارعين. هذه الخسارة التي لم تنظر لها الحكومة بذات المنظار الذي تعاملت به مع خسارة بنك البتراء، حيث قامت بضخ ما يزيد عن ٢٥٠٠، مليون دينار لحساب المدخرين في البنك والذين لا يشكلوا نسبة ٢٪ من عدد المزارعين الذين لحقت بهم الخسائر. مما يعني أن الحكومات الأردنية تسعى لايجاد فوارق طبقية في الأردن وتعمد لتمكين جهات بذاتها من امتلاك الأراضي الأردنية.

عدد من مربي الماشية في الأردن والذين حصلوا على قروض موسمية لشراء الأعلاف عبروا من جهتهم عن خشيتهم من أن تباع اراضيهم التي رهنوها لمؤسسة الاقراض الزراعي من اجل الحصول على تلك القروض وخاصة أن الجفاف الذي ضرب الأردن لثلاثة مواسم متتالية وترافق مع قرار الحكومة القاضي برفع أسعار الأعلاف قد أدى لتدمير جل ثروتهم الحيوانية يضاف لذلك التدني الحاد لأسعار الماشية البلدية. واجمع من التقت الميثاق بهم على ان هنالك من يعمل لتدمير كل مقومات الانتاج لدى الانسان الأردني خدمة لمصالح جهات معينة تسعى للسيطرة الاقتصادية على الأردن.

وحذر هؤلاء من مغبة نزع ملكية الأراضي من المواطنين الأردنيين حيث ان الارض من المقدسات التي لا يجوز الاقتراب منها. ■

مشهد رديء من صراع الديكة الاردني – الفلسطيني

المطلوب حوارات جديّة ومعمقة لتطوير حل وطني ديمقراطي لمشكلة الانقسام الأهلي في الاردن

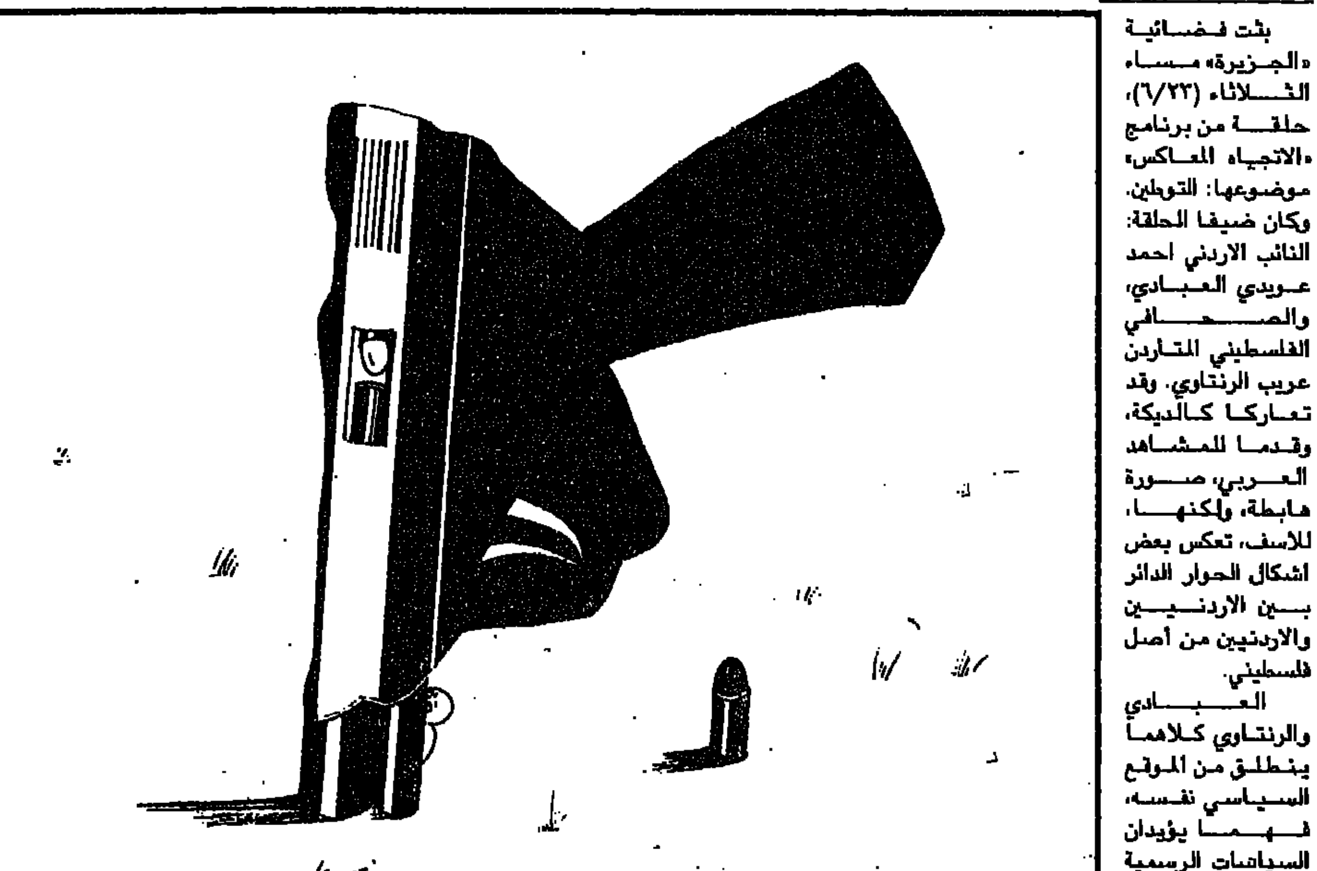
● كتب المحرر السياسي

بدأ صراع الديكة باثنين، ولكن على مدار الاسبوعين الفائتين، شارك فيه ديكة كثيرون، ممن أعطاهم النائب احمد عويدي العبادي، بادائه المتخلف وعنترياته ودفاعه عن السياسات الحكومية، فرصة تنظيم هجوم شامل لصلحة ايديولوجية «الوطن البديل».

الهجوم الايديولوجي المريب والذي استثني، بقدرة قادر، ممثل افكار الوطن البديل في حوار «الجزيرة»، عريب الرنتاوي.. سوف يؤخر، مرة ثانية، امكانية الحوار الهادئ الموضوعي حول مشكلة الانقسام الأهلي في الأردن، التي تهدد بلدنا بالكوارث؛ ولا يجدي، لحلها التعالي عنها.. والصلاة في محراب الأكاذيب.

وفي محاولة من «الميثاق» لتوجيه الحوار الوطني باتجاه علمي بعيد عن الإثارة والمماحكة او التجاهل والتعالي، ستقوم اعتبارا هذا العدد، بمناقشة اسس حل وطني ديمقراطي لمشكلة الانقسام الأهلي في الأردن. والحل المطلوب: وطني، بمعنى انه معاد للاستعمار الاميركي وللمشروع «الاسرائيلي» وديمقراطي: بمعنى انه يرنو إلى التجاوب مع المصالح الفعلية للجماهير الشعبية، الأردنية والفلسطينية.

تالياً إشارات تتناول محطات من تاريخ الانقسام الأهلي في الأردن، كما قراها المحرر السياسي للميثاق.



بثت فضائية «الجزيرة» مساء الثلاثاء (٦/٢٣)، حلقة من برنامج «الاتجاه المعاكس» موضوعها: التوطين. وكان ضيفا الحلقة: النائب الاردني احمد عويدي العبادي، والصحافي الفلسطيني المتأردن عريب الرنتاوي. وقد تعاركا كالديكة، وقدما للمشاهد العربي، صورة هابطة، ولكنها، للاسف، تعكس بعض اشكال الحوار الدائر بين الاردنيين والاردنيين من أصل فلسطيني.

العبادي والرنتاوي كلاهما ينطلق من الموقع السياسي نفسه، فهما يؤيدان السياسات الرسمية الاردنية ويدافعان عنها؛ غير ان الاول يرفض التوطين، بدون ان يلاحظ ان تلك السياسات بالذات هي المسؤول الرئيس عن مشكلة التوطين في الاردن؛ بينما ينفي الثاني وجود المشكلة اصلا. وهو يعتقد ان الفلسطينيين في الاردن هم اردنيون «بشهادة ثلاثة ملوك»، وهو يعتبر نفسه، مع كونه فلسطينياً، اردنياً اكثر من العبادي، بالاضافة الى انه ملكي اكثر من الملك.

ولا نعرف لماذا اختار معد ومقدم البرنامج، فيصل القاسم، هذين المتحاورين بالذات. فقد كان بامكانه ان يختار اخرين اكثر ثقافة وصدقية وثقلاً، بحيث يحصل المشاهد العربي على معرفة جيدة بالمشكلة المطروحة، لا على مشادة مثيرة. وازعم، هنا، ان الفضائيات العربية كثيراً ما تسعى وراء الاثارة، لا وراء المناقشة الجادة للقضايا.

الصراع بين الاردنيين والاردنيين من أصل فلسطيني، مشكلة اردنية قديمة، نجمت عن ضم الضفة الغربية للاردن بعد حرب ١٩٤٨، وسياسة تجنيس واردنة الفلسطينيين، التي ما تزال مستمرة حتى اليوم، وسياسة الفرز الاجتماعي بعد ١٩٧٠، حيث تم تحشيد الاردنيين في اجهزة الدولة والقطاع العام، بينما وجد الفلسطينيون انفسهم مضطرين لتطوير قطاع خاص كان ما يزال، انذاك، بدائياً.

ومما هو جدير بالانتباه ان هذا الفرز الاجتماعي – السياسي، ادى، بالفعل، الى تراجع الصراع الاردني – الفلسطيني في العقد الممتد بين اواسط السبعينات واواسط الثمانينات. حيث كان الفلسطينيون، انذاك، مازالوا أقلية – وإن كانت نسبتهم كبيرة – حيث كانت نسبتهم الى السكان تدور حول ٣٧٪ في احصاء عام ١٩٧٩، وكانو ا مستبعدين من السياسة، ومنخرطين في نشاطات تجارية وصناعية ومالية تلقى الرواج، بينما كان الاردنيون، بعامة، يشعرون بقوتهم السياسية، جراء احداث عام ١٩٧٠ ويحصلون على مداخيل ثابتة بدينار قوي.

في عام ١٩٨٨، انهار الدينار تحت وطء المديونية الثقيلة، وبدأ تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي، وسياسات تقليص القطاع العام والحدّ من التشغيل في الوظائف الحكومية، ومن الانفاق الاجتماعي، في اطار خطة متوحشة للخصخصة ولبرلة الاقتصاد. وانهار المستوى المعيشي لاغلبية الاردنيين، وفي محاولة يائسة من الطبقة الوسطى الريفية للحفاظ على مستواها، قامت ببيع ممتلكاتها العقارية الموروثة، ودائما الى بورجوازيين فلسطينيين، بينما اصبح القطاع الخاص، حيث يتركز الفلسطينيون، هو مركز الثقل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وادت الانتفاضة الفلسطينية المندلعة اعتبارا من عام ١٩٨٧، الى هجرة الاف الاسر الفلسطينية البورجوازية والبورجوازية الصغيرة من الضفة الغربية الى الاردن، هرباً من المصاعب الامنية الناشئة عن المواجهات بين الجماهير الفلسطينية والاحتلال "الاسرائيلي". كذلك، فان ما لا يَقل عن ٣٠٠ الف فلسطيني هاجروا الى الاردن من الكويت ودول الخليج اثناء حرب الخليج الثانية وبعدها. ونتيجة لذلك، غدا الفلسطينيون في الاردن، بعد ١٩٩١، لاول مرة، اكثر من الاردنيين، حيث أصبحت نسبتهم الى السكان تدور حول ٥٢٪. وفي الوقت نفسه، حدث تغيير في البنية الاجتماعية لفلسطينيي الاردن، حيث تكثف حضور الفئات البورجوازية (الآتية من الضفة الغربية والكويت) بينهم. وشكلت هذه الفئات قاعدة اجتماعية جديدة للنظام السياسي، ولخيار الصلح والتطبيع مع "اسرائيل".

وشهدت البلاد، اوائل التسعينات، موجة استثمارات فلسطينية جديدة، وخاصة في المجال العقاري؛ بالاضافة الى موجة ضغط على الوظائف المحدودة. فالقادمون من الخليج، لم يجلبوا معهم اموالاً فقط، ولكن خبرات مهنية ايضا، وتمكنوا من شغل العديد من الوظائف، والتفوق في المنافسة. وقدم هؤلاء انموذجا جديداً للفلسطيني «الموالي» والساعي الى الثروة والاستقرار، والى الاندماج السياسي على اساس نبذ المرجعية الوطنية. وجاءت اتفاقات اوسلو، في صيف ١٩٩٣، لتطلق هذا الانموذج الفلسطيني الجديد من إساره، بينما تراجعت الحركات الوطنية في صفوف الجماهير الفلسطينية التي كانت في السابق مصدر قلق للنظام السياسي.

وفي خريف ١٩٩٥، وفي اطار سياسة التنافس مع السلطة الوطنية الفلسطينية، الغت السلطات الاردنية كل القيود التي كانت مفروضة سابقا على انتقال مواطني الضفة الغربية وإقامتهم في الاردن، وعرض عليهم، مرة اخرى جواز السفر الاردني الدائم، بعدما كانوا يحصلون على جوازات سفر مؤقتة لمدة سنتين. وقد اثارت هذه الاجراءات المعززة بالخطاب الرسمي الداعي الى «وحدة الاردنيين من شتى المنابت والاصول» ردود فعل حادة في الأوساط الاردنية.

وفي شباط ١٩٩٦، شكل عبدالكريم الكباريتي، حكومة ذات توجهات فلسطينية واضحة، وبدات، بالفعل، تشكل ثلاثيا سياسياً مع حزب العمل "الاسرائيلي" (الحاكم انذاك) والسلطة الفلسطينية. وقد ساعدت حكومة الكباريتي على تطوير يدعم إتجاه سياسي واعلامي بين فلسطينيي الاردن، يدعو، لاول مرة منذ ١٩٧٠، الى المطالبة بالشراكة السياسية على اساس الولاء للنظام، ودعم العملية السلمية، والتنسيق مع السلطة الفلسطينية.

وبالاستناد الى تحالفاتها الداخلية والخارجية هذه، بدات حكومة الكباريتي حملة ضد الاوساط السياسية التقليدية – وخاصة تلك المرتبطة بالعراق وضد التعبيرات والحركات الاردنية بعامة، ووجهت ضربات امنية للمعارضة البعثية واليسارية، ورعت تأسيس صحيفة يومية فلسطينية هي «العرب اليوم»؛ واخيراً تجرات على المواجهة مع عشائر الجنوب، حين قررت، في اب ١٩٩٦، رفع الدعم الحكومي عن القمح واعلاف الماشية، مما ادى الى انتفاضة شعبية، وضعت حداً لحملة الكباريتي الفلسطينية، ثم ادت الى اقالته.

وفي ظل تحالف حكومة الدكتور عبدالسلام المجالي مع حزب الليكود الحاكم بالرغم من انهيار العملية السلمية على المسار الفلسطيني، واصرارها (حكومة المجالي) على الغاء هامش الحريات السياسية والصحافية المكتسب منذ ١٩٨٩؛ فقد عاد الاردنيون والفلسطينيون الى اكتشاف لغة مشتركة، والى التعاون، خصوصا في مجال الدفاع عن الحريات. **وهذا الاتجاه الايجابي يحتاج الى حوارات معمقة وجدية لتطويره نحو ايجاد حل ديمقراطي ووطني لمشكلة التوطين والانقسام الاهلي في الاردن.** ومن الجدير ذكره، ان السعي وراء الاثارة بتصوير مشاهد رديئة من عروض صراع الديكة الاردني – الفلسطيني، وبثها بالفضائيات، سيكون له آثار معاكسة. ■

«اسرائيل» تعطّل الرحلات الجوية الأردنية

قالت مصادر سلطة الطيران المدني أن اسرائيل تعرقل التشغيل المشترك لمطار العقبة وتعمد وخاصة في الفترة الأخيرة إلى الغاء كثير من الرحلات الحيوية الدولية إلى العقبة وايلات بتجاهلها الاستفادة من فترة التشغيل التجريبي المشترك.

وأوضحت أن الاتفاقات نصت على تسيير ١٥ – ٣٠ رحلة اسبوعياً خلال الفترة التجريبية في حين لم تصل إلى ثلاث رحلات.

واشارت إلى انه وحسب الاتفاق كان من المقرر الانتقال إلى مرحلة متقدمة ولكن الجانب «الاسرائيلي» لم يلتزم ببنود الاتفاقية واوضح بأن هناك عقبات قانونية تحول دون ذلك.

وبموجب الاتفاق يطبق الأردن [illegible]يع اجراءات السيادة وتلتزم «اسرائيل» بطلب ا[illegible]سات المسبقة على رحلاتها أو اي اجراء تتخذ[illegible]طة الطيران المدني.

وأوضحت بأن الجانب الاسرائيلي اعلن اكثر من مرة بأن التشغيل المشترك بين الأردن «واسرائيل» يواجه عقبات كبيرة وأن عملية تنظيم رحلات جوية دولية مستأجرة لم يعد التفكير به مجدياً ■

مبروك

أسرة الميثاق، تهنيء الزميل جمال الفواهين، رئيس تحرير الزميلة البلاد، بمناسبة فوزه بانتخابات مجلس نقابة الصحافيين، فألف مبروك.

اقامة ٩٥ الف وحدة سكنية جديدة فيها حتى عام ٢٠٢٠

خطة «اسرائيلية» محكمة للاستيلاء على القدس

تستطيع «الميثاق» أن تؤكد وحسب مصادرها المطلعة بأن ما يجري حالياً من خطط «اسرائيلية» جادة لتهجير الفلسطينيين من القدس وزرعها بالمستوطنات ينطوي على خطة محكمة تتفق مع معاهدات السلام في توفير الحماية الأمنية الكاملة للدولة «الاسرائيلية» يجري بعدها الاتفاقات على اجراء أشكال من التعاون بين الدولة «الاسرائيلية» وجاراتها مع ايجاد دولة هزيلة للفلسطينيين تتبع مباشرة في المستقبل القريب للأردن.

وقالت مصادرنا: إن المشروعات «الاسرائيلية» تقضي ببناء حوالي ٩٥ الف وحدة سكنية جديدة حتى عام ٢٠٢٠ يشاد قسم كبير منها في غضون الاعوام القليلة القادمة في نطاق تعزيز وتكثيف الحزام الاستيطاني حول أطراف الشطر الشرقي من المدنية المحتلة.

وتقضي الخطة ببناء ستة مشروعات في مواقع كبيرة بملكية عامة تقام عليها وفق الخطط ١٨٣٠٠ وحدة سكنية من بينها ١٣٦٠٠ تشاد طرق الخط الاخضر اي في محيط مدينة القدس العربية المحتلة وذلك حسب التوزيع التالي ٧٥٠٠ وحدة سكنية تقام ضمن مشروع بناء المستوطنة اليهودية الجديدة على أراضي جبل (أبو غنيم) جنوب القدس، ٣٩٠٠ وحدة سكنية يتم بناؤها في نطاق خطط لتوسيع مستوطنة «فسغات زئيف» القامة على أراضي قرية شعفاط شمال شرق القدس المحتلة و٢٢٠٠ وحدة سكنية في «غبعات همتوس» وهي تلة صودرت أراضيها من أهالي قريتي شرفات وبيت صفافا بالضواحي الجنوبية للقدس و٢٠٠٠ وحدة سكنية في حي «رمات راحيل» الاستيطاني المقام إلى الغرب من بلدة صور باهر جنوب المدينة.

● شق طرق للوصول إلى المستوطنات المقامة على الشاطىء الغربي للبحر الميت لتوفير الحماية الأمنية

كذلك بناء ٣٥٠٠ وحدة سكنية جنوب القدس و٦٦٠٠ وحدة غربي المدينة و٣٥٠٠ وحدة في وسط المدينة و٢٠٠٠ وحدة جديدة شمالي المدينة المقدسة.

وهناك خطة لاقامة ٣٠ الف وحدة سكنية جديدة في المناطق التي ضمت للقدس من الجهة الغربية عام ١٩٩٢ وخطة لاقامة ١٠ الاف وحدة سكنية ضمن مشروع للاعمار البلدي واعادة ترميم احياء سكنية قديمة وخطة مماثلة لبناء ٣٠٠٠ وحدة سكنية في احياء وسط المدينة.

وبناء ١٠ الاف وحدة سكنية تشمل اضافة ٤٠٠٠ وحدة في حدود مجلس «ميشيرت» بالضواحي الواقعة إلى الغرب من المدينة ونحو ١٠٠٠ وحدة لتوسيع حي نجلات اسحق فيلر جنوب شارع رقم ١ «القدس – تل أبيب» ونحو ٥٠٠٠ وحدة سكنية جديدة أخرى على مقربة من قرية بيت نوبا العربية المدمرة غرب القدس.

وخطة لاقامة ٣٠ الف وحدة سكنية جديدة في مستوطنتي «مبو بيتار» وتسور هداسا» جنوب المدينة كذلك اقامة احتياطي لمتطلبات التوسع السكاني اليهودي المتوقع في المدينة حتى ٢٠٢٠ يتكون من ١١٩ – ١٤٢ الف وحدة سكنية جديدة ستكون هناك حاجة ملموسة لبناء ما لا يقل عن ٩٥ الف وحدة سكنية منها بصورة فعلية.

وتم تخصيص ٢٥٠ مليون شيكل «٤٤ مليون جنيه استرليني» لشق وتعبيد شبكة طرق رئيسة جديدة لتسهيل وتحسين الطرق والمداخل المؤدية للمدينة وللربط بين مختلف اطرافها وضواحيها.

وسيتم شق شارع رقم ٤ من مركز مدخل المدينة وحتى جنوبها وشارع رقم ١ شمال ليربط بين مفترق مستوطنة التلة الفرنسية ومستوطنة النبي يعقوب شمال القدس المحتلة وشارع جبل الزيتون للربط المباشر بين مستوطنة «معاليه ادوميم» في الخان الأحمر شرق القدس المحتلة وبين شارع رقم ١ الموصل إلى مركز القدس الغربية وشارع رقم ٩ وهو شارع قطري استراتيجي يمتد من شارع رقم ١ وسط المدينة وصولاً إلى المستوطنات المقامة على الشاطىء الغربي للبحر الميت وشارع الطوق الشرقي المخطط لشقه بهدف اكمال طوق الشوارع المحيطة بالقدس الشرقية من الشمال وحتى الجنوب وشارع الطوق أو الحزام الشرقي يعتبر ذو قيمة أمنية وسياسية كبرى بالنسبة «لاسرائيل». ■

متشائماً من امكانية حدوث تغيير ايجابي في السياسة الأردنية

طاهر المصري: الأولوية الرسمية لتعزيز العلاقات مع اسرائيل وتركيا و حكومة المجالي هي الأسوأ

الآن هنا

الاختـراق الاسرائيلي للاردن أصبح يهدد الكيان الوطنـي الأردنـي

الأردن هـو الحلقـة الثانيـة في مسلسل الأطماع الاسرائيلية

الاسرائيليون يعملون على السيطرة على الصناعة الأردنية، وسوق عمان المالية، والأراضي

بدا رئيس الوزراء الاسبق، طاهر المصري، متشائماً من امكانية حدوث تغيير ايجابي في السياسة الرسمية الاردنية باتجاه الانفراج الداخلي والعودة الى الصف العربي، وخصوصاً باتجاه المصالحة مع سورية والعراق.

واكد المصري، في مقابلة اجرتها معه صحيفتا «السفير» اللبنانية والميثاق، الأردنية، ان هناك ثباتاً في السياسة الاردنية باتجاه تعميق التحالف مع تركيا واسرائيل تحت المظلة الاميركية. وحذر من حجم الاختراق الاسرائيلي للاقتصاد الاردني، ملاحظاً ان وضع حد لهذا الاختراق غير ممكن، عملياً، بدون قرار سياسي على مستوى الدولة واجهزتها.

وشغل المصري، غير مرة، منصب وزير الخارجية؛ وانتخب، عامي ١٩٨٩ و١٩٩٣، نائباً في البرلمان الاردني عن دائرة العاصمة الثالثة، وشكّل، عام ١٩٩١، حكومة ليبرالية حظيت بدعم القوى الوطنية والديمقراطية، الا ان حكومته سرعان ما سقطت تحت ضغط القوى التقليدية والاسلامية. وهو متفرغ للنشاط السياسي في مكتب خاص.

وتالياً نص الحوار مع المصري:

● **عشنا، في الشهرين الاخيرين، اجواء تسريبات وتحليلات وتحركات توحي باقتراب حدوث تغيير ايجابي في السياسة الرسمية الاردنية باتجاه المصالحة مع المعارضة ومع سورية والعراق. وفجاة، تبددت هذه الاجواء؟**

- هذه الاجواء تعبر، ربما، عن رغبة عامة، وعن ضرورة ... ولكنني لا اعتقد انها كانت تعكس واقعا. فليست لديّ اي معطيات على أن السياسة الرسمية الاردنية، تسير في اتجاه التغيير الايجابي. وبرهاني على ذلك، الموقف الاردني السلبي من عقد القمة العربية، ومن مبادرة الامير عبدالله بن عبدالعزيز للتفاهم مع سورية. وكذلك، في الشان الداخلي، اصرار حكومة الدكتور عبدالسلام المجالي على طرح مشروع قانون المطبوعات. وهو مشروع قانون عُرفي. ومعظم بنوده لم تات من فراغ. وله اهداف تتعلق بالتحضير لمرحلة قادمة اصعب، واكثر انغلاقاً تجاه المعارضة الداخلية وتجاه العرب.

هناك، طبعاً، العديد من التصريحات الرسمية «الايجابية»، ولكنها تصريحات لفظية فحسب، اما في الممارسة، فالاولوية لتعزيز العلاقات، على كل صعيد، مع الولايات المتحدة وتركيا واسرائيل. وخاصة بالنسبة لهذه الحكومة (حكومة الدكتور المجالي) بالذات.

● **هذا يعني ان تغيير الحكومة الحالية، قد يؤدي الى تغيير سياسي ...**

- لا استطيع ان اتنبأ بذلك، لانه لا توجد دلالات فعلية على تغيير السياسات الاردنية الحالية. على كل حال، المطلوب تغيير في السياسة وليس تغييراً في الوجوه فقط.

● **ولكن، الا تعتقد ان ترشيح السيد زيد الرفاعي لتشكيل الحكومة الجديدة، يتضمن الميل الى المصالحة مع سورية؟**

- بدون تحديد اسماء، اعتقد ان الخلاف الاردني - السوري، خلاف سياسي، وتجاوز موضوع الاشخاص والصداقات والعلاقات الخاصة.

● **فيم يتركز هذا الخلاف؟**

- انه يتركز في نقطتين (١) الموقف من عملية السلام (٢) والتحالفات الاقليمية. من الواضح ان عملية السلام في طور الاحتضار. وقد ادار نتنياهو ظهره للجميع، وساذج سياسياً من يتوهم بامكانية التفاهم معه، هناك مرحلة سياسية بكاملها انتهت: وعلى العرب ان يقرروا ما هي خياراتهم وبدائلهم. والقمة العربية هي المكان المناسب لاقرار استراتيجية عربية للتعامل مع المرحلة المقبلة. ومن المفروض ان يكون الاردن معنياً، قبل غيره من العرب، بالبحث عن بديل وفي اطار القمة العربية، طالما ان انهيار العملية السلمية سيضر بالاردن اكثر من غيره.

في النقطة الثانية، اعني مسالة التحالفات الاقليمية ... فمن الواضح ان السياسة الرسمية الاردنية، ذهبت بعيداً في تعزيز تحالفها السياسي والعسكري مع تركيا واسرائيل تحت المظلة الاميركية. ان هناك تحالفاً رباعياً قائماً. ومع ان الحكومة الاردنية، تحاول ان تظهر الطابع الثنائي لعلاقاتها العسكرية مع واشنطن وتل ابيب وانقرة، فمن غير الممكن اخفاء صيغة التعاون الجماعية القائمة، والتي ربما تكون الاساس في الخارطة السياسية الجديدة التي يقال انها تُرسم للمنطقة.

واريد، هنا، ان اقول ان مشاركة مراقب اردني في المناورات البحرية الاميركية - التركية - الاسرائيلية المشتركة، ليست بالبساطة التي حاول المسؤولون الاردنيون تصويرها. انها مشاركة سياسية، وهذا هو الاهم، وهو اشهار للتحالف الرباعي. وعلى كل حال، بالرغم من ان المعلومات التفصيلية عن التعاون العسكري بين الاردن واسرائيل، غير متاحة، فان الصحافة التركية تنشر تقارير مفصلة عن حجم التعاون العسكري المتصاعد بصورة لم يسبق لها مثيل بين الاردن وتركيا، ونعتقد ان كل هذه النشاطات ترتبط بالتعاون مع اسرائيل، بشكل او بآخر.

هاتان هما نقطتا الخلاف الاساسيتان بين عمان ودمشق. فاذا توصل البلدان الى اتفاق حولهما، فاعتقد انه لن يكون هنالك مشكلة تعترض تحسين وتعزيز العلاقات بينهما، بغض النظر عن شخص رئيس الوزراء هنا او هناك.

● **انهيار العملية السلمية، وخاصة على المسار الفلسطيني، ومجمل السياسات التوسعية الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية، تضر، كما قلت، بالمصالح الاردنية بالدرجة الاولى، الا يمكن ان يكون مرجع ذلك الى عودة الاردن الى الصف العربي؟**

- نحن نطالب بذلك، وسورية تطالب بذلك. والمبادرة السعودية صبت في هذا الاتجاه. ولكن يبدو ان السياسة الرسمية الاردنية قد قررت الفصل بين العلاقات الثنائية مع اسرائيل من جهة، وبين ما يحدث على المسارات الاخرى من جهة ثانية.

لقد اعلنت الحكومة الاردنية، مراراً، نقدها للسياسات الحكومية الاسرائيلية الحالية، وادانت، وتدين مواقف نتنياهو واجراءاته في ابتلاع الارض وتهويد القدس: ومع ذلك، فهي لم توقف ايا من المشاريع المشتركة مع اسرائيل، بل تسعى الى تعزيزها وتوسيعها: وهي ترعى وتدعم، بدون توقف، الاستثمارات الاسرائيلية في الاردن. عداك عن تعزيز التعاون في مختلف المجالات، ومن بينها المجال العسكري.

السياسة الرسمية الاردنية، تدعم، بدون تحفظ، السلطة الوطنية الفلسطينية، والرئيس ياسر عرفات، ولكنها لم تتراجع انشاً واحداً في العلاقات الثنائية مع اسرائيل، لتدعيم موقف السلطة الفلسطينية، عمليا. وأنا اعتقد ان القرار الاردني هو مواصلة السير في العلاقات الثنائية مع اسرائيل بغض النظر عن سياساتها واجراءاتها ضد الفلسطينيين او السوريين او اللبنانيين. فهل يكفي ان نلوم نتنياهو بتصريحات اعلامية؟

● **هل يعود هذا الفصل بين العلاقات الثنائية الاردنية - الاسرائيلية، وبين مسارات واشكال الصراع العربي - الاسرائيلي، في رايكم، الى التنافس القديم، على الضفة الغربية، بين الحكم الاردني ومنظمة التحرير الفلسطينية؟**

- السياسة الرسمية الاردنية انعطفت نحو اتجاهها الحالي بعد اتفاقات اوسلو. ولكن، الان، اعتقد ان القيادتين، الاردنية والفلسطينية، متفاهمتان وازالتا الكثير من الشكوك والالتباسات فيما بينهما. وهما تحاولان التعاون، قدر الامكان، فيما بينهما. واعتقد ان السلطة الوطنية الفلسطينية تحتاج، الان، الى تفهم عمان ودعمها.

● **بعد وفاة اوسلو، هل هنالك بدائل متاحة امام القيادة الفلسطينية؟**

- البدائل اصبحت ضيقة، ولكن هناك عدة اوراق. اولا- تعريب او بالاحرى العودة الى تعريب القضية الفلسطينية، والمكان الملائم لذلك هو القمة العربية. وثانيا - العودة الى قرارات الشرعية الدولية التي تجاوزتها القيادة الفلسطينية في اتفاقات اوسلو: فاصبحت الاخيرة هي المرجعية. ولا بد من العودة الى الامم المتحدة والمرجعية الدولية. وهي عودة ممكنة، ايضاً، فقط عن طريق القمة العربية. ثالثا - وفي هذا الاطار بالذات، اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، ولكن ليس بموجب اتفاقات اوسلو فقط، ولكن على اساس، الاستناد الى قرار الشرعية الدولية بتقسيم فلسطين الى دولة عبرية ودولة عربية، الصادر عام ١٩٤٧. وسيشكل كل ذلك اطاراً ملائما لاستمرار النضال الوطني، وتصعيده داخل الاراضي المحتلة وخارجها، لتامين سيادة الدولة الفلسطينية على اراضيها.

● **هناك اخبار متضاربة عن العلاقات الاردنية - العراقية؟**

- نعم. هناك من جهة تذبذب في هذه العلاقات، وهناك، من جهة اخرى، تصريحات لفظية، هنا ايضا، لا تعكس حقيقة الموقف الاردني تجاه العراق. فمنذ اربع سنوات حدثت انعطافة حادة في هذا الموقف. ونعتقد انه لم يطرا تغيير على ذلك، سوى التغيير اللفظي. فالسياسة الرسمية الاردنية ملتزمة، فيما اعتقد، التزاماً كاملاً بالموقف الاميركي من العراق. وهي تصرفت، ازاء العراق، بما لا يتناسب فحسب مع المصالح القومية العربية، ولكن، بما لا يتناسب مع المصالح الاقتصادية الاردنية ايضاً.

الاقتصاد الاردني يعاني من ركود شديد. وفي «راي» اليوم، يعترف الدكتور فهد الفانك، المدافع الاول عن السياسات الاقتصادية الحكومية، ان ارقام النمو المعلنة عن اعوام ٩٥ و٩٦ و١٩٩٧ هي ارقام مضللة، وغير صحيحة، وان نمو الاقتصاد الاردني سالب، ومن المعروف ان الاقتصاد الاردني لا يستطيع ان يخرج من ركوده العميق، الا باطلاق التبادل التجاري المتعدد الجوانب مع فلسطين (غزة والضفة الغربية) ومع العراق. وبينما تعرقل اسرائيل، التبادل التجاري الاردني - الفلسطيني، فان السياسات الحكومية الاردنية هي التي تعرقل التبادل التجاري الاردني - العراقي. ان لنا مصالح اقتصادية كبرى وعميقة مع العراق. ومع ذلك، فان السياسة الرسمية الاردنية تلتزم بالموقف الاميركي بما يضر بهذه المصالح بالذات.

● **حتى بالتفاصيل؟**

- واكثر، ورسالة رئيس المجلس الوطني العراقي، سعدون حمادي، الشديدة اللهجة الى رئيس مجلس النواب الاردني، تعكس مدى استياء العراق من الموقف الاردني ازاءه. كذلك، لم يستهلك العراق، حتى الان، نصف طلباته من البروتوكول التجاري الاردني - العراقي، لهذا العام. علما بان العراق، كان في السابق، يستهلكه كله، ويتجاوزه في مثل هذا الوقت من السنة (حزيران) وهذا مؤشر اخر على تردي العلاقات الاردنية - العراقية.

● **رسالة رئيس المجلس الوطني العراقي، تضمنت الحديث عن اخفاء اموال عراقية في الاردن ... فهل لديكم معلومات حول هذه الاموال؟**

- ليس لديّ معلومات محددة. ولكنني اعتقد ان على الحكومة الاردنية ان تتعاون بصورة مخلصة وايجابية، في تمكين العراقيين من استعادة اموالهم اذا كانت موجودة في الاردن.

● **كيف ترى حجم التطبيع بين الاردن واسرائيل؟ وهل انت راض عن فعالية الحركة الشعبية المعارضة للتطبيع؟**

- الامر اكثر من تطبيع. هناك اختراق اسرائيلي واسع للاقتصاد الاردني يمثل خطراً على الكيان الوطني الاردني، خاصة في ظل استكمال الخطط الصهيوني في فلسطين، الذي سوف ينعكس، بالدرجة الاولى، على الاردن، من حيث هو الحلقة الثانية بعد فلسطين في مسلسل الاطماع الاسرائيلية. هناك الان نشاط اسرائيلي كثيف في ثلاثة اتجاهات:

١- الاستثمار في سوق عمان المالية، اي المتاجرة في اسهم الشركات الاردنية، بغرض تحقيق ارباح سريعة و/او لاغراض سياسية؛

٢- السيطرة على الصناعة الاردنية، وخصوصا صناعة النسيجات التي تكاد تقع بالكامل تحت هيمنة المستثمرين الاسرائيليين، وترتبط بسياساتهم التسويقية.

٣- شراء الاراضي. وهو يتم الان بواسطة عملاء وسماسرة، وبصورة غير علنية، وهو مشابه لما كان يحدث في فلسطين، ولن يكون بعيدا ذلك اليوم الذي سيعلن فيه الاسرائيليون عما امتلكوه فعلا، من الاراضي الاردنية.

هذه اتجاهات الاستثمارات «الخاصة»، وهي تنمو على هامش التعاون الاقتصادي الرسمي في مشاريع البنى التحتية، ومن ذلك مشاريع السكك الحديدية والمناطق الحدودية الحرة، وكلها مصممة باتجاه واحد، اي خدمة الاقتصاد الاسرائيلي وتمكين الاسرائيليين من التدخل الديموغرافي والاقتصادي في الاردن، مع اهمال الاتجاه المعاكس.

● **وكيف ترى حركة المقاومة الاردنية لهذا الاختراق؟**

- شعبنا واعٍ، وهناك موقف وطني عام جيد.. ولكن المشكلة ان حجم الاختراق الاسرائيلي، وطبيعته، ومداخلاته، مما لا يمكن مقاومته بدون قرار سياسي على مستوى الدولة واجهزتها. وبدون هذا القرار، وبدون قيام اجهزة الدولة بعمل منظم لمجابهة هذا الاختراق، فان ما تستطيع ان تفعله الحركة الشعبية يبقى قليلاً، وله طابع سياسي واعلامي. فالحكومة وبعض اوساط القطاع الخاص بحماية حكومية، هي التي تنشئ العلاقات والمشاريع المشتركة مع اسرائيل، وهذه عملية سائرة حتى لو قاطعتها الاغلبية الشعبية.. ■

٩٠ مليون متر مكعب سنوياً استهلاك العاصمة

العاصمة عمان ومواطنوها يشربون المياه المخصخصة

● كتب احمد دحموس

قطاعات كثيرة يجري التمهيد لها مسبقا بطريقة او باخرى وهي على طريق الخصخصة وقد تمثلت حتى الان بصور اكثر وضوحاً سواء تلك القطاعات او المؤسسات او الشركات التي يجري البحث لها عن شريك استراتيجي اجنبي بشكل مباشر، او تلك المشاريع الهامة التي تمر عبر اتفاقيات كعقد الادارة والتشغيل او غير ذلك من تسميات او عبارات الا انها في النهاية تتمثل اولا بظهور ارتفاع في الاسعار وفي تمهيد الطريق بناء على متطلبات وامور يراها من جانبه البنك الدولي من خلال خبرائه او مستشاريه، ومن المتوقع ان يشهد تموز الحالي انتقال الادارة في قطاع المياه في العاصمة الى شركة اجنبية صاحبة خبرة في ادارة المياه التي يشربها الاردنيون من كافة الاعمار ويحتاجون لها في قطاعات الصناعة والزراعة ...الخ.

من البرامج الحكومية المتعلقة بالخصخصة قطاع المياه، والذي شهد في شهر اكتوبر ١٩٩٧، ارتفاعا في اسعاره كانت مثار احتجاج ورفض من كافة قطاعات المواطنين، وعلى الارجح ان هذه الخطوة في رفع الاسعار للمياه جاءت كاحد المطالب المتعلقة بخصخصة هذا القطاع، حيث بات متوقعا ان تمنح سلطة المياه الاردنية عقدا اداريا مشتملا على اسس الاداء، والفترة المتوقعة للعقد هي مدة ٤ سنوات، وكان مجلس الوزراء قد صادق على استراتيجية الخصخصة ونشرت المؤهلات والمتطلبات في ذلك.

ومن المنتظر ان يشهد شهر تموز الحالي التوقيع على عقد الادارة الذي يعتبر احد الاجزاء الرئيسة من مشروع اداء خدمات المياه في محافظة العاصمة عن طريق مشغلين في القطاع الخاص وعلى الارجح ان يكون شريكا استراتيجيا اجنبياً.

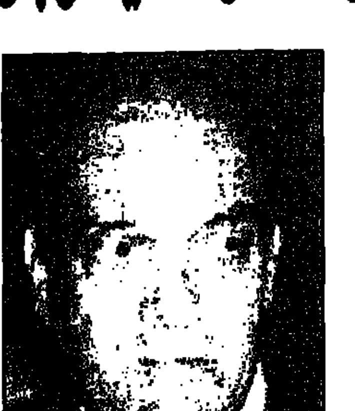
وكانت سلطة المياه قد قامت في اواخر شهر ديسمبر ٩٧ بتوزيع وثائق العطاءات لعقد الادارة لمياه العاصمة عمان على المتعهدين الذين تم تاهيلهم من قبل لجنة العطاءات الخاصة بهذا المشروع بموافقة البنك الدولي، وقامت اللجنة المشكلة بقرار مجلس الوزراء في شهر نوفمبر ٩٧ بتاهيل خمس شركات عالمية متخصصة في ادارة المياه للاشتراك في هذه المناقصة.

ومما جاء ذكره في التقرير السنوي لعام ٩٦ الصادر عن وزارة المياه والري - سلطة المياه - فقد قدرت المياه التي تم استهلاكها خلال عام ١٩٩٦ بحوالي ٢٤٢ مليون متر مكعب تحظى محافظة العاصمة بالنصيب الاكبر من هذه المياه حيث تستهلك حوالي ٩٠ مليون متر مكعب سنويا تمثل حوالي ٣٧٪ من الاستهلاك الاجمالي للمملكة، مما يعطي مؤشراً واضحا ان هناك توزيعا غير عادل بالنسبة للكثافة السكانية في المملكة نظرا لطبيعة وظروف المنطقة، وان هناك ١٦ محطة وخزان وبئر ونبع تشكل مصادر تزويد المياه في محافظة العاصمة.

رفع اسعار المياه مسبقا طريق نحو الخصخصة!!

وبلغ مجموع الايرادات الذاتية لعام ١٩٩٦ نحو ٤٤.٢ مليون دينار منها ٣١.٩ مليون دينار ايرادات المياه ومبلغ مقداره نحو ١٢.٣ مليون دينار ايرادات الصرف الصحي، ومجموع الرواتب والاجور والعلاوات بلغ ١٨.٢ مليون دينار، اما مجموع النفقات التشغيلية فبلغ ٢٣.٢ مليون دينار.

اما العدادات المركبة عام ٩٦ في العاصمة فبلغت ١٩.٢٢٥ بينما العدادات المفصولة في نفس العام بلغت ٥٥٦٣ عدادا، اما عدد اشتراكات المياه (الوحدات المنزلية) في العاصمة فكانت بمجموع ٢٥٨.٣٢٣ مشتركا وبلغت نسبة نمو الاشتراكات فيها ٥.٣٦٪.



د. منذر حدادين

وبلغت العقارات الموصولة والعقارات المعلنة والجاهزة للتوصيل في العاصمة (انظمة الصرف الصحي) ٦٤.٢٢٨ عقارا موصول، وعدد العقارات المعلنة والجاهزة للتوصيل ٦٩.٧٣٩ وذلك بنهاية عام ١٩٩٦.

بينما بلغ العدد الاجمالي للموظفين ٧٤٦٣ موظفاً منهم ١٤٣٥ موظفا في محافظة العاصمة منهم ٢٢٣ موظفا مصنفا، و٨٠٢ موظفا مقطوعا، و٢٨٠ موظفا مياومة، و١٨ موظف عقد مشاريع، و٦ موظفين عقد جاري، وموظف واحد مندوب للسلطة وخمسة بعقود بدل مجاز.

المتعهدون تم تأهيلهم والمشروع بموافقة البنك الدولي

واشار تقرير سلطة المياه الى عدد من المشاريع، وكان منها مشاريع المياه التي قامت الشركات الاستشارية بعمل الدراسات والتصاميم لها، ففي عمان الكبرى كان مشروع لدراسات التحليل الهيدروليكي، والمستشارين + DORSH (SBA) اردني والماني، وبلغت قيمة الدراسة نحو ١.٢ مليون دينار وتاريخ المباشرة في اب ١٩٩٥ وتاريخ الانتهاء المتوقع كان نيسان ١٩٩٧، ويهدف المشروع الى عمل الدراسة المتكاملة للعاصمة عمان وتقييم الوضع المائي ومحطات الضخ وشبكات المياه والخزانات ودراسة الفاقد في شبكات المياه بهدف استبدال شبكات المياه التالفة وتحسين الوضع المائي للسكان، وتقسيم عمان الكبرى الى مناطق بحيث يشمل تغذيتها انسيابيا بقدر المستطاع.

ومشروع مياه الهاشمي، ماركا، وسحاب ويهدف المشروع الى عمل الدراسات والتصاميم وتنفيذ خطوط مياه رئيسة وفرعية وشبكات مياه في كل من مناطق الهاشمي وماركا وسحاب وذلك من اجل تحسين الوضع المائي في العاصمة عمان وتقليل الفاقد في هذه الشبكات.

وكان مما ذكر في التقرير ان السلطة وضمن سياستها لتخفيض النفقات قد توقفت اعتبارا من نيسان ١٩٩٦ عن المساهمة في تمديد خطوط المياه في المناطق غير المنظمة واصبحت هذه الخطوط تنفذ على نفقة المستفيدين اذا توفرت الامكانيات الفنية.

وكانت وزارة المياه وفي خطوة سابقة قد اعلنت عن رفع اسعار المياه على المواطنين اعتبارا من ١٩٩٧/١٠/١ والتي قوبلت حينها باعتراضات واسعة من العديد من القطاعات الشعبية، وقامت من جانبها الجمعية الوطنية لحماية المستهلك برفع مذكرة لرئيس الوزراء ووزير المياه تبين فيها وجهة نظرها من القرار واثاره السلبية على المواطن وطرحت بعض الحلول التي راتها مناسبة لتخفيف العبء عن المواطنين محدودي الدخل.

ورغم عدم قناعة الجمعية بالمبررات التي اوردها وزير المياه لهذه الزيادة ورفضه ان تكون المطالبة شهرية بدلا من ربع سنوية بحجة ان تحصيل المطالبة شهريا سيزيد الكلفة على الوزارة ١.٥ مليون دينار، فقد رات الجمعية ان هذا الرقم فيه مبالغة ومن حق المواطن بعد ان زيدت كلفة المياه عليه ان يحصل على خدمة افضل، فوزارة المياه وعلى لسان وزيرها ستحقق زيادة في الدخل تصل الى (١١) مليون دينار، ومن حق المواطن ان يذهب جزء من هذه الزيادة فيما يحقق له الراحة والسهولة في كيفية دفع اثمان المياه.

وبينت الجمعية ان الزيادة التي حصلت في اسعار المياه ستتضح صورتها بشكل جلي على المواطنين وستبين الزيادة حجم ردة الفعل للقرار اذ ان غالبية المواطنين لا يعلموا اثر هذه الزيادة عليهم الا عند استلامهم لمطالبات دورة المياه.

واوضحت الجمعية ان التعرفة الجديدة للمياه التي تضمنت زيادة في اسعار المياه غير معروفة المعالم تحدد بموجب معادلات عامة وغير مدروسة بالاستعانة بجهاز الحاسوب وتحت شعار رفع الدعم عن كبار المستهلكين للمياه كليا، وان تغطية العجز في موازنة سلطة المياه الذي يعتبره بعض المسؤولين بسبب ان المستهلك هو المسؤول اولا واخيرا عن وجوده وليس السياسات المالية خلال السنوات الماضية، والعجز الذي تعاني منه السلطة في ميزانيتها ليس بسبب رخص اثمان المياه وانما بسبب الفاقد الكبير الذي يتجاوز ٥٠٪ من الشبكة المهترئة وانه من الغريب تحميل المستهلك كلفة هذه الخسارة في نفس الوقت الذي لا يعمل ان تتاخر عن اصلاح الشبكة التي تقوم بايصال تلك الكميات من المياه المتاحة للاستهلاك في بلدنا الذي يحتاج لكل قطرة منها ... وان الشفافية والوضوح في المعلومة هي من ابسط حقوق المستهلك، اما تطبيق تسعيرة من خلال معادلات تحسب بواسطة الحاسوب فهي طريقة جديدة لم تسمع الجمعية عنها وانها وسيلة لعدم تمكين المستهلك من مراجعة اي فاتورة تقدم له والتسليم بدفعها بغض النظر عن دقتها وتوافقها مع الواقع، عدا عن الاشكالات التي يتعرض لها الكثير من المواطنين من المطالبات المضاعفة بفعل العدادات التي تقوم سلطة المياه بتركيبها والتي تحسب على المستهلك قيمة الهواء وليس الماء الذي يمر من خلالها.

ونعتقد ان الجمعية الوطنية لحماية المستهلك قد بينت رايها واضحا في موضوع رفع اسعار المياه واين تكمن مواقع الخلل ان تواجدت في وقت مبكر.

ومن المعروف ان الخصخصة تحمل في جوانبها المؤلمة الاستغناء عن اعداد كبيرة من الموظفين في القطاع او المؤسسة او الشركة التي تمت خصخصتها لدخول الشريك الاستراتيجي مباشرة او عبر الادارة والتشغيل او حتى عن طريق منحه الامتياز لموقع ما في مكان ما من هذا الوطن الاردني وعلى ارضه، وللتدليل على تاثير الخصخصة على الموظفين كالاثر المالي وغيره فان اللجنة العليا للتخاصية قد وضعت عددا من التوصيات لتلك المؤسسات والشركات التي يجري ويجرى خصخصتها!! ■

اشخاص واشياء... واوطان

* (ملاحظة ابتدائية) ... جاء ترتيب كلمة اوطان في العنوان .. انسجاما مع اهمية الاوطان ومكانتها في اغلبية دول العالم الثالث والوطن العربي، اذ تاتي مكانة الاوطان وشعوبها في المرتبة الثالثة او الرابعة، صحيح ان كلمة (وطن، ومن اجل الوطن، وفي سبيل الوطن) ترد كثيرا في الخطاب السياسي والاعلامي - التوهيمي - لكنها في السلوك العام لهذه الادارات على ارض الواقع تفتقد لكل المعاني التي يقصدها الخطاب بل تاتي معاكسة له.

ليس اكتشافاً القول ان الاشخاص - البشر - اهم من الاشياء - الجمادات - وان كل الاشياء هي من اجل خدمة ورفاه وتقدم الانسان، واستطيع ان استحضر بعجالة الكثير من الشواهد على ما اقول:

«لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم»

«ان اكرمكم عند الله اتقاكم»

وياتي مرادفا لذلك القول: «لا فضل لعربي على اعجمي الا بالتقوى».

اذن (الانسان) افضل المخلوقات، اما التفاضل بين بني الانسان فبالتقوى (وهي الان العلم والمعرفة والضمير وحسن السلوك والسيرة)، ولم يرد اي نص او قول او حديث يشير الى ان هناك اسس تفاضل تقوم على النسب والحسب والقدرات المالية.

- هذا من ناحية الخلق، اما من نظرة طبيعية - فيزيائية - فان هذا الكائن - الانسان - الذي ابتدأ مع غيره على الطبيعة استطاع ان يطوّع الكائنات الاخرى والطبيعة وما فيها من اجل رفاهه وتطوره، وقد وصل البشر في هذا القرن الى وضع الاعلان العالمي لحقوق الانسان، وذلك من اجل ضبط الاختلالات التي رافقت تطور الانسان مع اثار «الغابة» وصراعاتها مع الوحوش الكاسرة والطبيعة القاسية الى حالة المجتمع البشري المستقر على الحد الادنى من القواسم المشتركة - الا وهي مكانة الانسان في الطبيعة - وتقدم مكانته على مكانه اي شيء او كائن اخر.

- اذن الانسان بكفاحه وبما فضله الله على غيره وصل الى ما وصل اليه وهو - انه هو الاهم - لكنه مع ذلك فقد اعتبر الانسان ان (وطنه اهم منه) - فلا شيء اهم من الانسان سوى الاوطان، ولا شخص افضل من اخر واهم منه الا (بالتقوى)، التي هي رقي الضمير والصلاح والفلاح والعلم ... فهل هذا او شيء منه ينطبق او في طريقه لان ينطبق على حالنا ... كل احوالنا!! ما زال فينا عشائر اهم من عشائر اخرى (بدون تقوى) وبدون سبب مقنع ومهما احتوت تلك العشيرة من افراد مختلفين او متخلفين او فاقدين للتقوى والعلم والضمير، ويتم ممارسة هذا التمييز والتمايز باصرار واجحاف لا يصيب الاخرين من الناس فقط بل ويصيب الاوطان باستغلالها لمصلحة فئة - عشيرة ... فكيف يكون موقف ومشاعر ابناء الوطن الاخرين، كيف ستؤول حالة ارتباطهم وانتمائهم بالوطن عندما يتكثف لديهم يوما بعد يوم احساس بان الوطن انما هو مزرعة لاخرين، ولا يمارس هؤلاء الاخرون النهب والاستئثار بكل خيرات الوطن فحسب، بل انهم يعملون على كتم انفاس بقية سكان الوطن لكي لا يتذمروا، لا ينتقدوا، لا يحتجوا (قانون المطبوعات ليس هو الاسوأ على سوئه، بل مجموعة كبيرة من الممارسات والتعليمات والخطط السرية التي تتم في ليل)، ان المفجع والمستغرب هو كيفية وصول مثل هؤلاء الى مفاصل الادارة، التي منها يعملون باصرار لئيم وغير قابل للتراجع على نفي وابعاد كل ابناء الوطن الاخرين وتهميشهم ومن ثم مطالبتهم بالقبول والاذعان والصمت واكثر من ذلك بحاسبيتهم على قاعدة الولاء والانتماء.

ما هو الولاء والانتماء، ولمن، وكيف؟! اذا كان هذا يصلح قاعدة لبناء حزب او جمعية فانه لا يصلح للتعامل مع (وطن ومواطنين) اننا لا نستطيع ان نجمع في (وطن) شعار (الولاء والانتماء) وهو يعني (الرضوخ التام والتاييد التام للسياسات المتبعة حسب الممارسة) ومن ثم نتحدث عن الديمقراطية والراي والراي الاخر والتعددية، فضلاً عما وصلت له البشرية كما تقدم من احترام الانسان وحقوق الانسان، وما هو موثق لدينا من حقوق دستورية، تريد الادارة (ولاء وانتماء) لسياساتها ولاشخاصها رغم كل ما يخطئون به من سياسات وما يستغلونه دون وجه حق لمصلحتهم امام بصر الناس وسمعهم، ثم ينثرون لمن (يواليهم) بعضا من فضلاتهم (اسياد وعبيد) ثم تطل براسها ممارسات حكومية او ممارسات لبعض (موظفيهم المدللين) تنم عن حجم الازدراء الذين يكنه هؤلاء لمجموع الشعب ولمصلحة الوطن، ... - يختلط لدينا كثيرا النظام والحكومة والوطن. النظام هو الوطن، والحكومة هي النظام، ورئيس الحكومة قد يعطي صلاحياته لمدير دائرة (مدير المطبوعات مثلا) فيتقلص الوطن الى مدير يقرر له وباسمه ما لا يملكه رب اسرة على اسرته.

في خضم صعوبة المسارات التي تواجهها الشعوب وتجترح افضل واقدر الادارات لقيادة سفينة الاوطان والشعوب في هذه المرحلة الصعبة، فان ما يجري في بلدنا هو مزيج مختلط من الاجتهادات اليومية تبرز فيها الروح الرجعية والمتخلفة عن زمنها وعصرها، حتى اكثر الادارات العربية تخلفا قد بدات بمغادرتها.

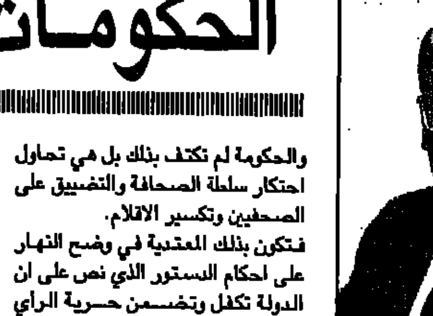
يحتاج شعبنا الى كثير من الرؤية والحكمة وطول النفس لتحمل ما يجري وهو يتمتع بها لكنهم هم الذين يفتقدون لها. ■

امجد مدانات



وجه منتدى السلط الثقافي، دعوة للاستاذ عبدالرزاق ابوالعثم، عضو محكمة التمييز سابقا، والنائب محمود الخرابشة، ومدير المطبوعات بلال التل، للحديث في مناظرة عامة، حول مشروع قانون المطبوعات والنشر، الساعة السادسة من مساء اليوم الاحد. ولظروف غير معروفة بعد، اعتذرت الهيئة الادارية للمنتدى عن عقد هذه الندوة، وقد حصلت «الميثاق» على النص الكامل، لكلمة المحامي الاستاذ عبدالرزاق ابوالعثم، التي اعدها، لهذه المناسبة، وتنشرها لكم، تاليا، للاهمية:

الحكومات المعاصرة تطلق النار من خلف أكتاف الملك



بقلم:
المحامي عبدالرزاق ابو العثم

يعرّف الدستور بانه مجموعة القواعد القانونية التي تحكم العلاقة بين الحاكم وبين المحكومين ... وهو الاساس الذي بموجبه تمارس السلطات اختصاصاتها.

والدستور الاردني اشتمل على قواعد متوازنة والمغفور له الملك طلال فضل غير مجحود في ذلك. اما الشعب الاردني فانه اظهر ومنذ بدايات عهد الدولة تمسكه بالدستور. اذ عندما انهى مجلس الامة ولاية الملك طلال في ١٩٥٢/٨/١١، اتخذ مجلس الوزراء قراره بتعيين «مجلس وصاية» ريثما يبلغ الحسين سن الرشد. وفي ١٩٥٣/٥/٢ التف الشعب الاردني حول الدستور ونادى بالملك الحسين ملكاً على البلاد بارادة حرة ونفوس راضية.

ولو طالعنا مواد الدستور لوجدناها تنص ان الملك هو راس الدولة، وهو مصون غير مسؤول، وهو يصدق على القوانين وهو القائد الاعلى للجيش، وهو الذي يعلن الحرب ويعقد الصلح ويحل مجلس النواب ويعين رئيس الوزراء ويقيله.

ومن هنا فان الملك هو الاكثر حرصا على صيانة الدستور والاشد تمسكا بتطبيق احكامه، وكيف لا يكون كذلك، وشرعية حكمه تقوم على اساس الدستور، فالدستور هو الذي جعله يتربع على العرش وليست المدافع والدبابات

الدستور وحرية الراي

بعد هذه المقدمة نعود الى نص المادة ١٥ من الدستور التي تنص على:

١- تكفل الدولة حرية الراي

٢- الصحافة والطباعة حرتان

٣- لا يجوز تعطيل الصحف

٤- يجوز في حالة اعلان الاحكام العرفية فرض رقابة محدودة.

والدول الديمقراطية تقدس حرية التعبير وتجعل الاعلام من صحافة واذاعة وتلفزيون تقف على قدم المساواة مع السلطات الثلاث. بل ان الصحافة توصف بصاحبة الجلالة كونها تقف رقيبا وحسيبا للسلطات الثلاثة.

ويكفينا - هنا - ان السلطة التنفيذية تحتكر منابر الاذاعة والتلفزيون ووكالة الانباء لتجعلها تابعة لها مرتبطة بها، والحكومة لم تكتف بذلك بل هي تحاول احتكار سلطة الصحافة والتضييق على الصحفيين وتكسير الاقلام.

فتكون بذلك المعتدية في وضح النهار على احكام الدستور الذي نص على ان الدولة تكفل وتضمن حرية الراي والتعبير.

قانون المطبوعات والنشر

ان الاسف شديد على الغاء قانوني المطبوعات والنشر الصادرين في عامي ١٩٥٥ و١٩٧٣ لان ما ورد بهما من احكام تدعو للفخر بالعقول التي صاغتها.

وان الاسف شديد لمحاولة الردة عن قانون عام ١٩٩٣ الذي صدر بعد اصدار الميثاق الوطني عام ١٩٩١ فكفل حرية التعبير، وبعد صدور الارادة الملكية في ١٩٩٢/٣/٣٠ بالغاء الاحكام العرفية وصدور قانون الاحزاب السياسية رقم ٩٢/٣٢.

ان الحسرة التي تمتلكنا ونحن نقارن بين قانون عام ١٩٥٥ وبين المشروع المطروح، تقودنا للتأمل والمقارنة بين عهد ١٩٥٥ وعهدنا الحاضر.

واستميحكم عذرا بالخروج قليلاً عن النص فالفرصة ذهبية للبوح بمكنونات النفس: استميحكم ان اخاطب فيكم من هنّ ومن هم في سن الشباب، فاشير الى بعض ما كان يجري بالخمسينات. فالكهول منا يذكرون عندما كلف عبدالحليم النمر بتشكيل الحكومة عام ١٩٥٧، ولما كان ينوي اشراك ممثلين عن مختلف الاحزاب، اعترض جلالة الملك على احد الوزراء، فما كان من عبدالحليم الا ان اعتذر عن تشكيل الحكومة!

الحكومة أطلعت الملك على الجوانب الزاهية في القانون، وحجبت عنه الجوانب العرفية

والكهول منا يذكرون عندما احتج وزير العدل عبدالرحيم الواكد على رئيس الوزراء وصفي التل لانه لم يشاوره في امر تعيين احد السفراء فقدم الواكد استقالته!!

والكهول منا يتذكرون ان سمير الرفاعي شكل الحكومة خمس مرات ومع ذلك فقد عاش ومات وهو يسكن منزلاً مستأجرا!!

بل ما زلت اتذكر يوم طرح سمير الرفاعي حكومته للثقة عام ١٩٦٢ ... فتبارى النواب في الهجوم عليه حاجبين الثقة عنه وكانت جل مأخذهم عليه قولهم «سنة سمير لا قمح ولا شعير» هكذا حملوه وزر شح الامطار. فهل اختبأ سمير وراء خطاب العرش؟ هل ناور النواب فوعدهم بتوزيرهم او بمنحهم اعطيات ومنافع؟ لقد رد على كلماتهم بمنتهى الثقة بالنفس ولم يخش ان يلمزه لما يعيبه، لم يناور احدا ولم يستجد من احد صوته، بل احترم ارادتهم وزهد بالرئاسة وقدم استقالته ومضى ليرسي قواعد الدستور على احسن حال.

والقريبون من القضاء يتذكرون ويتناقلون، انه لما غضب احد رؤساء الحكومات على القاضي علي مسمار، حاول ان يجعل الرجل الثاني موسى الساكت، يتخطى مسمار في الاقدمية، فما كان من موسى الا ان هدد بتقديم استقالته ان اقدمت الحكومة على ترقيته!

هؤلاء هم رجال الخمسينات وكلهم على هذا المستوى من الوطنية والعفة والرجولة والزهد.

اما حكومتنا واكثر اللواتي من قبلها من هنّ من موديل عقدي الثمانينات والتسعينات، فانها عندما تفرض الضرائب وترفع دعم الخبز انصياعا لتعليمات صندوق النقد الدولي، وعندما تواجه باعتراض واحتجاج المواطنين، تسارع للاختباء تحت عباءة الملك!

وعندما تخطط للاطاحة بالنقابات المهنية فتلقى مقاومة باسلة لاجهاض مشروعها العدواني، فانها تتهاوى ولا يسعفها على الوقوف الا موقف جلالة الملك!

وعندما تتعرض الحكومة بالسوء الى قوانين الحريات او صناديق الادخار او خصخصة الشركات الناجحة، فانها تطلق النار من خلف اكتاف الملك!

هل سمعتم رئيساً اعتذر عن تشكيل حكومة لعدم الموافقة على برامجه؟! هل نسيتم كيف رحل اكثر الرؤساء موديل الثمانينات والتسعينات؟! هل سمعتم ان وزيراً استقال لان الرئيس انفرد باتخاذ قرار؟! هل بقي رئيس او وزير بعد تركه موقعه على حالته التي كان عليها قبل استلام مركزه؟! واستدرك فاقول الا من رحم ربك وهم قليل!

ويحضرني انه لما اشترك الزميلان محمد فارس الطراونة وسليم الزعبي بحكومة طاهر المصري، كان ذلك بناء على برنامجه الوزاري وذلك بعدم الدخول في معاهدة السلام ... الا انه وما ان قبلت حكومة المصري بالمبادرة الامريكية التي قادها بيكر، حتى استقال الزميلان انسجاما مع مبادئهما الثابتة.

الا تشاهدون اكثر الرؤساء، واكثر الوزراء كيف ينتفخون هم ونساؤهم واولادهم واخواتهم وابناء اخواتهم وابناء عشيرتهم الاقربين وشركاؤهم الابعدون؟!

كم من معدم عرفناه قبل استلامه الوظيفة العامة فلما اعتلى سرجها صارت له بيوت متناثرة ومزارع متناثرة واستثمارات متناثرة وسيارات باشكال واحجام وارصدة في المخابيء البعيدة منها والقريبة؟!

هل عرفتم كيف ان كثيراً من القضاة يتآمرون على بعضهم ويتمنون عثرة بعضهم ويؤكلون كما تؤكل الثيران السوداء ومن قبلها البيضاء؟!

* ملامح قانون ١٩٩٣

لقد اشتمل قانون ١٩٩٣ المنوي الغاؤه على ايجابيات عديدة نشير الى بعضها:

١- فهو لم يقتصر الكتابة وامتهان الصحافة «بالصحفي» وانما اجاز لغير الصحفي ان يكتب ويعمل بالصحافة (المادتان ٩و١٢).

٢- وهو حرم على غير الاردني الاشتراك براسمال الصحيفة (المادة ١/١٩).

٣- وهو لم يضع شروطا مرهقة بخصوص: أ-راسمال الصحيفة، ب-الكفالة والضمان المالي، جـ-الشروط الخاصة برئيس التحرير (المواد ١/٢٤، و١٤و١٣).

٤- وهو اخضع قرار مجلس الوزراء برفض منح ترخيص الصحيفة للطعن امام محكمة العدل العليا (المادة ٢٠).

٥- وهو احسن صنعاً بتشديد العقوبة على من يقبل معونة او هبة مالية خشية ان يقع الصحفيون في براثن الاعداء ويمتهنوا السمسرة ويرهنوا اقلامهم لمن يدفع اكثر (المادة ١/٤٩)

٦- فيما عدا ذلك جعل العقوبة في حدها الاقصى الغرامة ١٠٠٠ دينار (٤٧/ب و٤٨/ب).

٧- خلا من صلاحيات لغير القضاء في معالجة امور المطبوعات.

قانون المطبوعات والنشر المؤقت رقم ٩٧/٢٧

في ظل استئناف المسيرة الديموقراطية، على اثر صدور قانون الاحزاب وقانون المطبوعات لسنة ١٩٩٢، والغاء الاحكام العرفية، فان الصحافة بدأت تأخذ دورها الرائد، ولان معاهدة السلام المشؤومة جاءت مواكبة لهذا القانون، فقد كان لا بد للصحافة من التصدي للعهد "الاسرائيلي"، واذا كان ليس مستطاعاً للاردن ان يختار طريق الحرب وانه اعتنق طريق السلام مرغما، فان عملية تطويع الناس للتطبيع هي ما سارت الحكومة لتحقيقه، اما تظاهرها بان التطبيع مسألة شخصية لا اثر لها تنفيه واقع اقدامها على احلال كل المشاركين في مفاوضات السلام باعلى المراكز واكثرها اهمية، وخشية من تسارع التطبيع وصيرورة الاردن في فلك "اسرائيل"، فقد بادر ابناء الاردن من اصحاب الاقلام النظيفة بالتصدي لممارسة التطبيع والاشارة الى مخاطرها. وهذا ما جعل الحكومة تفكر بلجم الاقلام وخنق الاصوات، وتمخض ذكاؤها عن ضرورة اصدار قانون مطبوعات يليق بالمرحلة الراهنة والمرحلة الآتية.

الصحافة الأردنية تصدّت للتطبيع وفضحت الفساد، فاستحدثت الحكومة قانون المطبوعات الجديد

ان الاسباب الخارجية ليست وحدها وراء رغبة الحكومة بالغاء قانون ٩٣، ولكن ما اقدمت عليه الصحافة من كشف لعورات الكثيرين من المسؤولين الذين تجرأوا على المال العام وتطاولوا على الوظائف وحققوا المكتسبات غير الشرعية وقادوا البلاد الى هاوية الافلاس، كل ذلك ساهم ايضا في اصدار القانون المؤقت، فكان حملها به بصورة غير شرعية وجاء وليدها مشوهاً، كان ذلك حين انتهزت الحكومة انقضاء الدورة العادية لمجلس النواب، فاصدرت القانون المؤقت، وما ان تم الطعن بالقانون امام محكمة العدل العليا حتى بادرت بالغائه لمخالفته احكام الدستور.

والحكومة بارتكابها اعتداءها الصارخ على الدستور، لم تنكب على وجهها وتقدم استقالتها لعل الله يغفر لها، وليتها ملكت شجاعتها واستقالت فاستراحت واراحت، ولكنها عادت لتحتمي بالملك كعادتها. انها لم تقرأ عن وزير الدفاع الذي استقال لمجرد سقوط احد الطيارين بطائرته!!

الاسباب الموجبة لمشروع قانون المطبوعات والنشر

ولان اصرار الحكومة على تكميم الافواه هو قرار لا رجعة لها عنه، فانها تمكنت من صياغة مشروع جديد رهين التفت الصحفيين اوهمتهم ان لا رجاء يؤمل من مناهضتهم للمشروع لان الارادة الملكية جاهزة!!

ان من يطلع على الاسباب الموجبة تنتابه الدهشة، لان الحكومة تبرر للمشروع بما سببته الصحافة من سوء علاقات مع الدول الشقيقة والصديقة!! هل تراثم في الصحف كلاماً من شأنه تعكير علاقاتنا مع العراق وسوريا ومصر وايران؟!

اما اذا كان المقصود بالدول الصديقة امريكا و"اسرائيل"، فذلك صحيح صحيح صحيح، وهي تبرر ايضا بظهور حالة الفوضى وظهور صحف الاثارة وابتزاز المؤسسات العامة واغتيال الشخصيات والتطاول على السلطة التشريعية والقضائية.

اما عن مواضيع الاثارة، فانا لا انكرها، لكن ان ظهرت فهي حالات خاصة لا يقاس عليها، ومثلما في الصحف هفوات ففي السلطات الثلاثة هفوات وهفوات. ثم ان الفضائيات وشاشات التلفزيون لا تخلو هي الاخرى من حالات الاثارة والامر بمجمله متروك لمن يتأبى اية اثارة.

ان رقابة الصحافة لمنتسبي السلطات الثلاثة هي رقابة محمودة، اما اذا خرجت الرقابة عن حدود النقد الذي يبتغي المصلحة العامة، فان قانون العقوبات بما تضمنه من مواد كفيل بردع المتجاوزين الحدود.

اما عن الزعم بان قانون ١٩٩٣ انطوى على عقوبة الحبس غير اللائقة بالصحفيين، فقول ظاهره الرحمة وباطنه السم الزعاف!! اذ لو كان هذا هو السبب فان امر تعديل القانون اولى من الغائه، ثم ان عقوبة الحبس وردت في المادة ١.٤٩ وهي التي تعاقب من يتلقى معونة او هبة مالية من اية جهة، والكاتب المأجور يستحق الحبس ردعا له.

اما مقولة اغتيال الشخصيات العامة، فان الصحيفة التي تكشف ان مسؤولا تطاول على المال العام او تجاوز صلاحياته او انحرف عن الصواب، فانها انما تعمل مع دوائر المخابرات ودوائر الامن العام جنبا الى جنب في مكافحة الجريمة وكشف اعداء الدولة.

ملامح مشروع قانون المطبوعات والنشر

من يطالع مشروع القانون، فانه يرى العجب العجاب، فالمواد الست الاولى جاءت مستمدة من نصوص الدستور التي تحرص على حرية الراي والصحافة ... ولكن بقية مواد المشروع جاءت بكل ما هو دال على رغبة الحكومة في قمع حرية الفكر والردة الى عهود الظلام، ونشير الى بعض هذه الملامح.

١- لقد تضمن المشروع شروطا تعجيزية امام الصحافة: أ-عندما رفع راسمال الشركة الصحفية بصورة كبيرة، فمن ٥٠ الف دينار الى نصف مليون بالنسبة للصحيفة اليومية، ومن ١٥ الف دينار الى ١٥٠ الف دينار بالنسبة للصحف الدورية. ب-كذلك اشترط تقديم كفالات وضمانات مالية بلغت مائة الف دينار للصحيفة اليومية وخمسين الف دينار للصحف الدورية. جـ-كما انه اشترط فيمن يتولى رئاسة التحرير ان يكون متفرغا تفرغا تاما لمهنة الصحافة لمدة تزيد عن عشر سنوات.

٢- لقد سمح المشروع لغير الاردني ان يساهم في راسمال الشركة الصحفية، وان اشراك غير الاردني بادرة خطيرة اذا ما علم ان الصحافة تساهم في توجيه الرأي العام، ومن يمنع الشركات "الاسرائيلية" مستقبلا من المساهمة لكي تقود الرأي العام لمعتقداتها!!

٣- ولان جريدة «الميثاق» الاردنية الهوى والصبابة، كانت طعنت بقرار مجلس الوزراء القاضي برفض ترخيصها امام محكمة العدل العليا فاصدرت المحكمة قرارها بالغاء قرار مجلس الوزراء، وصدرت الجريدة رغم انف الحكومة، لان ذلك حصل، فان الحكومة تداركت امرها وشطبت من المشروع صلاحية القضاء، كي تحصر تراخيصها بالصحف التي تسبح بحمدها.

تكميم الأفواه .. قرار حكومي لا رجعة عنه

٤- وبالنسبة للاجراءات، فان المادة ٤٧ من المشروع اوجبت ان تصدر الاحكام خلال ثلاثة اشهر وهذا قيد على استقلال القضاء ما مرّ في تاريخ القضاء مثيل له.

اما صلاحيات مدير المطبوعات بتحريك الشكوى (مادة ٤٨) فامر يتناقض مع قانون الاصول الذي يحصر الصلاحية بالمدعي العام دون غيره.

واغرب ما اعطي المدير من صلاحيات هو طلب وقف الصحيفة وما لهذا من اثر بالغ الخطورة على الصحف من افلاس الى قطع ارزاق العاملين فيها.

٥- وبخصوص العقوبات فاني اتحدى ان جاءت عقوبات تضاهيها قسوة وغلظة. فاذا ما افترضنا ان صحفيا كتب مقالا تضمنت عباراته ما يفهم منها اساءته لسمعة بعض الافراد ... فان فعل الصحفي هذا يقع تحت طائلة احكام المادة ٧/١/٤١ من المشروع، وهنا ارجوكم ان تربطوا الاحزمة لانني ساسمعكم مقدار الغرامة التي توجبها المادة ١/١/٥٢ من المشروع ... انها الغرامة التي تتراوح بين ثلاثين الى خمسين الف دينار ينطح دينار بالعملة الاردنية!

هل رأيتم كيف يتعامل مشروع القانون مع الصحافة؟ بعد هذا تتذاكى الحكومة وتتشاطر فتسلم جلالة الملك بعض النصوص الزاهية في المشروع وتحجب عنه النصوص التي تفوح منها رائحة العرفية والدكتاتورية! وهو يتحدث عن مزايا المشروع امام ممثلي السلطات الثلاثة!!

صحيفة الميثاق حصلت على الترخيص بقرار قضائي، فبادرت الحكومة الى شطب صلاحيات القضاء في منح الترخيص من مشروع قانونها الجديد

لماذا حرية الصحافة؟!

ان المطالبة بحرية ابداء الراي وبقاء منابر الصحافة صداحة وعدم تحطيم الاقلام، ليس من واجب الصحفيين وحدهم، انها مهمة الجميع بدءاً براعي الامة وقائدها جلالة الحسين ومروراً بممثلي الشعب المنتخبين ومجلس الملك ذوي التجارب الفنية، وانتهاء بكل مواطن اكان موقعه قرية بطنا ام قرية الباروت!! ولهذا فان ما صدر عن رجال الفكر والرأي وعن مختلف الاحزاب وكافة منتسبي النقابات وعن ثمانية وخمسين نائباً اعطيت لهم الكلمات، وعن كافة اصحاب الصحف والصحفيين، من ردود اجمعت بصورة واضحة على رفض المشروع، لم تكن من فراغ!! فالصحافة عندما تكون حرة فانها الرقيب والحسيب للسلطات الثلاثة، وسيف الصحافة هو الذي يحول بين السلطات وبين الوقوع في الزلل، ان الصحافة الحرة هي الحارسة لمنعة الدولة وتماسكها، ان الصحافة الحرة تفرز اقلاماً تدعو الامة الى النهوض وعدم الاستسلام في زمن العربدة الصهيونية، ولتسمح لي حكومتنا بان اتساءل: هل حلال على وزارة الاعلام ان توزع ملفات على النواب تطويها على ما تنسبه للصحافة من سلبيات؟! وحرام على الصحفيين ان يلوذوا لممثلي الشعب طالبين منهم وقفة مشرفة سيسجلها تاريخ الاردن السياسي لهم بمداد من نور ان هم اوقفوا الردة؟! وهل حلال ان تحيي الحكومة المواطنين وتشكرهم اذا عبّروا عن فرحهم كلما اطلت عليهم ذكريات سعيدة، وحرام على المواطنين ان يعبروا عن حزنهم عندما تمر ذكرى اليمة مثل اغتصاب فلسطين وحرق المسجد الاقصى او عند رفع الدعم عن الخبز وفرض الضرائب ومحاولة فرط عقد النقابات ... وحرام على المواطنين ان ينوحوا بحناجرهم على ضياع فلسطين وهدم بيوت الفلسطينيين واجتياح جنوب لبنان وحصار العراق وتهديد ليبيا وخراب الجزائر ... فلا يلقى المحزونون من المواطنين الا خراطيم المياه القذرة والهراوات الغليظة؟!

هل حرام على كاتب ان يصرخ ان القضاء في خطر وان استقلاله مهدد وانه اذا انطفأ نور العدالة فمن يأتينا بضياء، وحلال على الحكومة ان تتآمر على القيادات القضائية فتقصيها تباعا. وكلما جاءت الحكومة برئيس للقضاء تتوسم فيه ان يكون طوعها وخاتم سليمانها، فاذا هبت رياحه بما لا تشتهي سفنها اقصته في طرفة عين؟!

هل حرام ان نكتب ان السلطة القضائية ليست سلطة ثالثة وقد قلناها على مسمع سمو الامير الحسن فما اثارت في نفسه الا الاهتمام والانتباه، وحلال على وزير الداخلية ان يتطاول على اعلى محكمة في البلاد بالتعليق على قرار صادر عنها انه يخالف خمسين قرارا سابقا؟!

واخيرا لماذا تصر الحكومة على ادعاء حرصها على الكيان اكثر من بناته؟! او لم تسمع بما طالب به الحسين بضرورة التوقف عن منع الصحف الخارجية من الدخول للبلاد؟! او لم نقرأ ما صدر عن الحسن في افتتاح ندوة حول التربية المدنية من انه «ليس اسوأ من ان تكون وسائل الاعلام مجرد نسخة كربونية عن الرسالة الرسمية». بعد هذا لماذا لا تشرع الابواب امام حرية الكلمة؟! الم يقلها المسلمون لباني الدولة الاسلامية عمر بن الخطاب رضي الله عنه: والله لو وجدنا فيك اعوجاجا لقومناه بحد سيوفنا؟! الم يقل عمر: لا خير فيكم اذا لم تقولوها ولا خير فيّ اذا لم اسمعها؟! ■

انهيار الدولة

اعترف للقارئ العزيز انني متشائم جدا من الوضع العربي على مستوى الحكومات بشكل مطلق، وعلى مستوى الشعوب بشكل كبير.

واعترف انني اعيش حالة من الاحباط لم احسّها في اي مرحلة من حياتي خلال نصف قرن.

واعترف ان لدي احساسا غريبا بوقوع كارثة عربية اسوأ من كارثة ١٩٦٧ و١٩٩١.

واعترف انني لا ارى في الافق العربي او النفق العربي اي نور او امل، وخاصة بالنسبة الينا في الاردن، واخشى ما اخشاه ان يكون الاردن، الارض والشعب، الضحية القادمة.

اقول ذلك من منطلق احساسي بتردي الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية، بما يمكن ان يؤدي الى انهيار الدولة، فهل شهد الاردن في تاريخه كله هذا الفراغ السياسي والتخبط في المواقف والارتجالية في الاجتهادات والتصريحات؟ وهل شهد هذه العزلة المرعبة التي نعيشها بسبب سياستنا المرتجلة؟

وهل شهد الاردن في تاريخه هذا المستوى من استغلال الوظيفة والمركز للسفر والاستحواذ على المكاسب والمنافع للابناء والاشقاء والاقارب، والاستئثار بكل خيرات البلد واحتكارها لمجموعة محدودة من الناس؟ وهل شهد الاردن منذ تأسيسه هذا المستوى المرعب من الفساد والرشوة، الى الحد الذي ما عاد كبار المسؤولين يخجلون من الاعتراف به دون ان يأبهوا بأحد؟ وهل يستطيع مواطن اردني ان يقتنع بأهلية ٩٠٪ ممن يتسلمون ارفع المواقع القيادية في البلد؟

لا يختلف اثنان في الاردن ان الاوضاع الاقتصادية في منتهى السوء وان احوال الموظفين تسوء يوما بعد يوم بسبب ثبات الرواتب وارتفاع الاسعار الجنوني وتآكل قيمة العملة، وان الطبقة الوسطى في حالة تلاش، وان اعداد الفقراء والمعوزين تتزايد باضطراد مما يعني نذر سوء يمكن ان تهب في اي وقت ... ولا يختلف اثنان على وجود ظاهرة بذخ كافر وثراء فاحش غير شرعي لدى فئة من الناس، يسبب احتقاناً غير محمود في المجتمع، فكيف يعالج ذلك؟

ليس هناك من لا يتحدث عن الترهل الاداري وسبل معالجته، وعن ملء الرئاسة والوزارات بالمستشارين الذين لا يستشارون الى ان بلغ الامر (بتشوير) شباب في مقتبل العمر على حساب خزينة الدولة الخاوية ... وليس هناك من المسؤولين من لا يتحدث عن الاصلاح ويبيعنا نظريات وقيم ومثاليات، ولكننا لا نجد شيئا من العلاج لاسباب كثيرة، واذا حدثت بعض الاجراءات نفاجأ بانهم استبعدوا عناصر ممتازة واحلّوا مكانها عناصر سيئة محسوبة على هذه الجهة او تلك، او على هذا الوزير او ذاك!!

لنعترف ان السلطة التنفيذية في بلدنا قد تغوّلت على كل السلطات، وتغولت على الشعب ... ولنعترف ان السلطة التنفيذية قد استمرأت مكاسب المنصب ومنافعه وامتيازاته ونفوذه ... ولنعترف ان ذلك لا يؤدي الا الى الكارثة، فقد اصبحت لازمة على كل لسان انه ليس هناك فائدة، وان اوضاعنا تذكرني باحوال الدولة العثمانية في اواخر ايامها عندما استدعى السلطان عبدالحميد المصلح التونسي خيرالدين وعيّنه وزيرا لاصلاح احوال الادارة العثمانية المتردية، ولكن الرجل فوجيء بحجم الفساد والرشوة المنتشرة في اوساط المسؤولين، وفوجيء بتوزيع منافع الدولة بين زمرة المتنفذين، واحسّ انه لن يستطيع فعل شيء لانه سيواجه بخصوم اشداء، يرتعون بالخيرات على حساب الوطن، ولا مصلحة لهم، بالاطلاع او تغيير الاوضاع، فاستقال من منصبه وانهارت الدولة العثمانية بعد عدة سنوات.

الاردن عزيز علينا، واصلاح احواله مطلب على كل شفة ولسان، ولكن الاصلاح لا يتم الا باستئصال كل انواع الفساد بدءاً بالوزراء الذين يعينون ابناءهم واخوانهم في مواقع ليست لهم ومروراً بمن يستغلون مواقعهم ونفوذهم في الاثراء على حساب الوطن، وانتهاء بمن يتوانى عن القيام بواجبه وعمله، فهل ترانا نجدّف ضد التيار اذا طالبنا بذلك؟! ■

د.سمير قطامي

... وأفلست سياسات الإذعان للبنك الدولي

○ سبع سنوات من المعاناة الشعبية ... والنتيجة: أكاذيب ونمو سلبي!

○ لا بديل عن القطاع العام كأداة للتنمية، وعن توجيه الزراعة لتلبية الطلب الغذائي المحلي

○ حل الأزمة الأقتصادية الأردنية، يبدأ، أولاً، بحلّ الأزمة السياسية

● هيئة التحرير

امتثلت السياسة الاردنية لارادة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، طوال السنوات السبع الماضية، امتثالاً كاملاً. واعتبرت وصفاتهما النقدية والمالية والاقتصادية، فيما يسمى برنامج «التصحيح» الاقتصادي، عقيدة قاتلت الحكومات الاردنية عنها بايمان! فاغتصبت، على محرابها، اللقمة من افواه الفقراء، وارسلت بابناء الكادحين الى شارع البطالة والعوز، بل ان حكومة عبدالكريم الكباريتي، اشعلت، تنفيذاً لاستحقاقات «البرنامج»، حرباً في البلد، فارسلت الدبابات الى الكرك، واعتقلت المئات من ابناء الشعب، وطوّحت بالبرلمان وهيبته، لكي تفرض قرارها برفع اسعار الخبز والاعلاف.

ثم انتهت سنوات البرنامج السبع العجاف الى اكذوبة بائخة. فقد تبين ان برنامج «التصحيح» فشل: وان الاقتصاد الاردني لم يكن ينمو بالنسب التي اعلنتها الحكومات زوراً: بل اقل بكثير، حتى ان نسبة النمو المتوقعة، لهذا العام ١٩٩٨، هي، حسب البنك الدولي، اقل من ١٪: وحسب مصادر محايدة، أقلّ من صفر.

حقق برنامج «التصحيح»، بالطبع، استقراراً نقديا بكلفة اجتماعية باهظة. ولكن الاستقرار النقدي، بدون نمو اقتصادي موازٍ لا يقل عن ٦٪، يظلّ ليس فقط مهدداً، ولكن بلا معنى ايضاً. كما أن إدامة الاستقرار النقدي – مع نمو سالب – تعني المزيد من الجوع والبطالة والإفقار وانهيار المستوى المعيشي والاجتماعي للاغلبية الشعبية. وربما كان هذا الثمن رخيصاً عند عملاء صندوق النقد الدولي الذين يريدون استقراراً نقدياً وقدرة على خدمة المديونية بأي ثمن، حتى لو كان تجويع الأغلبية الشعبية حتى الموت. ولكن، في النهاية، فان الاستقرار النقدي، بدون نمو كاف، لن يستثمر. وستذهب تضحيات الاردنيين هدراً.

وتخشى هيئة تحرير «الميثاق» بان احداً – بمن في هؤلاء الدكتور فهد الفانك الذي كان له قصب السبق في الكشف عن نسب النمو الفعلية الهابطة – لا يستنتج الاستنتاجات الصحيحة من فشل برنامج «التصحيح».

فالدكتور الفانك يقترح اعطاء مهلة اخرى للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتعاون معهما في برنامج مدته ثلاث سنوات، يركز على الانماء. وهو اقتراح معناه الفعلي اضاعة ثلاث سنوات اخرى ثمينة.

اما اللجنة المالية في مجلس الأعيان، فإنها تستنتج من فشل برنامج «التصحيح»، ضرورة «استكماله»! فتقترح التسريع في «انجاز العديد من الاصلاحات، وعلى راسها اصلاح الادارة العامة، ووضع حد للبيروقراطية» والتسريع في «انجاز خصخصة المؤسسات التي تقرر تحويلها الى القطاع الخاص، وسائر الاصلاحات الهيكلية والقطاعية الاخرى». وهي جميعاً من بضاعة برنامج «التصحيح» الفاسدة.

– فكيف نخرج من الأزمة؟

اولاً – بالتوقف، فوراً، عن سياسة الإذعان لتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتعامل معهما بروح نقدية، وانطلاقاً من معايير المصالح الوطنية، والحفاظ على الاجماع الوطني الداخلي؛

ثانياً – بالتوقف، فوراً، عن تنفيذ برنامج الخصخصة، بوصفه برنامجاً عاماً؛ والحفاظ على القطاع العام، وتطويره، ومقرطته؛ وتعزيز دوره القيادي في التنمية. فالقطاع الخاص في بلدنا، لن يقوم، لاسباب سياسية ولاسباب تتعلق بطبيعة تكوينه الكمبرادوري، بتحمل الاعباء التنموية الأساسية.

ثالثاً – بالتوصل الى حل وطني – ديمقراطي لمشكلة الانقسام الأهلي في الأردن، وتوفير الاسس السياسية اللازمة للاستقرار السياسي؛ وبصورة خاصة:

أ– العودة الى الصف العربي

ب– الحفاظ على الحريات الديمقراطية.

رابعاً – بالتوصل الى مصالحة اردنية – عراقية، في العمق، وعلى المستوى القيادي، وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، على كل مستوى، بغض النظر عن القيود التي يفرضها الحصار الاميركي على العراق.

خامساً – بإعادة تنظيم القطاع الزراعي وتوسيعه على اساس اولوية تلبية الاحتياجات الغذائية الاساسية للاغلبية الشعبية.

سادساً – باستحداث برنامج وطني للتنمية يستهدف إقامة دورة اقتصادية بين الاف المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي ينبغي اعادة تأسيسها وتاسيسها في إطار خطة وطنية عامة لتنشيط الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة.

سابعاً – باعادة توزيع الاعباء الضريبية لخدمة الاستثمارات الانتاجية والصغيرة والمتوسطة والعمل الاجتماعي والتعاون – بما في ذلك:

أ – فرض ضرائب تصاعدية على الأرصدة البنكية، وعلى العقارات الترفيّة، والإنفاق الترفي.

ب – فرض ضريبة الدخل على استثمارات المواطنين الاردنيين في الخارج.

ثامناً – باصدار قانون استعمال الاراضي، بحيث يتوقف تسليع الاراضي الزراعية نهائياً، بما يحقق: (أ) اضطرار المالكين لزراعتها، (ب) توجيه راس المال من عمليات الاستثمار في المتاجرة العقارية الى الانشطة الانتاجية.

تاسعاً – بتفعيل دور القوات المسلحة التنموي، وتوظيف قدراتها الكبيرة والعالية الكفاءة، في العمليات الانتاجية المدنية.

عاشراً – باستحداث نظام مرن لاسعار الفائدة على القروض البنكية، بحيث يتمكن صغار المنتجين من الاقتراض باسعار فائدة يكون الاستثمار معها مجدياً.

وهذه مجرد أفكار في الاتجاه العام، ولكن الأمر الحاسم، هنا، هو ان نتائج برنامج «التصحيح» تفرض إعادة النظر، جدياً، به وبأسسه، وانطلاقاً مما يلي:

١– الدور الحاسم للشأن السياسي في الاقتصاد الأردني؛ وضرورة ايجاد البيئة السياسية، المحلية والاقليمية، الملائمة للتنشيط الاقتصادي:

٢– الحفاظ على القطاع العام وتطويره باعتباره، في الظروف الاردنية الخاصة، أداة تنموية لا غنى عنها، ولا بديل لها.

٣– التاكيد على الدور المحوري للزراعة في الاقتصاد الأردني

٤– التاكيد على ضرورة اعداد خطة وطنية للتصحيح الاقتصادي تأخذ بعين الاعتبار ظروف الأردن، ومصالح الاغلبية الشعبية، وتحظى بالاجماع الوطني. ■

بعد انفجار أزمة النمور الآسيوية وثورة اندونيسيا

لم يعد هناك بديل عن الغاء مديونية العالم الثالث

● نعوم ابراهيم عبود/ دمشق

البلدان الصناعية استردت قيمة ديونها على الدول النامية.. وأكثر على شكل مزايا وعوائد

الازمة النقدية الاقتصادية التي عصفت بدول (النمور الاسيوية) في عام ١٩٩٧ اخذت اثارها واعباؤها تزداد وتشتد، وبدأت تظهر نتائجها الخطيرة تدريجيا في بعض دولها وتشغل احداثها قادة العالم، البداية كانت في (اندونيسيا) حيث اندلعت مظاهرات صاخبة دامية اصطدم معها الجيش وسقط عشرات القتلى والجرحى، واخذ المعارضون يطالبون بعزل الرئيس (سوهارتو) حتى تم لهم ذلك وطرحوا شعارات لتقديمه مع اعوانه للمحاكمة بسبب الانتهاكات التي ارتكبوها خلال حكم امتد ٣٢ سنة.

ويرى المحللون والخبراء المطلعون، ان اي رئيس جديد ولو جاء دستورياً سياخذ وقتاً طويلاً لتعود الامور الى مجاريها والهدوء لاندونيسيا. ويتم التطور الطبيعي الاقتصادي فيها، ولاسباب عديدة منها عبء تسديد او جدولة (٨٠) مليار دولار من ديون القطاع الخاص فقط والقضايا الاقتصاديا الاخرى.

ويتوقع البعض ان الشرارة التي اندلعت في اندونيسيا قد تصل الى الدول المجاورة وغيرها، لان الاوضاع متشابهة، ولكن قد تكون باشكال مختلفة، وهكذا فان «ازمة المديونية الخارجية» التي اثقلت الشعوب، وتلمسها العالم في بداية عقد الثمانينات، وظن الكثيرون انها خبت وتلاشت مع بداية التسعينات عادت لتطل براسها القبيح ونتائجها الخطيرة. فعلى مفكري واقتصاديي العالم الشرفاء، وعلى قادة الدول المخلصين جميعا، ان يبادروا فورا لمعالجة المديونية بعلم وحكمة وروية، وليس من منطلق المصالح الذاتية كما فعلت وتفعل الدول الراسمالية وصندوق النقد الدولي حتى الان.

واخر الاعمال تظهر في مفرزات الدول الصناعية الكبرى، على النحو الذي سأشير اليه في الفقرة التالية:

مؤتمر قادة الدول الصناعية

ان قادة الدول الصناعية الثماني الكبرى (الولايات المتحدة، المانيا، فرنسا، بريطانيا، ايطاليا، اليابان، كندا وروسيا) الذين عقدوا اجتماعهم الاخير في مدينة (برمنجهام – انجلترا) والذي انتهى بتاريخ ١٩٩٨/٥/١٧ ناقشوا على مدى ثلاثة ايام متواصلة، مواضيع عالمية مختلفة سياسية واجتماعية واقتصادية، واصدروا بيانهم الختامي وعقدوا مؤتمرات صحفية اوضحوا بعضا من الملفات التي انجزوها والمواضيع والقضايا الساخنة التي عالجوها.

ويبدو مما اعلنته اجهزة الاعلام، ونشرته الصحف والمجلات، ان الازمة المالية الاقتصادية الاسيوية واثارها الخطيرة، واحداث اندونيسيا الاخيرة وتطوراتها وابعادها، شغلت فكر ووقت القمة الصناعية اذ ادرك القادة ان الامر يحتاج الى سرعة معالجة والتصرف بحكمة من وجهة نظرهم طبعاً.

وقد اكدت الدول الثماني انها تعتزم التعجيل باجراءات تخفيف ديون البلدان الاكثر فقرا، ولكن بشرط ان تتخذ الدول المعنية الاجراءات الضرورية لتسيير اقتصادها تسييرا سليما، وشجع البيان الختامي جميع الدول التي تطمح لتخفيض الديون، ان تتخذ الاجراءات الضرورية اللازمة حتى تصبح كلها معنية بتطبيق الاجراءات الجديدة في اجل اقصاه سنة الفين وبذلك اشارة واضحة الى الالية التي تبنتها قمة (ليون – فرنسا) في عام ١٩٩٦. ودعت الدول في بيانها صندوق النقد الدولي الى توجيه تحذيرات علنية للدول التي لا تنتهج سياسة اقتصادية جيدة، وذلك بعد ان استخلصت اول درس من الازمة المالية الاسيوية، واضافت دول القمة انه على الدول الاعضاء في الصندوق ان تشير علنا الى الدول التي لا تقبل نشر معلومات كاملة عن وضعها الاقتصادي. وهذا يعني بعبارة اخرى، انها تدعو الى تعزيز دور الشرطي لصندوق النقد الدولي وهذا ما يرغب فيه المدير العام للصندوق السيد (كامديو).

> أسعار الفائدة المرتفعة مكنت البلدان النامية من انتزاع جزء كبير من الفائض الاقتصادي للعالم الثالث

وكانت الدول الكبرى تتردد حتى الان في استخدام التحذيرات العلنية التي تؤثر سلبا على الازمات المالية وتؤدي بين ليلة وضحاها الى نزع ثقة الاسواق المالية من الدول التي يوجه الصندوق اليها تصريحا علنيا ويحث بالتالي المستثمرين على الانسحاب من تلك الدول. وقد وجهت دول القمة الصناعية في بيانها تحذيرا جديدا الى القطاع الخاص الذي ساهم في بعض الاحيان والى حد كبير، بالازمات المالية عبر الاستثمار في القطاعات المعرضة للخطر، وسحب امواله بسرعة وفجأة وهذا ما حدث فعلا في الازمة التي اصابت النمور الاسيوية وحدث ما حدث وقد اشارت الصحف الى ذلك مقدمة مثالا صريحا الملياردير الامريكي (جورج سوروس) الذي وصفه رئيس الوزراء الماليزي (مهاتير محمد) بالمرابي اليهودي الجشع. وقد اكدت دول القمة الصناعية في بيانها على القطاع الخاص ان يتحمل مسؤولية قراراته.

تظاهرة جماهيرية حاشدة حول القمة الصناعية

احتشدت جماهير شعبية غفيرة قدمت من مختلف انحاء بريطانيا ومن الدول الاسكندنافية ومن فرنسا وايطاليا، بدعوة من منظمات انسانية عدة، ومن الاتحاد العام للنقابات البريطانية.

وقدر المنظمون عدد المتظاهرين بـ(٤٣) الف شخص، وشكلوا يوم اجتماع القمة الصناعية سلسلة بشرية امتدت على تسعة كيلومترات في محيط وسط (برمنجهام) وعلى مقربة من اجتماع القمة طوق المتظاهرون بهدوء مدينة برمنجهام، رافعين لافتات كتب علي بعضها (الدين يسلب الروح) وطالب المتظاهرون قادة الدول بالغاء الديون من الدول الفقرية.

واكدت الجمعيات المنظمة للتظاهرة على ان تسديد الدين يتجاوز حاليا بكثير مساعدات التنمية التي تمنحها الدول الغنية، وكما افاد منظمو التظاهرة ان خدمة الديون في دول افريقيا جنوب الصحراء لا تزال تشكل ضعفي ميزانية الصحة والتربية.

والمراقب الدقيق الفطن في الشعارات التي رفعتها التظاهرة الجماهيرة والمطالب التي نادت بها بالغاء الديون، والذي يتبين الوعود المشروطة التي ظهرت في بيان قمة الدول الصناعية، بانها تعتزم التعجيل باجراءات تخفيف ديون البلدان الاكثر فقرا، سيرى ولا شك بونا شاسعا بين الغاء الديون، وبين تخفيف الديون.

ويعزى ذلك الى فكرين ومنطقين مختلفين تماما بين الفكر الراسمالي الاناني والحفاظ على مصالح الراسمالية الجشعة، وبين منطق اخر وفكر انساني يريدان مصالح الجماهير وفقاً للنظرية الراديكالية والحجج الموضعية للمطالبة بالغاء ديون العالم الثالث.

واعتقد ان قادة المتظاهرين كانوا مطلعين ولا شك على الفكر الاقتصادي والنظرية الراديكالية القائلة بالغاء الديون ومبررات ذلك وسنوضح هذا في الفقرة التالية، بالاعتماد على بعض ما ورد في كتاب (محنة الديون في دول العالم الثالث) الصادر في عام ١٩٩١ لمؤلفه الاقتصادي المصري الكبير (الدكتور رمزي زكي) والذي عرف عنه انه اول عربي كتب عن المديونية الخارجية في كتابه القيم الصادر في عام ١٩٧٨ بعنوان (ازمة المديونية الخارجية، رؤية من العالم الثالث) ولا بد من الاشارة هنا الى بعض الدعوات الانسانية التي صدرت عن بعض القادة منذ عام ١٩٨٨، لاسقاط جزء من اصل الديون لدى الدول الاشد فقرا، مثل امير الكويت الشيخ جابر الصباح والرئيس الفرنسي (ميتران).

اسس موضوعية لالغاء الديون

ببساطة شديدة ان الدول النامية عقب استقلالها الوطني وفي سبيل تحقيق تنمية اقتصادية سريعة، وتسليح جيوشها الناشئة بعتاد متطور، اضطرت الى الاستعانة بالقروض الخارجية ولو بشروط غير مريحة. مع عدم ملاحقة بالتسديد من قبل الجهات الدائنة والتساهل بالتاجيل. بسبب ظروف استثنائية في الاقتصاد الراسمالي العالمي والمنافسة على تصريف الانتاج، وما ان جاءت السبعينيات واوائل الثمانينيات المضطربة، حتى تراكمت مديونية دول العالم الثالث ووصلت الى ارقام فلكية، وبدأت الخيوط المعقدة تفرز المديونية الخارجية. لهذا فان حل ازمة المديونية يتطلب حلولا استثنائية وغير عادية، خاصة وان الحلول المالية والتكنوقراطية على الواردات او تحويل الدين الى اصول انتاجية، كلها ثبت عدم جدواها، بل بات واضحا الان فداحة اثارها المدمرة على البلاد لحساب دفع الديون، وترهن موارد البلاد المدينة ومستقبلها في قبضة الدائنين. كما ان التوصل الى الحلول غير العادية الاستثنائية، والتي اصبح ضرورة ملحة الان اكثر من اي وقت مضى في ضوء الاحتمالات المتزايدة لانفجار هذه الازمة عالميا وتدميرها للدائنين والمدينين معا.

هكذا اصبح الجو الان مهيئا لتقبل وجهة النظر الراديكالية التي تنادي بالغاء الديون المستحقة على العالم الثالث باعتبارها الحل الجذري للازمة المتفاقمة الان وتجنب الازمة المالية الخانقة، التي عصفت في دول النمور الاسيوية مؤخرا، وبعد الاضطرابات التي ادت الى نتائج وخيمة ووقوع ضحايا وخسائر فادحة مثلما حدث في اندونيسيا. واسرج ادناه باختصار الحجج التي قدمها ويقدمها القائلون بالمطالبة بالغاء ديون العالم الثالث:

> الغاء ديون الدول النامية، سيؤدي الى الخروج من الركود على المستوى العالمي

١– ان البلاد الراسمالية الصناعية قد استردت قيمة ديونها من البلاد النامية، في شكل مزايا وعوائد مختلفة ساعدتها كثيرا على التخفيف من ازمتها الاقتصادية، بزيادة صادراتها وسلعها الى الدول المقترضة. وبذلك ساعدت تلك القروض على التخفيف من حدة البطالة، وتقليل معدلات التضخم بالبلاد الدائنة مع التنويه ان صادرات البلاد الصناعية الراسمالية قد انخفضت فيما بينها في عقدي السبعينيات والثمانينيات، وشهدت صادراتها الى البلاد النامية المدينة قفزات هائلة خلال مرحلة نمو المديونية.

٢– الحجة الموضوعية الثانية التي تبرر الغاء الديون، ان اسعار الفائدة المرتفعة قد مكنت البلاد الدائنة من نزع جانب كبير من الفائض الاقتصادي المتحقق بالبلاد المدينة، هذا فضلا عن حجم الارباح الهائلة التي تجنيها الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تملكها الدول الدائنة في الدول المدينة يضاف الى ذلك الاموال الهائلة التي تهرب من البلاد المدينة، الى البلاد الراسمالية الصناعية والارباح الناجمة عن صفقات السلاح الذي يورده للبلاد المدينة كل هذا يوضح مدى هول الاستغلال الذي تئن من وطاته البلاد النامية في تعاملها مع المراكز الدائنة في منظومة الاقتصاد الراسمالي العالمي.

٣– والحجة الموضوعية الثالثة التي تبرر ضرورة الغاء ديون العالم الثالث تقول، ان هذا الالغاء ممكن ان يكون خطوة هامة للخروج من الازمة الاقتصادية العالمية. ذلك ان هذا الالغاء سوف يوفر موارد مالية هائلة للبلاد المدينة وحينما تستغل هذه الموارد في التنمية وزيادة مستوى معيشة البلاد المدينة، فان واردات هذه البلاد من الدول الصناعية الدائنة سوف تتزايد وسوف تدور معها عجلات الانتاج والاستثمار والعمالة والتصدير في الدول الدائنة. ■

مذكرات شاهر ابوشاحوت

حركة الضباط الاحرار، تعاونت مع الملك لتعريب الجيش

الحلقة الثالثة




١٩٥٣

سافرت بتاريخ ٢ شباط الى بريطانيا للاشتراك بدورة عسكرية في مدرسة المدفعية البريطانية، وقبل اشتراكي بالدورة اقمت بضعة اشهر في نادي الضباط الاردنيين في لندن قرب مقر السفارة الاردنية.

وذات يوم حضر الى لندن علي ابونوار قادما من باريس حيث كان يشغل وظيفة ملحق عسكري بالسفارة الاردنية هناك. وزارنا في نادي الضباط والتقيت به، وكانت تربطنا صداقة حميمة، وسهرنا معاً في غرفتي بالنادي نتجاذب اطراف الحديث، ووجدتها فرصة مناسبة لمفاتحته بموضوع حركة الضباط الاحرار، وعرضت عليه ان ينضم الينا، فطلب مني ان اكشف له اسماء اعضاء القيادة وعدد الوحدات التي نستطيع السيطرة عليها. ففعلت ذلك دون تردد تجاه صديق اثق به، فقال غدا ازورك هنا في المساء واعطيك جوابي، وفعلا جاء في مساء اليوم الثاني مبتهجا، وقال لي «ابشرك، انا فاتحت الملك حسين بما حدثتني به امس، وهو ايضا مستعد للتعاون معكم بعملية تعريب قيادات الجيش الاردني والتحرر من النفوذ البريطاني». وللحقيقة والامانة فلقد ازعجني هذا الخبر اكثر مما سرني – ان يكون الملك معنا هذا قمة النجاح لنا ولكنه على قمة المسؤولية في البلد، فكيف يمكن ان يتعاون مع تنظيم سري متمرد – اخذت افكر في هذا وظهر عليّ عدم الارتياح وشعر علي ابونوار بحراجة موقفي فقال مطمئناً «لا تخف الملك صديقي وقد رافقته في زيارته لفرنسا ووجدته شاباً وطنياً مثلنا وعندما تتعرف عليه ستطمئن اليه وتثق به وهو موجود الان بفندق دورشستر، هيا بنا نذهب اليه، فهو يرغب بالتعرف عليك».

قلت: «انا اثق بكلامك ولكنني لست مخولاً من زملائي بهذا الاتصال، ولا اريد احراج نفسي بهذا الموقف الصعب». فقال علي «لا بأس، الملك قدر هذا وطلب من الملحق العسكري صالح الشرع ان يقيم غدا حفلة عشاء هنا في نادي الضباط يحضرها جميع ضباط البعثات العسكرية في بريطانيا، وسيكون الملك موجوداً وساقدمك اليه خلال الحفلة».

وبالفعل اقيمت حفلة العشاء في نادي الضباط الاردنيين بلندن وكان الملك على رأس الحضور، كان يجلس بين المرحومين فوزي الملقي السفير الاردني آنذاك وسعد جمعة الذي كان في زيارة لبريطانيا وجلست انا في ركن قصي من مجلسه وعيناي عليه وافكاري سارحة بعيدا في حلم تمنيت ان يتحقق على يديه. لاحظت انه يتحدث بهدوء ويصغي باهتمام لحديث جليسيه وعلى وجهه ابتسامة دائمة.

ولم يطل بي الجلوس فقد جاء علي ابونوار واخذني من يدي واتجه بي نحو الملك وقدمني اليه قائلا «هذا شاهر يا سيدي» فوقف لي وصافحني بحرارة وقال «سمعت عنك شيئا طيباً من الاخ علي وان شاء الله نلتقي في عمان عندما نعود». قلت لجلالته «وانا سمعت ايضا باخباركم الطيب ونحن في خدمتكم يا سيدنا». ولم يطل لقاؤنا الاول اكثر من ذلك فقد تزاحم الحضور خلفنا للسلام على الملك واخذ صور تذكارية معه.

انتهت اقامتي في بريطانيا وعدت الى الاردن. وكان الملك حسين قد عاد قبلي بعد ان انهى دراسته العسكرية في كلية ساند هيرست العسكرية التي يتخرج منها ضباط الجيش البريطاني. وفور عودتي اجتمعت بزملائي في الهيئة التاسيسية وقلت لهم، بانني احمل اخباراً وخطيرة وطلبت ان نجتمع في مكان اكثر اماناً من الامكنة التي كنا نجتمع بها عادة وهي بيوتنا او نوادي ضباط وحداتنا لاحدثهم بالاخبار الخطيرة. فاقترح مازن العجلوني ان نذهب الى وادي السخنة باقل عدد من السيارات العسكرية ونأخذ معنا بعض بنادق الصيد للتمويه ونجتمع هناك في احد البساتين. وذهبنا في اليوم الثاني فعلا الى منطقة البساتين وعقدنا جلستنا تحت شجرة كبيرة وارفة الظلال فحدثتهم بما جرى في لندن فثارت ثائرة المتطرفين منهم واسمعوني مر الكلام «من اجاز لك ان تكشف اوراقنا وتلعب بمصائرنا مع علي ابونوار او حتى مع الملك نحن حركة سرية وقد انكشفنا الان واصبحنا مهددين بالخطر». ولم تقف ثائرتهم عند هذا الحد بل طالبوا بفصلي من الحركة، ودافعت عن نفسي دفاعا. جانبني فيه التوفيق، فقد رفضوا ان يصغوا اليّ. واخيراً تدخل العقلاء لتهدئة الخواطر – وكان النقاء الذي يحكم علاقاتنا ويسود روابطنا النضالية الصافية اقوى من كل شيء – فهدأت خواطر الغاضبين واعتذروا لي وفي نهاية الاجتماع قال الجميع «خيراً ان شاء الله». وعلق شوكت السبول على هذا الموقف متندراً «نحن العشرة البررة الذين بايعوا الملك حسين تحت الشجرة»، وكنا عشرة بالفعل بغياب احد الزملاء في واجب رسمي

هكذا كانت بعض اجتماعاتنا حامية وكانت اصواتنا في المناقشات الحادة تسمع من خارج مكان الاجتماع ولم يكن بوسعي كرئيس احيانا ان اضبط الجلسات الساخنة، وكان هذا طبيعيا في المناخ الديمقراطي الذي التزمنا به في اجتماعاتنا الشبيهة ببعض البرلمانات، وخارج الاجتماعات كنا اخوة اشقاء يفتدي احدنا نفسه لحماية الاخرين. كنا نؤمن بالهدف الذي نعمل لتحقيقه ولم تكن لنا حسابات شخصية حتى عائلاتنا واطفالنا لم نكن نفكر بمصائرهم لو فشلنا. وبرغم اختلاف اتجاهاتنا السياسية فيما بعد، فان روابط الاخوة والصداقة الحميمة لا تزال قائمة بيننا تشدنا الى ذكريات تلك الايام الخوالي.

> **عرضنا الفكرة على المصريين، فقدموا لنا اطيب التمنيات!!**

١٩٥٤، مع الاشقاء العرب

اقبل هذا العام واخذت ايامه تتوالى ونحن ننتظر اتصالا من جانب الملك، وبدأت اشعر بالقلق من طول الانتظار ومن تعليقات الزملاء اللاذعة «على العرش استوى». كنت اخشى أن يكون الملك قد غير رأيه في امرنا وفي موقفه منا. ولكنني برغم هواجسي رأيت ان ننتظر المبادرة من جلالته ولو طال الوقت، وفاتحت زملائي برأيي واتفقنا على الاستمرار في عملنا التنظيمي للحركة وانتظار موقف الملك.

وفي شهر ايار سافرت الى دمشق بزيارة عائلية وحللت ضيفا على عديلي الملازم الاول في الجيش السوري عبدالرزاق الدردري، وسعيت وانا في دمشق لمقابلة الملحق العسكري المصري العقيد جمال حماد، ورتب لي عديلي عبدالرزاق موعدا معه في مكتبه بالنادي المصري السوري، وكان العقيد جمال حماد يشغل منصب الرئيس لهذا النادي وفي الموعد المحدد ذهبت اليه وقدمت له نفسي بصفتي احد الضباط الاحرار في الجيش الاردني، وحدثته بان حركتنا من معطيات قضية فلسطين وان هدفنا المحدد هو «تحرير الجيش الاردني من النفوذ البريطاني وتعريب قياداته والسعي لوحدة عسكرية عربية من اجل القيام بحرب جديدة لتحرير فلسطين». وقلت له باننا رحبنا بالثورة المصرية واعتبرناها الثورة الام في الوطن العربي ويجب ان تلتقي معها كل الروافد الثورية العربية. وفي تقديرنا لموقفنا فاننا بحاجة لمشاركة وحماية عربية من ردة فعل بريطانية او عدوان "اسرائيلي" على الضفة الغربية، فاجابني قائلا: «اسمح لي اولا ان اعبر عن دهشتي من هذا الحديث الذي اسمعه على لسان ضابط في الجيش الذي يقوده كلوب باشا، وثانيا يا اخي العربي ان مصر الان لا تستطيع ان تقدم لكم الا اطيب التمنيات ...» ازعجني جوابه فقلت له «شكرا لك على هذه الصراحة وصدقني اننا نستطيع الحصول على اطيب التمنيات حتى من نوري السعيد». وخرجت من عنده الى غير رجعة.

ثم خطر ببالي ان استطلع موقف السوريين، وتخيرت ان اقابل الضابط السوري مصطفى حمدون الذي كانت تربطني به رابطة الانتماء الى حزب البعث العربي الاشتراكي. واعلمني عديلي عبدالرزاق بان مصطفى يسكن قريبا منا في حي الروضة، فذهبنا اليه في منزله على غير موعد وعرفته بنفسي وبانتمائي الى حزب البعث في الاردن فرحب بي كثيرا وشكر عديلي عبدالرزاق الذي اتاح لنا فرصة التعارف، وقال له مداعبا «انت يا عبدالرزاق يجب ان تكون معنا في الحزب»، فاجابه عبدالرزاق انا عسكري فقط ولا احب الانتماءات الحزبية. وجلسنا بعد ذلك نتحدث وشرحت له عن حركة الضباط الاحرار في الاردن، واننا نعمل لتعريب قيادات الجيش الاردني وتحقيق الوحدة العسكرية مع سوريا لضمان الانتصار في جولة عسكرية ثانية لتحرير فلسطين، وسألته عن امكانية اجراء حوار مع القيادة العسكرية السورية حول هذا الموضوع؟ فقال ان هذا موضوع هام وخطير وسأعرضه على القيادة وسنبلغك بالجواب عن طريق عبدالرزاق ... وخلال هذه المقابلة حضر الضابط السوري البعثي المعروف عبدالغني قنوت فتعارفنا وشارك معنا في الحديث والراي وخرجت من هذا اللقاء وانا اشعر بالتفاؤل، وانتظرت مدة يومين وانا احث عبدالرزاق للحصول على جواب القيادة، فاخبرني بان القيادة تحتاج الى وقت كاف لدراسة الموضوع وستعلمنا برايها مع مندوب خاص يحضر الينا في الاردن.

انتهت اجازتي وعدت الى الاردن وحدثت زملائي بما حدث معي في دمشق واخذنا ننتظر الاتصال من الجانب السوري، ولم يطل انتظارنا فبعد اقل من اسبوعين جاء عديلي عبدالرزاق الى بيتي في معسكر الزرقاء واخبرني بان مندوب القيادة ينتظرني بفندق بالاس في شارع منكو بعمان، فاتصلت بالزميل شوكت السبول وطلبت منه ان يشاركني في هذه المقابلة.

وذهبت انا وشوكت بصحبة عبدالرزاق الدردري الى فندق بالاس فوجدنا مندوب القيادة العسكرية السورية ينتظرنا بغرفته. وقدم الينا نفسه باسم «الملازم عبدالكريم النحلاوي المرافق العسكري لرئيس الاركان اللواء شوكت شقير، وبعد ان استقر بنا الجلوس، قال النحلاوي: «القيادة تسلم عليكم وتطلب منكم تنفيذ امرين للتأكد من قدرتكم وجدية موقفكم:

اولا: ان تقوموا بحركة اغتيالات للضباط البريطانيين ولعملاء بريطانيا في الحكم الاردني.

ثانيا: ان تقوموا بتدمير عدد من طائرات سلاح الجو البريطاني في مطار عمان».

ذهلنا من المفاجأة وقلنا كلاما كثيرا بصدد هذه المطالب وكان شوكت متفقا معي بالراي – باننا لسنا عصابة للقتل والتخريب وانما حركة وطنية تتحاور معكم بهذه الصفة والا فهذا فراق بيننا وبينكم، ارجع الى جماعتك وبلغهم بهذا الكلام. وطبعا عقدنا اجتماعا للهيئة التاسيسية وبلغناهم بالموقف السوري، فقالوا لن نيأس وسنستمر وسننتظر موقف الملك.

> **السوريون اشترطوا لمساعدتنا قتل الضباط البريطانيين، وتفجير طائرات بريطانية، فرفضنا**

كنت في ذلك العام اشغل منصب مساعد قائد كتيبة المدفعية الثالثة، وفي شهر تشرين اول تقدمت لفحص الترفيع من رتبة رئيس الى رتبة رئيس اول (رائد) وكانت لجنة الفحص برئاسة قائد كتيبتي الكولونيل البريطاني (تيرل) وعند انتهاء الفحص هنأني بالنجاح وبلغني بانني كنت من اوائل الناجحين، ولكنني فوجئت بعد ايام من انتهاء الفحص برسالة تصلني من القيادة ومعنونة باسمي شخصيا وفيها النص التالي:

«نعلمكم بانكم رسبتم في فحص الترفيع، استعدوا للفحص القادم».

التوقيع كلوب باشا

عرضت الرسالة على الكولونيل تيرل فقال: هذا غير معقول. شيء لا يصدق ... انا شخصيا رفعت النتائج لكلوب باشا وانت اول الناجحين، لا بد ان خطأً قد حصل سأقابله الليلة واحدثه بالموضوع. وفي اليوم الثاني جاءني تيرل الى بيتي في الصباح الباكر وقال لي «عندي اخبار سيئة، الباشا يقول ان ترفيع الضباط من اختصاصه وحده، وانه تعمد اسقاطك بالفحص لانك تعمل بالسياسة». قلت لقائد الكتيبة: سأقدم لك استقالتي اليوم لترفعها اليه. وفعلا قدمت استقالتي من الخدمة العسكرية. وبلغت زملائي بما فعلت فاسفوا لذلك وقالوا «ستبقى معنا في مكانك بالهيئة التاسيسية حتى ولو كنت خارج الخدمة العسكرية».

وبعد يومين من تقديم استقالتي طلبني كلوب باشا هاتفيا وقال لي: تعال غدا الساعة السادسة مساء الى بيتي لنحكي في موضوع استقالتك.

وذهبت في الموعد المحدد الى بيته، وانا ارتدي لباسا مدنيا، ودخلت عليه في غرفة يستخدمها كمكتب خاص، فوجدت انه قد هيأ لي مقعداً مريحا، وامام المقعد طاولة صغيرة عليها زجاجة ويسكي، وبعض قطع الثلج وزجاجة صودا وكاس واحدة وعلبة سجاير، واشار الى المقعد وقال: «تفضل اجلس وضيف نفسك»، اشعلت سيجارة وسكبت في الكاس بعض الويسكي ومزجته بالصودا وجلست هادئا ادخن وارتشف من كاس الويسكي، فالتفت اليّ وقال: «اريدك ان تسحب استقالتك». قلت «لماذا رسبتني بفحص الترفيع، فلماذا؟، انك لم تعاملني بانصاف وعدالة، وها اناذا قد لبست الملابس المدنية من اليوم. قال: نعم، لا اريد ان تترفع الى رتب اعلى لانك تعمل بالسياسة، وانا ما عندي مانع تشلح البدلة العسكرية وتصير سياسي وان شاء الله رئيس حكومة، وساضرب لك سلام «شو بتؤمر يا سيدي».

اعتبرت ان المقابلة انتهت بهذا الحديث الواضح الصريح فوقفت متهيئا للخروج، فقال لي بحزم: اجلس لم ينته الحديث. ثم استطرد «انا سمعت عن نشاطك السياسي في لندن». فشعرت فالخوف من حديثه، ووضعت يدي على جبيني لاخفي ارتباكي. فتنبه لي وقال: مالك؟ قلت: يمكن الويسكي اثر عليّ، فتابع حديثه قائلا «هل تذكر حديثك مع فوزي باشا؟ (يقصد السفير الاردني في لندن فوزي الملقي) تمالك اعصابي من المفاجأة التي توقعتها غير ذلك، فقلت له «فوزي باشا كان يتابع اخبار تشكيل الحكومة في الاردن، وقد سألني عندما وصلت الى لندن عن رأي الناس به لو شكلها هو؟ وانا قلت له البلد تعبانة سياسيا واقتصاديا وعسكريا وتحتاج الى نفض من الاساس، ومن يستطيع ان يفعل ذلك هو الذي تريده الناس». قاطعني كلوب باشا قائلا «هذا كلام خطير لا يجوز ان يصدر عن ضابط في الجيش». ثم تغيرت لهجته فقال بلطف «حضر نفسك لانني قررت نقلك مرافقا عسكريا لي اعتبارا من ١٩٥٥/١/١ وعندي ستكون الفرصة امامك واسعة لترى الامور على حقيقها، فلا تعود تخدع نفسك بالاوهام، هذا البلد يقوم على دعامتين: العرش الهاشمي، والمعاهدة البريطانية، وبغير العرش لا يكون الاردن، وبغير المعاهدة تحتلكم "اسرائيل" في يومين. فكر بهذا الكلام جيدا ستكون عندي تحت مراقبتي الشخصية، اسحب استقالتك وانا اعدك بان تحتفظ باقدميتك في الترفيع، ما رأيك؟ قلت: موافق يا سيدي. قال: توكل على الله ونهض مودعا.

فخرجت من عنده وعدت الى زملائي احدثهم عن هذه المقابلة. واخذنا نقلب حديث كلوب باشا من كافة جوانبه، وقدرنا ان له عيونا في كل مكان، ولكنه بالتأكيد لا يعرف شيئا عن علاقتنا بالملك حسين، والا كان له موقف اخر، وقد استبعدنا كليا ان يكون فوزي الملقي الانسان المثقف والسياسي اللامع قد نقل حديثي معه في مكتبه بلندن الى كلوب باشا واستنتجنا ان يكون الملقي قد تحدث بحكايتي معه الى شخص اخر، وهذا تولى نقلها لكلوب باشا، وقررنا ان نلتزم جانب الحذر في اقوالنا وتصرفاتنا (لان العين علينا حمرا كما قال اخو خضرا حابس المجالي).

١٩٥٥، مع كلوب باشا

في الاول من هذا العام نقلت الى وظيفتي الجديدة – مرافقا عسكريا لقائد الجيش الفريق كلوب باشا – وصرت اداوم في مكتب صغير بالقرب من مكتبه في البناية القديمة باول طلوع جبل عمان، وكان يشاركني في المكتب (الملازم مبرد) المرافق الثاني لقائد الجيش، وقد تصادقنا منذ اليوم الاول عندما صارحني بان الباشا طلب منه كتابة اسماء الضباط الذين يزوروننا في المكتب، او الذين اتصل بهم خلال زياراتنا للوحدات العسكرية، وان الباشا وضع برنامجا جديدا لعمله بحيث يداوم يوما في مكتبه بالقيادة ويوما يمضيه في زيارة الوحدات العسكرية بالضفتين الشرقية والغربية، وقرى الحدود ومضارب العشائر، وشرح لي (بزوتوكول) العمل مع قائد الجيش فقال «عند السفر بالسيارة يركب الباشا في المقعد الامامي بجانب السائق وتركب انت في المقعد الخلفي، وانا – اي مبرد – اركب بسيارة الحراسة الامامية، وعند السفر بالطائرة من عمان الى مطار القدس او الاجفور نركب معه انت وانا وبعض افراد الحرس وتسبقنا السيارات في وقت مبكر الى المطار المقصود». وهنا في المكتب يرسل اليك الباشا بعض الاوراق وعليها ملاحظاته واوامره فتنفذها انت عن طريق اصحاب العلاقة من ضباط الاركان في القيادة.

وخلال عملي مع كلوب باشا لمدة سبعة اشهر لاحظت انه يتمتع بمواصفات جيدة، كالصدق والصراحة والتواضع الشديد، والقدرة الكبيرة على العمل سواء في المكتب حيث كان يداوم ساعات طويلة، او في الميدان حيث كان في زياراته للوحدات العسكرية، او مضارب العشائر يمشي مسافات طويلة وفي اراض وعرة دون ان يشكو من التعب، برغم انه كان على ابواب الستين من عمره، وقد علمت من مبرد انه يسهر كل ليلة في بيته على حقائب الاوراق والتقارير التي ترفع اليه وينجزها قبل ان يأوي مع الفجر، كان يعرف كل ضباط الجيش تقريبا باسمائهم، ويعرف عددا كبيرا من الافراد من ابناء العشائر «كيف انت يا حمدان؟ وشلونك يا عواد» فيقبل عليه الجنود يتسابقون لمصافحته والترحيب به. كان يحب الحديث والمناقشة اثناء السفر لتمضية الوقت. سمعته مرة يقول لوزير الدفاع انور نسيبة وكنا في السيارة على طريق بيت لحم – الخليل «انا اعاني من مشكلة الازدواجية، انا بريطاني ويجب ان يكون مخلصاً لسياسة بريطانيا، وانا قائد الجيش العربي الاردني، ويجب ان اكون مخلصاً للبلد الذي اخدمه واعيش فيه، وعندما يتعارض الموقفان البريطاني والاردني، ماذا افعل؟ انني غالبا مع ان اكون مع الموقف الاردني لانني اشارك في صنع القرار».

رافقته يوما في رحلة الى الاجفور (H4) وتفقد هناك مناطق الحدود الاردنية مع العراق وسوريا والسعودية وتناولنا طعام الغداء بدعوة من الشيخ لورنس الشعلان رحمه الله، وكانت رحلتنا بالطائرة بينما سبقتنا السيارات (سيارته الفورد وسيارتنا لاندروفر للحراسة) وبعد الغداء قرر العودة الى عمان بالسيارة وقبل ان نصعد اليها سألني باسلوبه المهذب «تسمح اقعد معك في المقعد الخلفي لنتحدث – الطريق طويلة الى عمان». وجلسنا سوياً في مقعد السيارة الخلفي وجلس الملازم مبرد في المقعد الامامي بجانب السائق. وانطلقت بنا السيارة يقودها سائقه الرقيب محمد بسرعة كبيرة فحذره قائلا «على كيفك يا محمد» ثم التفت اليّ وقال «هذا تعبير عراقي ربما لا تعرف انت معناه – على مهلك – حتى في بريطانيا عندنا لهجات مختلفة ولكن اللغة الفصحى يفهمها الجميع وهذا يساعد على الوحدة ثم فاجأني بسؤال ما رأيك في الوحدة العربية، وكيف تكون من مراكش الى بغداد؟» قلت له: «الوحدة العربية ضرورية الان اكثر من الماضي بسبب وجود "اسرائيل" وخطرها على كل العرب». قال انت من الذين صدقوا كلام عبدالله الريماوي عن الوحدة العربية الكبرى ... هذه غير ممكنة. لماذا لا نبحث في الممكن «قيام عدة وحدات عربية!! وحدة الهلال الخصيب، ووحدة الجزيرة العربية، ووحدة وادي النيل، ووحدة شمال افريقيا، انا والملك عبدالله كنا متفقين في هذا الراي رحمه الله كان الرجل الوحيد الذي يفهم بالسياسة في الاردن».

ثم سألني وهو يشيح بوجهه عني وينظر من نافذة السيارة الى ابعاد الصحراء المترامية حولنا «متى تعتقد ان الضباط العرب يستطيعون ان يحلوا محل الضباط البريطانيين عندنا في الجيش الاردني؟» قلت له: «بصراحة يا باشا الان نستطيع ذلك» فالتفت اليّ وقال بعصبية «على مهلك» وارتبك سائق السيارة ظناً منه انه المخاطب وهدأ سرعة السيارة وقال «والله يا سيدي على السبعين والثمانين» فضحكنا للمفارقة وقال كلوب باشا يمكن هذا موعد مناسب في السبعينات والثمانينات وليس الان هناك اشياء فنية تجهلونها وتحتاجون الى زمن طويل لمعرفتها، الاسلحة تتطور كل يوم، الطيران يتطور بسرعة كبيرة، وحتى المدفعية، كما توجد اليوم صواريخ افضل من المدافع التي تعرفها».

والان، وبعد ما يقارب الثلاثين عاما على رحيله فانني لا اخفي انني كنت معجبا بشخصيته، وكنت اقول رحم الله الملك عبدالله فاني اعذره لوقوعه تحت تأثير هذا الرجل الداهية الذي رحل عنا بهدوء وعقلانية وكان يمكنه ان يتمرد على قرار ترحيله، كان على الاقل يستطيع ان يستنبط من شروط المعاهدة البريطانية الاردنية ما يفرض علينا بقاءه قائدا للجيش، ولكنه اثر ان يرحل بهدوء، وحتى عندما سأله الصحفيون في قبرص وهو في طريقه الى بلاده مطرودا من الاردن عن سبب الخلاف بينه وبين الملك حسين قال متفلسفا «السبب هو فارق السن بين رئيس ومرؤوس احدهما في العشرين والثاني في الستين».

> **الضباط الاحرار هددوا بمظاهرة عسكرية ضد حلف بغداد**

في حوالي منتصف عام ١٩٥٥ جاء علي ابونوار من باريس الى عمان بناء على رغبة الملك حسين ليستوضح منه عن احداث المغرب العربي عندما اقدمت فرنسا على عزل السلطان محمد الخامس وعينت بدلا منه سلطانا اخر من صنائعها اسمه ابن عرفة، وكان الملك حسين مهتما بمصير العائلة المالكة المغربية.

وفور وصوله الى عمان اتصل بي علي ابونوار وسألني اذا كنا قد التقينا بالملك حسين؟ فاخبرته باننا لا نزال ننتظر الاتصال من جانبه، وخلال يومين كان علي ابونوار قد رتب لي لقاء مع الملك حسين في بيت الشريف زيد بن شاكر في جبل عمان.

كان الملك بانتظارنا هناك واستقبلني بالترحاب وقال معتذرا «تأخرت عليكم، اعذروني، فالظروف لم تساعدني». ثم سألني عن اخباري واخبار زملائي، فقلت لجلالته «انا الان اعمل مرافقا لقائد الجيش الفريق كلوب باشا، وعندي اخبار سيئة». قال الملك باهتمام «ما هي؟» قلت سمعت في القيادة ان كلوب باشا سيرفع الى جلالتكم قائمة تضم اكثر من عشرين من ضباطنا الطيبين للموافقة على ترميجهم من الخدمة. قال الملك بنبرة حاسمة «لن اوافق». قلت يا سيدنا سيقولون لك هؤلاء متآمرون على العرش، فهب واقفا وقال. «العرش اضربه برجلي اذا كان سيمنعني من خدمة شعبي وبلدي واخواني الطيبين، اطمئنوا! انا ساحميكم من هذا الظلم».

اكبرت فيه هذا الموقف الرجولي الذي كان بحضور علي ابونوار والشريف زيد بن شاكر واخذ لساني يلهج بكلمات الشكر والاعجاب وتساءل الملك بعد ذلك: كيف يمكنك ان ترتب اجتماعاتنا في المستقبل؟ فاجابه علي ابونوار مقترحا «يا سيدي اما ان تأخذني او تأخذ شاهر مرافقا لك»، قلت «انا الان مرافق كلوب باشا ونقلي من عنده الى القصر سيثير شكوكه، والافضل ان تأتي انت». قال علي معترضا «كلوب أيعدني الى باريس ولن يوافق على عودتي للاردن». قال الملك بتصميم «ساجعله يوافق». وغدا سأطلب نقلك كبيرا للمرافقين. وعلمت فيما بعد من علي ابونوار بان الملك طلب من المرحوم فرحان الشبيلات ان يبلغ كلوب برغبته بتعيين علي ابونوار كبيرا للمرافقين وهكذا كان، فبعد يومين او ثلاثة على اللقاء مع الملك زارني علي ابونوار ليلا ببيتي بمعسكر الزرقاء، وكان يصحبه مازن العجلوني، واخبرني بانه تبلغ رسميا من القيادة بقرار تعيينه كبيراً للمرافقين لجلالة الملك الحسين، وانه جاء يستشيرني باختيار اثنين من المرافقين للعمل معه فرشحت له مازن العجلوني ومنذر عناب وبالفعل تم نقلهما الى الديوان الملكي مرافقين للملك حسين، وبوجود هذا الطاقم الوطني في حاشية الملك، صار بالامكان ترتيب مواعيد اللقاء بين الملك واعضاء الهيئة التاسيسية لحركة الضباط الاحرار، ميسوراً في اي زمان ومكان ودونما صعوبات ومحاذير كثيرة.

> **اخبرت علي ابونوار بقصة التنظيم، فبادر لاعلام الملك**

وفي شهر تموز اعادني كلوب باشا الى وظيفتي السابقة بسلاح المدفعية (مساعد قائد كتيبة المدفعية الثالثة) والتحقت بفحص الترفيع الذي عقد في ذلك العام وترقيت الى رتبة رئيس اول (رائد) وباقدميتي كما وعدني كلوب باشا.

حلف بغداد

وفي تلك الفترة النصف الثاني من عام ١٩٥٥، جرت محاولات جر الاردن للاشتراك بحلف بغداد، واوفدت بريطانيا رئيس اركان قواتها المسلحة الجنرال (تمبلر) للضغط على الملك حسين وحكومة الاردن من اجل الاشتراك بالحلف، وخلال فترة الحادثات، دعانا علي ابونوار لاجتماع في بيت ابن عمه عبدالله ابونوار بجبل عمان، وحضر الاجتماع كل اعضاء الهيئة التاسيسية لحركة الضباط الاحرار، وحدثنا علي بما يجري، فذكر ان الملك يقف مكشوفا امام تمبلر الذي يتصرف بوقاحة ويهدد ويتوعد وليس حول الملك رجال اقوياء في الحكومة يوقفون تمبلر عند حده ثم قال «وللحقيقة فان هناك بعض المغانم من اشتراكنا بالحلف وعدد ما يلي:

اولا: تتضاعف المساعدة المالية السنوية للاردن

ثانيا: تنتهي المعاهد البريطانية – الاردنية

ثالثا: يرتفع حجم الجيش الاردني الى ثلاث فرق بدلا من فرقة واحدة، ويجهز الجيش باسلحة حديثة في الدروع والمدفعية والطيران.

ومن المناقشة التي دارت في هذا الاجتماع تبين لنا بأن حلف بغداد عبارة عن تضامن اقليمي في منطقة الشرق الاوسط ضد خطر الاتحاد السوفياتي، وان الحلف برعاية ومشاركة بريطانيا واميركا، وانه لن يسمح بقيام تحالف عسكري عربي ضد "اسرائيل" لان "اسرائيل" قد تصبح عضواً في الحلف.

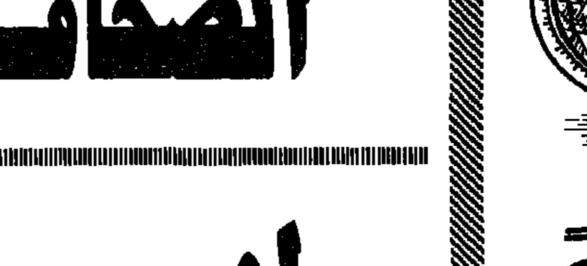
قلنا لعلي ابونوار: ان عدونا هو "اسرائيل" وليس الاتحاد السوفياتي، الذي لا توجد بيننا وبينه مشاكل، ونحن ضد الحلف والقائلين به، واذا لزم الامر فنحن على استعداد للقيام بمظاهرة عسكرية كبرى في شوارع عمان ضد هذا الحلف المشبوه الذي يرفضه كل الشعب، وخرجنا من الاجتماع بهذا الموقف.

ومثلما كنا نتوقع فقد انفجر الموقف الشعبي في كافة مدن الضفتين الشرقية والغربية ضد حكومة هزاع المجالي التي تشكلت للتوقيع على الحلف ولقمع الحركة الشعبية المناهضة له. وقيل وقتها ان حكومة هزاع المجالي كانت تفكر باستدعاء قوات بريطانية للسيطرة على الموقف الشعبي الثائر، ولفرض الحلف بالقوة، ولكن جماهير الشعب الاردني الفلسطيني في الضفتين الشرقية والغربية استطاعت ان تسقط حلف بغداد وان تسقط معه حكومة هزاع المجالي.

وخلال تلك الاحداث لم يكن ممكنا عقد اجتماع للهيئة التاسيسية فقد كنا في حالة طوارىء والمواصلات الهاتفية مقطوعة والطرق جميعها مغلقة. واعتقد الان انه لو قدّر لنا ان نجتمع في ذلك الوقت لكنا خرجنا بقرار يدعو الى التمرد العسكري ضد الحكومة والقيادات البريطانية، وربما كان الموقف قد تطور الى حرب مبكرة مع "اسرائيل"، هذا ما كنا نتهامس به مع كوادرنا من الضباط الاحرار في وحداتنا وكنت انذاك في كتيبة المدفعية الثالثة في اريحا حيث كنا مكلفين بفرض الامن والنظام في تلك المنطقة التي توجد بها اكبر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، واضطررنا في بعض الحالات للاصطدام مع المتظاهرين، ووقعت حوادث دامية مؤسفة بسبب تطرف بعض العناصر واعتدائهم على الجنود الابرياء. ■

> **كلوب: كنت متفقا مع الملك عبدالله على وحدة «الهلال الخصيب»**

كلوب باشا



العالم

الصحافة امام تحديات "الانترنت"

● انجيلو اغوستيني

يوشك الانترنت ان يقلب شكل الممارسات الصحفية رأساً على عقب. ومن اجل اجتذاب جمهور الشباب الذي بات يعزف عن التردد على اكشاك بيع الصحف، عملت معظم الصحف اليومية الكبرى في العالم على اثبات وجودها في شبكة الانترنت هذه. ولكي لا يكون تواجد هذه الصحف مجرد نشر لمحتويات الجرائد المطبوعة، اظهرت وسيلة الاعلام هذه خيالا واسعا واكتشفت منطقا اخر وهياكل جديدة ادت الى تغيير عميق في مختلف مناهج ايصال المعلومات.

لقد طالت تحديات الانترنت الصحافة ايضا، فهذه الشبكات الجديدة للمعلومات غيرت في العمق ابحاث المعلومات وانتاجها ونشرها. بل ان سبب هذه الثورة الرقمية قد غيرت الحقيقة ذاتها. ولكن، ويا للمفارقة، في هذه الفترة الجميلة من التحول التاريخي، فاننا لا نكاد نعرف شيئا عن احتمالات اثار هذا التحول العظيم. الاسوأ من ذلك هو ان رجال الاعمال والمهنيين، والمكونين، كلهم يضعون استراتيجيات على قواعد ليست ثابتة حتى الان، كما اننا نتجه نحو ثورة في الممارسة الصحفية دون ان نمتلك ادنى تحليل مشترك.

المأخوذون بهذا التجديد يميلون الى كيل المديح دون حساب للمعلومات الرقمية، وفي الوقت ذاته يهيلون التراب غير اسفين على الصحف المكتوبة ورجالها، ولكن، بغض النظر عن النواحي الفنية، لا يمكن لاحد ان ينكر ضرورة وجود فنيين للقيام بتدقيق الاخبار وتوضيح بعض النقاط الغامضة المستعصية فيها او حول خلفياتها.

يقول المتشككون: تصوروا ان يذهب احدهم الى الشاطىء اثناء عطلته وهو يحمل حاسوبه المتنقل لكي يطلع منه على اخر المعلومات والاخبار، كما اعتاد الناس ان يفعلوا حتى الان مع صحيفتهم المفضلة.

ويجيب الطرف الاخر بالقول انه حتى في هذه الظروف فليس الامر اكثر تفاهة من الخيار الاخر، اذا نحن اخذنا في الاعتبار الظروف الاجتماعية والثقافية التي تحيط بالخيارين.

يجدر بنا بالتاكيد ان نستمع الى تحذير امبرتو ايكو الذي يحذر، دون ان يحكم مسبقا على التكنولوجيا، من مغبة عدم التساوي في حظوظ الوصول الى المعلومات. فاذا ما كان خطاب يومية ما يبشر بالعلمانية العصرية، فان قراءها يقتصرون على الملتزمين بذلك الخطاب، وهؤلاء يتناقصون شيئا فشيئا. واستنادا لذلك، لنتصور ذلك الجهد الهائل الذي يتوجب علينا ان نبذله لمحو الامية بين الناس اذا ما اصبحت شبكات المعلوماتية هي المصدر الرئيس للمعلومات، مع عدم وجود اي ضمانة لخلق قنوات ثقافية جديدة.

ومع ذلك يجب ان نتذكر انه لم يحدث في تاريخ ميدان الاتصالات ان الغت التكنولوجيا الجديدة تلك التي سبقتها. ما كان يتلاشى هو طرق الانتاج وادواته، حيث اختفت المناضد السطرية (لينوتيب) في المطابع، وحدهم الصحافيون العنيدون الكارهون لاجهزة الحاسوب هم الذين ظلوا حتى الان يستخدمون الالات الكاتبة التي تجاوزها عصر الحواسيب. مثل هذا التطور اثر في المهنة وثقافتها ولكنه لم يلغ الصحافة المكتوبة. وعلى غرار ذلك، فان الاذاعة، ثم ان الفيديو والمينيتل لم يقضيا على وسائل الاعلام التي سبقتهما.

الشيء الاكيد هو ان مختلف وسائل المعلومات لم تتلاش امام المعلوماتية الجديدة، وانما تعايشت معها واجتذبت لنفسها جماهير واسعة، فالصحافة متعددة الوسائل الاعلامية سوف تاخذ دون شك مكانتها الى جانب الصحافة التقليدية وستكون المعلومات في المستقبل سمة الاعلام بحيث يقدم كل جانب منهما معلومات مختلفة.

وخلاصة القول لقد حان الوقت لكي نتخلى عن هذا الكيان الوهمي الى حد ما والمسمى الصحافة وان نقبل وجود ما نسميه بالصحافات المختلفة من حيث الوظيفة الجماهيرية والمحتوى والشكل وطريقة الانتاج والنشر واستهلاك المعلومات.

منذ بضع سنوات قرا الصحفي الكندي توم كوش خبرا في صحيفة نيويورك تايمز يقول ان طفلا في السادسة من عمره مات اثر عملية جراحية على اسنانه وهو تحت التخدير وكان حكم القاضي الذي نظر في شكوى والدي الطفل ان الامر مجرد «حادث». اما المصادر الطبية فافادت ان احتمال وجود خطر في مثل هذه العمليات هو واحد في الالف.

غير ان الصحفي المذكور، الذي كان في السابق اجرى بحثا في حادث مماثل في مدينة فانكوفر الكندية، رفض قبول تقديرات المصادر الطبية. وبدا من خلال جهاز حاسوب يجري ابحاثه ويستجوب بنوك المعلومات العلمية وينبش في وثائق الصحف اليومية الرئيسية في كندا والولايات المتحدة، واشترك خصيصا في قائمة للمناقشات تسمى «نيوز غروب» حصل من خلالها على اراء المختصين حول الموضوع.

وخلال ثمان واربعين ساعة وصل الى نتيجة مفادها ان نوع المادة المخدرة التي استخدمها طبيب الاسنان مع الطفل تحدث بعض الصعوبات في التنفس لدى الاشخاص الكبار في السن ولدى الاطفال، ان لم تتخذ احتياطات وقائية كافية، كما ان احتمال الخطر هنا يتجاوز الواحد في الالف خلافا لما تقوله المصادر الطبية، وان عددا من الحالات المشابهة سجلت في السابق.

وحين نشر الصحفي هذه النتائج اضطر القاضي المعني بالامر الى مراجعة حكمه السابق.

وهكذا انتصرت العدالة وانتصرت الصحافة التي نشرت الابحاث وحققت ارقام مبيعات قياسية. لو ان ابحاث هذا الصحفي تمت «باليد» حسب الطرق التقليدية، فانها ستكون كلفت مبالغ كبيرة واستغرقت وقتا طويلا، ولكن بفضل شبكات المعلوماتية استطاع الصحفي ان يكمل ابحاثه خلال ثمان واربعين ساعة، وبتكاليف لم تتجاوز خمسين دولارا!!

ولكن لا يجب ان تغيب عن بالنا حقيقة هامة اكدتها قصة الصحفي توم كوش وهي ان الارشيف يمكن ان يكون مصدرا هاما للصحفي ان هو استطاع ان يستخدمه بالسرعة الكافية التي تتناسب مع وقت انتاج صحيفة يومية، وهي ملاحظات اساسية اذا نحن وضعنا نصب اعيننا النقاش الذي يدور حول صعوبات توفر الوقت للتفكير والتصور والتعمق في البحث والتحقق من صحة المعلومات في خضم الدوامة التي ترافق اصدار صحيفة يومية. وعليه، فلا يجب ان نهون من اهمية المعلوماتية في اعداد الصحيفة اليومية - مع عدم الغاء بعض التحفظات في هذا المجال.

طبقا لجميع الابحاث، فان ما تستخدمه الصحف والاذاعة والتلفزيون من المعلومات التي تبثها وكالات الانباء لا يتجاوز ١٠ في المئة. اما معظمها (٩٠ في المئة) فتطرح جانبا لعدم توفر مكان لها او لقلة الاهتمام، ان لم يكن من قبيل الروتين. كما ان الباحثين يقولون اننا عادة لا نستوعب سوى ١٠ في المئة من المعلومات التي نتلقاها. وعليه، فان القارىء (او المستمع او المشاهد) العادي لا يستوعب سوى ١ في المئة من المعلومات المعروضة عليه.

منذ بضع سنوات قام باحثو شركة سوني بدراسة حول قدرة حفظ المعلومات الاعلامية لدى شخص عادي مثقف وكانت النتيجة ان مثل هذا الشخص يستوعب ١٨ في المئة مما يسمع في الاذاعة و١٩ في المئة مما يقرا في الجريدة و٥٢ في المئة مما يشاهد في التلفزيون. غير ان النسبة تصل الى ٧٥ في المئة اذا كانت المشاهدة او الاستماع او القراءة مترافقة مع نشاط مادي او فكري مرتبط بالاعلام. وبناء على ذلك، فانه يمكن بواسطة الحاسوب القيام بعدة عمليات من اجل الحصول على الاخبار الجديدة تتمثل في الربط مع الخط وفتح برنامج وقراءة ورؤية واستماع واختيار مواضيع واستخدام روابط لنص شامل، وغيرها من امور.

بل حتى مع اتخاذ جانب الحذر في تفسير هذه المعلومات فانها تظل تعطينا صورة مختلفة جذريا عن الشكل الحالي للاتصال فكيف ستكون العلاقة بين الصحفي وقرائه، عندما يكون في امكان هؤلاء القراء اختيار شكل قراءة المعلوماتية؟

من خلال الروابط الالكترونية التي تسمح «بالقفز» بحرية من وثيقة الى اخرى، يصبح في الامكان التمتع بحرية قراءة نص شامل كتب بطريقة كلاسيكية، او وضع نص خاص حسب رغبة صاحب الامر.

باختصار، فان النص الشامل قلب المعطيات المكانية والزمانية لانتاج المعلومات واستخدامها. فليس هناك الان ما يمنع من استخدام الانترنت لانتاج نشرة من الخارج تحتوي على احداث اليوم، اضافة لوثائق تاريخية تتعلق بالمواضيع المطروحة فيها، وكذلك مجموعة المقالات التي كتبت عن الموضوع المطروق، وكل ذلك بشكل لا حدود له بالفعل. وسواء كان القارىء محترفاً ام هاوياً، فانه يمكن ان يدخل في صحيفته الالكترونية نصه التاريخي او الجغرافي او الاقتصادي او الايديولوجي. كما يمكن لاي كان ان يتعمق وحده في الموضوع الذي يهمه من خلال التوجه بالطلب الى الروابط الضرورية او خدمات المعلومات اليومية او بنوك البيانات.

اي استراتيجيات تنتظر الشركات؟

لقد انتهت وحدانية مصادر المعلومات، فالانترنت تمكّن من الابحار عبر الصحف اليومية والاذاعات والتلفزيونات ووكالات الانباء والمحفوظات. وانتهت ايضا القراءة السطرية للنصوص، وانتهى ايضا الضمان المقدم للصحفي الذي يكتب في نص ما ان القارىء يمكن ان يتابع «مقاله» من بدايته الى نهايته دون ان يضطر للالتفات الى اي وثيقة اخرى.

هاتان الحقيقتان مؤسستان على قواعد كتابة تضبط البحث في المعلومات وتهيئتها. ان «الالفاظ الخمسة»، وقانون «الرسالة الاساسية» والتقنية الانجلوسكسونية «للهرم المعكوس» والتقنيات التركيبية لحفظ التصريحات وادماجها داخل احد النصوص، كلها اصبحت جزءا من «عدة شغل» الصحفي منذ اكثر من عشر سنوات، ومع اهمية هذه القواعد للصحف الا انها بقيت ضمن حدود الوسائل السمعية - البصرية، غير ان نموذج استهلاك المعلومات «الالكترونية» يعني هو الاخر وجود تقنيات صحفية جديدة.

ان وسائل الحصول على المعلومات وقنوات البث التلفزيوني المتوفرة في العالم الغربي تمثل مجرة حقيقية، فمن بنوك البيانات الى الصحف، ومن التلفزيونات الى الانترنت، ومن الاذاعات الى السيديروم، مع المرور بالكوابل والسواتل، اضافة لاكشاك الصحف والهواتف. كل ذلك يكون كوكبة معقدة الى اقصى حد. واذا ما كانت الطبعات الاولى للصحف اليومية على الشبكات مخيبة للامال، فما ذاك الا لان هذه الطبعات كانت مكتفية بتوليف الصفحة المكتوبة مع شاشة الحاسوب، غير ان هذه الطبعات تغيرت منذ ذلك الزمن فقد باتت الصحف الان تقدم لمتعاملي الانترنت خدماتها الخاصة مع اتاحة الفرصة لمن يشاء (هبة او بيعا) للوصول الى محفوظاتها، وعرض طبعاتها المحلية (مما يسمح للقراء التعرف على ما يحدث خارج نطاق مجالهم الفكري الخاص)، وفي غالب الاحيان، تقدم هذه الصحف لقرائها امكانية الاختلاف مع تحرير الصحيفة او فيما بينهم.

اما بالنسبة للفصليات المتخصصة فقد خفض الانترنت بدرجة كبيرة من تكاليف الطباعة والتوزيع مع مضاعفة عدد القراء في الوقت ذاته. فالوكالات توفر باستمرار خدمات للاستخدام المهني مقامة على نفس المبدأ: اي، بينما يكون الربط البرقي عالي التكاليف الى حد بعيد بالنسبة للاستخدام الخاص. فان استخدام الانترنت لا يكلف كثيرا، وبالاضافة الى وسائل الاعلام التقليدية فان هناك مجموعة من الخدمات الجديدة التي تثير الاهتمام في غالب الاحيان، وتصبح «محركات البحث» اكثر «ذكاء»، فالبرنامجان بوانتكاست او فيشراب، على سبيل المثال يختاران المعلومات والمقالات والصور التي تهم المستخدم ثم يضعانها على شاشة الحاسوب.

فيما وراء هذا الفيض من الخدمات، التي لم تتاكد بعد جدواها الاقتصادية، لا تظهر بوضوح الاستراتيجية الخاصة بعالم الاعمال. غير ان التطورات البارزة خلال السنوات الاخيرة في عالم الاعلام تؤكد تنبوءات نيكولاس نيجروبونت. ففي كتاب يحمل العنوان «ميديا لاب» وضعه ستيوارت براند يقرر «الشيخ الروحي» لعالم السبرانية ان السنوات العشرين القادمة سوف تشهد تكاثر عمليات اندماج الشركات العاملة في ميدان التكنولوجيا الرقمية. ولعل في ذلك خير، اذ ان وسائل الاعلام المتعددة لا تمثل فقط ثورة في المعلومات والرفاهية، ولكنها يمكن ان تمثل ايضا وعلى وجه الخصوص، افقا للتطور الصناعي والتجاري. فمن خلال التراكم المضطرب للقطاعات والخدمات، ولد بشكل تدريجي نظام جديد التداخل والاندماج بين صناعات الصحافة والتلفزيون والالكترونيات.

ولقد برزت ثلاثة عوامل هي:

- التطور التكنولوجي الذي ينمي الامكانات التقنية لوسائل الاعلام الحديثة ووعودها بتوفير خدمات اعلامية خلاقة سواء في شكلها او في مضمونها.

- اختلاف وفردية انماط استهلاك وسائل الاعلام الحديثة التي يتجه اليها المستخدمون.

- تداخل مصالح واستراتيجيات الشركات في ميدان الاتصال. فخلال نصف القرن الماضي شهدت الصحافة الغربية تغيرا رئيساً هو انها اصبحت تدريجيا تهتم بالاتصال الجماهيري، بدلا من الاهتمام بالنخبة، كما كان الحال في السابق، غير ان ذلك التغيير لم يؤثر في المعايير والقيم والتقنيات التي تقوم عليها المهنة، فالثورة الرقمية ذاتها قد غيرت حتى قواعد النشاط الصحفي، اما ما يهم تقنيات البحث وتقديم المعلومات وتطور العلاقة بين الصحفي والقارىء، او حتى اعادة الهيكلة الصناعية والتجارية، فان المستقبل يحمل تجاهها بعض الشكوك.

الضرورات الاخلاقية التي لا غنى عنها

سوف يصبح النشاط الصحفي بوجود المعلوماتية بصورة حقيقية، عملا فكريا جماعيا وتكافلا بين مختلف المهنيين العاملين في الميدان، وذلك بشكل اوسع مما هو عليه في ميدان وسائل المعلومات التقليدية، سيكون في ذلك دون شك وقوع هذا النمط من الانتاج الاعلامي بين المطرقة والسندان: مطرقة قانون السوق الذي يتحكم في كل نشاط صناعي وتجاري، وسندان المسؤولية الاجتماعية التي لا يمكن للصحافة ان تخضع لها دون ان تفقد هويتها التي تتميز بالف شكل من اشكال الاتصال.

في شهر كانون الثاني - يناير ١٩٩٤ وخلال مؤتمر نظمته المدرسة العليا للصحافة في مدينة ليل الفرنسية تعرض باتريك بيبان مدير المعهد لموضوع التغييرات التي تفرضها وسائل الاعلام الجديدة في مجال الصحافة قائلا: «غدا لن يعود بامكان الصحفي ان يكون مجرد صحفي، سوف يكون عليه ان يمتلك على الاقل مهارتين مختلفتين، عليه مثلا ان يكون صحفيا متخصصا في انظمة المعلوماتية، او صحفيا متخصصا في انظمة التوثيق، او صحفيا - مجرداً، او صحفيا - مرتبا، او صحفيا - تصويريا، الخ».

هذه هي اذن تعقيدات الانتاج التي تتضمن التفريق بين صور المهنة ومهنييها، مما سيوحد على الدوام المسؤوليات الاجتماعية المشتركة لاصحاب المهنة ويفرض العمل على اساس جماعي من خلال تعاون جميع الاختصاصيين، نحن الان على اعتاب افاق مستقبلية غامضة: فالتغير الجذري قد رسمت بعد معالمه وتجذر في ارادة التعايش بين الصحافة الجديدة والصحافة التقليدية وادماج التطورات التكنولوجية كتلك المرتبطة بالسوق، مع الاخذ بالاعتبار طبعاً المتطلبات الاخلاقية والتعاملية بشكل اكبر من اي وقت مضى. ■

المعلوماتية الحديثة تستهوي التجار

الانترنت... لعبة شركات الاعلان

● دان شيللر

التكنولوجيا الجديدة في ميدان الاعلامية اسالت لعاب الشركات التجارية التي رأت فيها كنوزاً هائلة من الارباح. اما شبكة الانترنت وبشكل خاص، فقد باتت تحترقها شركات الدعاية وتبعدها شيئاً فشيئاً عن اهدافها الاساسية الثقافية والعلمية. اضافة لذلك، فان دعاة النموذج الامريكي وانجازاته التطبيقية المفترضة لا تتوقف عن الاستشهاد باحدى هذه الشركات وصاحبها كمثال يحتذى. انها شركة مايكروسوفت وصاحبها جيتس. واذا ما كان المعيار هو القيمة في البورصة، فان انجازات الشركة امر مدهش بالفعل. فخلال عام واحد لا غير ارتفعت مرتبة مايكروسوفت على المستوى العالمي من الدرجة الثانية عشرة الى الدرجة السادسة، ولكن على مستوى التشغيل بقي مستواها متوسطا، فهي لا تشغل سوى عشرين الف موظف. وبقيت مسالة التحديث، وهنا يكفي ان نذكر واحدة من مواهب مايكروسوفت الواسعة هي اثبات وجودها في السوق في ظل النظام الراسمالي التنافسي وامتلاكها لمقومات جديدة لهذا التنافس. فهي في اطار هذه المقومات تسير مع اتجاهات الرياح في السوق، الى درجة مكنتها الى حد ما من احتكار هذا السوق لنفسها.

بعد الهزيمة التي لحقت يوم ١١ ايار - مايو ١٩٩٧ بجاري كاسباروف، بطل العالم في الشطرنج، على يد الحاسوب الفائق ديب بلو الذي صنعته شركة اي بي ام توقعت الصحف تراجعا محترما للذكاء البشري امام الالات الالكترونية. ومع ذلك فان الحماس الذي ابدته شركة اي بي.ام في تنظيم وتمويل ذلك اللقاء لم يكن مجرد حماس طارىء في مسيرتها وفلسفتها

ففي بحثها الدائم عن منتجات معلوماتية قابلة للتسويق، كانت الشركة تامل في اثبات البرهان على قدرتها على تنظيم حدث معقد يستهدف شريحة ضخمة من الجمهور. على شبكة الانترنت. وفي الواقع، استطاعت شركة المعلوماتية من خلال هذه الفرصة التي خلقتها لنفسها ان تغطي «الشبكة» بحملة دعائية هائلة لم تشهد لها شاشة الانترنت مثيلا. فقد نصبت على ٥٠ موقعا في الانترنت لوحات خاصة بالحدث كانت تتلالأ فيها جميعا راياتها الاعلانية. ووضعت في المشهد رقعة شطرنج مرسومة كانت قطع الشطرنج تتحرك فيها طبقا لتحركها امام المتنافسين.

وتلبية للطلب الشديد من قبل المتصلين بالشركة وضعت هذه الخدمة على شاشة حاسوب فائق اخر من نفس نوع ديب بلو تلقي استفسارات من ٤ ملايين شخص من ١٠٦ بلدان مختلفة اثناء فترة المباراة، وخلال الجولة الاخيرة وحدها دخل في الواقع مباشرة حوالي ٤٢٠٠٠ زائر. وبذلك اثبتت اي.بي.ام ان حدثا يبث على الانترنت يمكن ان يجمع حوله «جمهورا مساويا لاي برنامج جيد في قناة تلفزية كبلية».

مثل هذه المآثر تستهدف بشكل اساسي صناعة الاعلانات والدعاية التي تخصص الجزء الاكبر من استثماراتها على الانترنت في خلق خدمات للالعاب. ومن بين المعنيين بهذه الخدمات «منطقة العاب» تابعة لمايكروسوفت تجتذب ٢٠٠ الف مستخدم بصورة دائمة، كما ان محطة اذاعة «اوديونت» التي تبث عبر الانترنت، استطاعت ان تقدم البرنامج «سوبر بول» (وهو نهائي بطولة كرة القدم الامريكية) بكامله وبجميع مبارياته وبثلاث لغات. استمع اليه حوالي ٥٠٠ الف شخص. ولذا فان خبراء التسويق قد خاضوا في هذه السوق دون ان ينتظروا تحليل اثار مباراة الشطرنج التي نظمتها شركة اي.بي.ام وهو حدث يعتبر نموذجا للخدمات المستقبلية المتكاملة التي يتصورها المعلنون. كانت جانبية هذه التجديدات اكبر من الاعلانات الكلاسيكية المتواصلة ومواقع الشبكة الهادفة الى تقديم الدعم لهذه الاعلانات والتي كانت عرفت بعض الفشل في الاشهر السابقة وكان الانفاق على الاعلانات تلك لم يتجاوز ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٦ ولم تكن تتماشى مع مؤشرات النمو المنتظر.

وحاولت الصحافة تلمس اسباب ذلك، فقالت مثلا: ان الدعاية في الانترنت قد تكون مقتصرة الى حد بعيد على شركات المعلوماتية، وقد يكون السبب هو غياب معدل «اللمعان» على لوحات الدعاية الضئيل جدا - وهي شواهد على عدم توفر حماس لدى مستخدمي الانترنت لزيارة مواقع المعلنين. وشبه بعضهم البحث عن صفقات تجارية في الانترنت «بترك بطاقة زيارتك فوق احد ارصفة حي منهاتن اثناء ساعات الازدحام: مما يعني ان لا احد ينتبه الى وجودك، وان الاشخاص القليلين الذين ينتبهون لبطاقتك ليسوا هم الزبائن الذين ترغب بهم». مثل هذه الملاحظات تفتح العيون دون شك على دروب الميدان. ولكنها لا تعني انهيار الدعاية الاعلانية باعتبارها احد الوسائل الرئيسة لتمويل الشبكة.

ان الموقع المستاجر ليس سوى الجزء الظاهر من جبل الجليد الذي هو الدعاية التجارية فوق الانترنت. وقد ادركت الاف الشركات التجارية انها «لن تنجح في زرع نفسها لمدة طويلة في الانترنت من خلال الدخول بين محتوى الموقع وجمهوره». وكانت هذه الشركات انفقت خلال السنوات الثلاث الماضية مليارات الدولارات لاقامة مواقع كاملة بهدف «ان تصبح هدفاً لذاتها». وتضاعفت مواقع المعلنين انفسهم على الشبكة، غير ان الحماس القليل الذي تبديه الشركات نحو شراء فضاءات خاصة بها لا تعكس قلة اهتمام لدى المعلنين بقدر ما هي الحرية المتاحة لهم لايجاد مواقع محددة يستخدمها مستعملو الانترنت.

يقول رئيس شركة يونيليفر ان «كل رهان لسلعة ما يكمن في خلق علاقة طويلة المدى مع الزبون، وليست الدعاية الاعلانية سوى وسيلة للقيام حوار مع هذا الزبون - وهي الوسيلة الاكثر كلفة التي اخترعناها حتى الان».

مثل هذه الكفاءة يمكن ان يتخطاها توسع كبير في طريقة التسوق المباشر الذي تعد به الانترنت. اي استهداف المستهلكين من خلال قوائم كشف بمشترياتهم واختياراتهم للوسيلة الخاصة بذلك. ويستطيع مصنعو المواد الاستهلاكية ان يهيئوا مواقع لانفسهم في الشبكة تسمح لهم باقامة علاقات جديدة مع المستهلكين «والتحدث بشكل متواصل مع اي زبون يرغب في ذلك».

ان النتيجة الاولى للاستثمار الاعلاني في «صيغة العلامة التجارية» هذه هي فصم الروابط القائمة حتى الان بين هذه العلامات والوسائط الفرعية. ويبقى الفضاء السبراني بدوره مسرحا للممارسات المألوفة في ميدان الاعلام الكلاسيكي. هذا، وسوف تجبر الاعلانات المتجمعة في المواقع الاكثر تلقيا للاستشارات في الشبكة بعض المواقع الاقل تقبلا لمثل هذه الاستشارات الى الاغلاق. زيادة على ذلك، وكما فعل التجار في المتاحف ولوق الاوركسترا ومحطات الاذاعة العامة، وتقريباً مع جميع ما يجتذب الجمهور المستهدف، يضع رجال الاعمال الجدد هذه المواقع غير التجارية في قائمة متاجراتهم. من ذلك مثلا، ان صاحب مكتبات امازون اقام روابط مع اكثر من ٨ الاف موقع كانت سابقا مستقلة ليحول اليها عمولة عن رقم المبيعات الذي يجنيه.

ان محاولات المعلنين للاندماج في الشبكة لم ينسهم حاجتهم الدائمة الى جمهور معين. وقد ترجمت هذه الحاجة في الشكل المتعاظم «للمجموعات» اي احياء سكانية حقيقية من «مواطنين» مقيمين، اكثر منها فضاء مرتحلين يصعب استغلال ترددهم القصير على المواقع وقد قامت شركات نابيسكو وبيبسي كولا وكيلوكز، من بين شركات اخرى، بتطوير مواقع العاب بهدف التقاط الزائرين «العرضيين» وتقدم التكنولوجيا المتقدمة لهذه الشركات اساليب تجارية جديدة من مثل برامج روبوطية يمكن ان تقوم بحوار تجاري للبيع على شكل مناقشات تملأ الاعلانات خلالها الشاشة الامر الذي يسمح للمستخدم النظر اليها قبل ان يحصل على المحتوى الموعود.

غير ان استخدام الانترنت كاداة «لعلاقات تسويقية» له انعكاساته العميقة فكثيرا ما يتردد في مجال التنافس ان الانترنت وسيلة مستقبلية للجماهير عامة لن تحول مشاركة «الناس جميعا» فيها، ولكنه زعم بعيد عن الحقيقة، ذلك انه من خلال اعادة تشكل مجمل النظام الاعلامي، فان الانترنت ستحول الهيكل «الجماهيري» الى هدف «طبقي».

لقد تخلى المصنعون الكبار منذ مدة طويلة عن منطق بيع سلعة وحيدة في سوق البيع بالجملة، ولذا تحولت ممارساتهم الاعلانية خلال العقود الاخيرة نحو القنوات الاعلامية الجديدة التي تطمع في بعض اجزاء من السوق المقسمة بعناية، علما بان الوصول الى زبائن هامين نسبيا هو في حد ذاته دليل على النجاح. وقد حققت الاعلانات في القنوات الهرتزية ارباحا عالية بلغ معدلها ٨ .١٢٪ بين سنتي ١٩٩٣ و١٩٩٥ برقم مبيعات وصل الى ١٣ مليار دولار. ولكن هذه الفترة نفسها شهدت ضعف هذا المعدل في نفقات الدعاية الاعلانية، على شبكات التلفزيون الكبلي (٧ .٢٦٪ ومبالغ وصلت الى ٥ .٤ مليار دولار) كما ان وسائل التسويق المباشر عرفت نموا لا مثيل له بل ان مصنعي المنتجات الاكثر بساطة كالصابون والاسبرين باتوا منذ الان يتصرفون كما لو ان عهد قنوات التوزيع الوحيدة الخاصة بالجمهور المحلي قد بلغت مرحلة النضج والكمال.

ان تعبير «السكاني» الذي يعني الاهتمام الثنائي الذي يحمله المعلنون تجاه المستهلكين المستهدفين وتجاه تجزؤ الاسواق، يمكن ان يدل على تبدل الواقع في ميدان الاستهلاك مبدأ المساواة التمثيلية، ومع ذلك، ولما كان السوق لا يرضي كل الاذواق الشخصية، لم تعد ممارسات التسويق «السكاني» ذات طابع تعددي، فتزرع افراد مجتمع ما لا يسمح باي حال من الاحوال باجراء ابحاث مساوية في ذلك المجتمع.

من جهة اولى، يختار المعلنون ويمولون المحتويات التي تستطيع ان تمنحهم فرصة الوصول الى الزبائن المرغوب فيهم. ومن جهة ثانية وكما بينه المحلل جوزيف توزو كلما ارتفعت عائدات مجموعة اجتماعية، كلما توسعت التجزئة التي تخضع لها هذه المجموعة، وهكذا، فان توزع الثروات غير المتساوي تواكبه ممارسات اعلانية متنوعة في الساحة الاعلامية، واخذا بالعلم بالحتميات الاجتماعية في فترة من اللامساواة المتنامية فان شركات مثل اي.تي.اند تي وديزني، وجنرال موتورز، تتبنى خططا «للتسويق على مستويين» تستقطب بشكل حر منتجات وقوائم بيع بطريقة تخلق «امريكتين مختلفتين» امريكا الاغنياء وامريكا الفقراء.

في اطار تركيبها الحالي لا تبسط الانترنت جناحها الا على جانب واحد من الهيكل الاجتماعي، وليس هناك تفاعل في المجتمع الامريكي يمكن ان يؤدي الى تطوير طريقة شاملة للوصول الى الانترنت، ثم ان الهوة سوف تزداد اتساعا مع ما تقدمه وسائل الاعلام المتعددة في المستقبل، وما تتطلبه من ارتباطات «مرتفعة التكاليف». ان سوق الحاسوب المنزلي الذي يعتمد عليه الوصول الى الانترنت قد غطى هذا العام ٣٧٪ من البيوت الامريكية بزيادة ٢٪ مقارنة بالعام الماضي، ولكن «المسافة الرقمية» اتسعت بعد بين مستخدمي الانترنت وهم في غالبيتهم من الرجال البيض والاغنياء والمتعلمين، وبين غيرهم من غير مستعملي الانترنت، وبعيدا عن ان تكون هذه الحصرية الاجتماعية مجرد ورقة رابحة في نظر مصنعي المواد الاستهلاكية، فانها تفرض تطوير وسيلة اعلامية يمكن ان تسمح بتحقيق تجزئة الجماهير كلها.

وهكذا باتت خدمات اجهزة الاعلام المتداولة عبر شبكة الانترنت حافزا للتجار يعتبرونها وسيلة جديدة من وسائل البيع، كما ان المعلنين يعرضون سلعتهم في هذه الشبكة ويتعلمون شيئا فشيئاً كيف يستخدمون قدراتها التي لا تضاهى على اجتذاب المستهلكين، وخلق علاقات عميقة مع الماركات التجارية وتحليل رغبات الجماهير، وذلك للوصول الى مستوى جديد بشكل جذري لاشراك زبائنهم المفضلين على مستوى العالم اجمع. ■

لوموند ديبلوماتيك

إسلاميات

المــــال مالنـــا

بقلم حمزة الفقير

يعتبر المال من اهم مقومات الحياة، لا بل هو العنصر الذي يغذيها لتبقى، لذلك اعتبره الاسلام واحدا من الاصول الخمسة الواجب المحافظة عليها وهي الدين، والنفس، والمال، والعرض، والوطن، وذهب الاسلام مدى ابعد من ذلك عندما اعتبر ان من قتل دون ماله فهو شهيد، ويقسم المال بالنسبة الى حيازته الى قسمين:

أ – المال الخاص: وهو ما يملكه الافراد ويختص بمن يملكه، وله الحرية في التعامل معه ولكن وفق الضوابط الشرعية التي وضعها الاسلام، فالزكاة فيه واجبة اذا بلغ النصاب وهي حق للفقراء والمساكين وليست منة او تفضلاً. والتبذير والاسراف فيه امر مذموم، والتعامل الربوي فيه امر محرم، وانفاقه في وجوه الحرام امر لا يجوز، واكتنازه يؤدي الى العذاب يوم القيامة، والعمل فيه بما يتوافق مع احكام الشريعة هو المطلوب. فاذا لم يحسن المرء التصرف بامواله اعتبر سفيهاً، يحجر عليه، اي توضع امواله تحت تصرف القاضي لينفق عليه وفق حاجاته.

ب – المال العام: وهو المال الذي تملكه الامة بمجموعها وليس ملكاً لواحد بعينه، والتعامل فيه يكون بتفويض من الشارع للحاكم يتصرف فيه وفق مصالح الامة ومتطلباتها، ولقد وضع الشرع الحنيف الضوابط الشرعية للانفاق، والوجوه التي يجوز للامام ان ينفقها فيها، وراعى في ذلك كله ما يسمى «بمصلحة الامة». ولا يجوز لاي كان ان يتصرف بالمال العام وفق اهوائه وشهواته ونزواته ورغباته، وينصب من نفسه وصياً على اموال الامة، بل لا بد من التخطيط السليم للانفاق السليم وللمحافظة على مقدرات الامة وممتلكاتها ومكتسباتها.

ودعونا نلقي نظرة على اموال الامة العامة لنرى الصورة التي ينفق فيها وماذا يصنع بها:

١– وقوع اموال الامة في ايدي فئة معينة من الناس لا يتعداهم الى غيرهم وهي فئة الحكام والاغنياء يتوارثونها جيلاً بعد جيل، فالحكام يوفرون الامان والتشريعات اللازمة للمحافظة على ابقاء المال في ايديهم، والاغنياء يطلبون من الحكام سن التشريعات التي تؤدي الى انتفاخ جيوبهم مقابل ان تصل رشاويهم لمن يسير في ركبهم ويركض وراء شهواتهم، وهكذا تضمن الفئتان ان يبقى المال متداولا بينهما فقط، واما غيرهما فهم عبيد في مزارع السادة يكدحون ويعملون ولا يملكون من المال شيئا، يموت واحدهم وشهوته في نفسه لا يجد من المال ما يسد رمقه.

ولقد جاءت الاحاديث النبوية الشريفة لتصور لنا واقع الحال الذي نعيشه، قال صلى الله عليه وسلم «اذا فعلت امتي خمس عشرة خصلة حل بها البلاء، فقيل وما هن يا رسول الله، قال: اذا كان المغنم دولا ... قال صاحب الاشاعة ومعنى دولا، اذا اختص الاغنياء واصحاب المناصب بالمال ومنعوا عنها مستحقيها، اليست هذه هي حقيقة امتلاك المال في هذا الزمان؟!

وعن ابي هريرة – رضي الله عنه – قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «كيف انتم وائمة من بعدي يستأثرون هذا الفيء»، ومعنى يستأثرون اي يحوزونه الى خزائنهم ويتصرفون فيه وفق ما يريدون دون حسيب او رقيب.

٢– تعتبر هذه الفئة ان الاموال العامة لها، فيحق لها التصرف فيها وكأنها مكتسبات شخصية لهم وميراث توارثوه عن ابائهم واجدادهم فهم الذين يخططون، وينظرون، ويشرعون، وينفذون، ويعينون، ويقيلون، ويطرحون من العطاءات ما يشاءون، ويجب على بقية افراد الشعب ان يعترفوا بعبقريتهم، وان يقروا بانهم شعب غبي لا يحسن التصرف في الاموال لو وضعت بين يديه، ولا يحق لاي شخص محاسبتهم فواجبه فقط ان يصفق لارباب العقول النيرة، والبصائر المستنيرة، الذين يكدحون صبحاً ومساء ليؤمنوا له رغيف الخبز المغموس بالذل والمهانة.

قال صلى الله عليه وسلم «سيكون عليكم ائمة يملكون ارزاقكم يحدثونكم فيكذبون، ويعملون فيسيئون العمل، لا يرضون منكم حتى تحسنوا قبيحهم، وتصدقوا كذبهم».

٣– ستتصرف هذه الفئة باموال الامة وفق اهوائها، فمن سار في ركبهم وزين قبيحهم اعطوه، ومن خالفهم وبين معايبهم منعوه، فهم اساتذة يعلمون الناس النفاق والرياء، ويقولون بان المال لهم، ولا ادري من الذي اعطى هذه الفئة صكاً تعتبر بموجبه اموال الامة ومقدراتها ملكاً شخصياً لهم، فهم السادة وغيرهم العبيد يعيشون على فتاتهم وبقايا موائدهم وما يرمونه لهم.

قال صلى الله عليه وسلم «لا تزالون بخير ما لم يكن عليكم امراء، لا يرون لكم حقاً الا اذا شاءوا».

٤– ان وقوع المال في ايدي هذه الفئة سيؤدي الى اختلاف في المعيشة، فهناك فئة تعيش في ترف وسرف ونعيم وبذخ وتبذير، سيارات فارهة، توزع كلحم الضحايا على المصفقين، ومقاعد وثيرة، وقصور شامخة، ومآدب زاخرة، ليلة واحد منهم من لياليه الحمراء، او مياومة مسافر منهم تكفي لاطعام الاف الافواه الجائعة.

هذه الفئة فئة بطونية متكرشة لا يهمها الا اشباع شهواتها ونزواتها لذلك تجد افكارها مخالفة لافكار الامة، واخلاقها مخالفة لاخلاق الامة.

ويقابل هذه الفئة، فئة فقرها مدقع، وبيوتها متداعية حقيرة، وبطونها جوعى خالية، وعيونها حائرة، افواج من الرجال والنساء والصبيان يعمل احدهم ليل نهار من اجل قرص او فلس ولا يجده الا بشق النفس.

٥– هذه الفئة ستسيج نفسها بمجموعة قوانين تسهل لها السيطرة على هذه الاموال، وتمنع الاخرين من محاسبتها.

عن ابي قبيل عن معاوية انه صعد المنبر يوم الجمعة فقال في خطبته «انما المال مالنا والفيء فيئنا فمن شئنا اعطيناه ومن شئنا منعناه، فلم يجبه احد، فلما كان في الجمعة الثانية، قال مثل ذلك، فلم يجبه احد، فلما كان في الجمعة الثالثة، قال مقالته، فقام اليه رجل ممن حضر المسجد فقال كلا انما المال مالنا والفيء فيئنا فمن حال بيننا وبينه حاكمناه الى الله باسيافنا. فنزل معاوية فارسل الى الرجل فادخله فقال القوم هلك الرجل، ثم دخل الناس فوجدوا الرجل معه على السرير، فقال معاوية للناس، ان هذا الرجل احياني احياه الله، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «سيكون بعدي أمراء يقولون ولا يرد عليهم يتقاحمون في النار كما تتقاحم القردة واني تكلمت اول جمعة فلم يرد عليّ احد فخشيت ان اكون منهم، ثم تكلمت في الجمعة الثانية فلم يرد عليّ احد فقلت في نفسي أني من القوم، ثم تكلمت في الجمعة الثالثة فقام هذا الرجل فرد عليّ فاحياني احياه الله.

هل في شعوبنا من يرد الحياة الى أموات الضمائر؟!

وهل أموات الضمائر يحبون ان يكون في الشعوب من يرد عليهم حتى لا يتقحمون في النار؟! أم انهم «طوبوا» النار باسمهم. ■

من للفساد ؟

● محمود الحياري

كانت الصحافة دوماً تسعى لكشف مواطن الفساد والحديث عنه رغم انها مسؤولية كبيرة تقع على عاتق الصحافة والصحفيين وكانت تتعرض لضغوط كبيرة احياناً من بعض اطراف الفساد الذين كانوا يسلطون سيوفهم على رقاب الصحفيين والصحافة ويتهمونها بالعمالة وانها مدفوعة وتعمل لصالح جهات خارجية طبعاً يأتي هذا الاتهام بعد الاشارة لموطن من مواطن الفساد الخطيرة وقد تحملت الصحافة هذه الافتراءات وكانت تدفع ثمن انتمائها للأردن وانجازاته وسعيها الدائم للحفاظ على هذه الانجازات وصونها من كل عابث وساهمت الصحافة ايضاً في التنبيه من الخطر الذي ينجم عن ضعاف النفوس والذين تسول لهم انفسهم العبث بأمن الاردن وسعت دوماً للتعاون مع كافة الأجهزة المعنية لحماية الأردن بالاشارة إلى مواطن الفساد ؟ اما وان هناك قانونا قادما اجمع على تسميته الكثيرون بانه قانون تكميم الأفواه ويعتبر ردة عن الديمقراطية وعودة للعرفية الضيقة التي لا تحمي وطنا ولا تساهم في البناء والتقدم وعلى العكس من ذلك فان العقلية العرفية تقدم صورة سيئة عن الاردن الذي كنا نرفع شعاراً فيه دوماً اننا نسعى لأن يكون النموذج الذي يحتذى به في المنطقة فبعد القانون المشؤوم أي نموذج نقدم ؟!! ومن سيبقى للفساد بعد تغييب الصحافة أننا لا ننكر دور القضاء الذي هو المعقل الوحيد الباقي ولكننا سمعنا الكثير من قضاة سابقين ان هناك تدخلاً حتى في السلطة القضائية وشئونها إذا ما عرفنا أن هناك عدداً من القضايا التي تنظر في المحاكم تأخذ مدة طويلة حتى يبت فيها ونشك أن هذه المماطلة ناتجة عن ضغط من بعض المتنفذين وعلى سبيل المثال هناك قضية للمدعوة ابتهاج أبو رشيد تسلم أوراقها اربعة مدعين عامين غير انه لم يبت فيها او بالأصح لا يوجد من يرغب في الكشف عن شركائها فكلما تحركت هذه القضية ويقوم باستلام أوراقها مدع عام جديد لا يستمر في اجراءات طلب الشهود والأطراف في القضية وكأنهم من الذين نخشى من تسليط سيوفهم على رقاب الصحافة ويمارسون نفس الضغط على السلطة القضائية وهذا ما نخشاه أن يتم بالاعتداء على الصحافة والتدخل في القضاء الذي يعتبر الضمان الوحيد للعيش بحرية وكرامة في وطن ليس كباقي الأوطان ومع كل هذا فان للأردن شعبا يحميه. ■

مساهمة من ابراهيم قرعان

الصّنــــد

● محمد باجس المجالي

الصّند، هو رمز: صندوق النقد الدولي .. عرّاب (عصرنة) الاستعمار ... الذي شلّ العالم المتخلف المرزوء (بالقروض) الدولية الاستهلاكية التي يغتصبها عملاء – تطويب – العالم الثالث مزرعة لامريكا ... واذيالها من ممولي صندوق النقد الدولي وعملائهم اقزام (الفساد) المحصن الذي اغرق خزينة الاردن .. في دين المليارات (المشبوهة) ... التي فضحها مباشرة على الهواء وزير تجارة امريكا (ممثلها) لدى مؤتمر قمة عمان الاقتصادي: مؤكدا تحقق امريكا من (افتعال) قراصنة الاردن لاغراق خزينته في دين المليارات، ليصار الى اغتصابها وتهريبها لتودع في بنوك الخارج لحساب اولئك اللصوص!!

والصّند ... سلف ان شكل حكومة (فعل) وليس ظلا في الاردن ... برئاسة مندوبه «المستر» كريستشن بيترسون وعضوية كلا من السيدة ريما خلف والسيد زياد فريز والسيد احمد مصطفى مندوب البنك المركزي... ثم فرض ذلك (المستر) على حكومة الشكل في الاردن – كارثة – تسخير صناديق الادخار لخلاف ما شرّعت اساسا لاجله ... وذلك بقانون ... وضعه المستر تشالز ثارب ... وترجمه وليد عصفور ... ونقحه المحامي ثامر عبيدات.

وذلك تقنيا (التكبيد) الاردن: تمويل توطين اللاجئين والنازحين المقيمين والوافدين الذين سيتم استقبالهم ... من فلسطين ولبنان والعراق ووسوريا – تدشينا للوطن البديل – او تحقيقاً للاتحاد المفخخ الذي (وسوس) به شارون لصنيعته بديل عرفات – الخ – من مضاعفات ارتجال مشروع قانون الادخار ... الذي (أجج) عاصفة سرعان ما احتوتها الحكومة ... بتعليق ذلك المشروع: مؤقتا.

ما ورد انفا مشروع فذلكة مبسترة لتغول هيمنة – الصند – محليا؛ هيمنة افرخت باكورة تفكيك القطاع العام – توطئة لما هو اسوأ – من محصلة ارتجال زج الاردن عشوائيا في – تيه – الراسمالية الكوكبية الموجزة بالعولمة ... والموطأ لاستعمارها بكارثة الخصخصة المشبوهة ... الباكورة التي تستهدف تفكيك القطاع العام ... تمهيدا لسواه!!

الباكورة التي وضعت الاردن تحت رزء واعباء الغاء دعم كفاف الرعايا وفرض شتى الضرائب على الكادحين المسحوقين ... التي فاق اجمالها ١٠٠٨ مليون دينار ... تبدد استهلاكيا على الوزارات والسفارات التي ينوف تعدادها على اضعاف اضعاف عددها – لدى – امريكا: قطب العالم ... وعلى المؤسسات الاستعراضية – التي استنفذت اغراضها – بحكم بصم صك اذعان وادي عربة ... وحديثا تجميد قانون التجنيد والتعبئة ... ثم هدرها على الهبات والاسفار الدورية (الاسطورية) على مدار السنة وتكاليف الانتقال الفلكية ... والمياومات المذهلة ... وتكلفة الدعوات والندوات والمؤتمرات الاستعراضية ... فضلا عن – فخفخة – التنافس في امتطاء سيارات (الشبح) ... واستيراد افخم الاثاث ... واشادة الصروح الخرافية في اخصب الاراضي ... التي صحّرتها زراعة جبال الخراسانة وخذلها – الغاء – قانون التعامل مع "اسرائيل" ... الذي افشى التسابق بين عملاء السمسرة على بيع الاراضي – مباشرة او مداورة – لليهود.

١٠٠٨ مليون دينار سنويا ... تغتصب ضرائب من غلابا الرعايا المظلومين ... مقابل (تقزيم) ضريبة الدخل وسواها التوجيهة على طواغيت الفساد المحصن (مباركة) لانراطهم في ابتزاز سذاجة شغيلة القطاعين .. وان ابشع تلك الضرائب .. التي فرضها ذلك – الصند – واعتذرت حكومات عدة عن تشريعها .. حتى استمراتها – حكومة قمع جياع الجنوب بالرصاص هي (ضريبة الخبز) التي لم تكتف تلك الحكومة بفرضها بمعدلها الفوقي بل سعّرت معدلها .. تاجيجا لاثمان كفاف سواد الشعب ... كما رفعت اسعار المحروقات الزراعية، المبيدات، والاعلاف ... وغالت في رفع تعريفة مياه الري، اغتيالا للزراعة بتبوير الارض ... ليصار الى ارخاصها: للبيع البخس: للصهاينة – رؤوسا واذيالا – وتقزيم جمارك السلع الاجنبية ... اغتيالا للصناعة الشادية ... العاجزة سلعها – بدون حماية جمركية – عن منافسة مثيلاتها من السلع الدخيلة .. ولهذا .. اقفلت عدة مصانع وهاجرت اخرى لمصر وسواها .

والصّند هو فيلسوف التخاصية المشبوهة .. المرتجلة شروعا في تفكيك القطاع العام – محليا – تمهيدا لما هو اخطر ... واستلاب الاقتصاد الشادي ... باغتيال الزراعة والصناعة على النحو المجمل انفا ... وجعل العقبة مدينة حرة توسيعاً لضيق مساحة ايلات "الاسرائيلية" ... واغتيالا للعائدات الفلكية التي يجنيها ابناء الجنوب ... اجور نقل لوازم العراق .. وخدمات تجارية شتى.

ان الاصرار على حشر سواد الشعب دون خط الفقر: بتصعيد الضرائب المتفاقمة .. وحرمانه من ابسط الخدمات الحيوية باقل كلفة هو ارهاق تجلى بتكبيد – الغلابا – نفقات اضافية للحصول على الخدمة التي كانت توفرها مؤسسة الاتصالات – بشكل افضل – والتي ارغموا مرحلياً على استجدائها من الشركة البديلة ... بمعاناة الاسى وثمن فادح ... (لهو) ارتجال غير مبرر ... وبخاصة الدخول في متاهة الشريك الاستراتيجي (معول) هدم الاقتصاد الوطني ... المدمر حيثما تواجد ... والرهان على كارثة مثل «كارثة» نمور اسيا.

كانت مؤسسة الاتصالات ... ناجحة جدا ... ترفد الخزينة المكدورة سنويا بمئات ملايين الدنانير ... التي كانت تستثمر محليا ... لماذا (خُصخصت) ... حرمانا للشعب من خدمة حيوية جيدة ... وللخزينة من مورد مجز؟!... لماذا لم تخصخص المؤسسة المتعثرة ... شركة الطيران – مثلا – التي افلسها (تراكم) الاغتصاب المفضوح ... الذي مسخ محكوماً فاراً ... الى صاحب شركة طيران في لندن ... يمتلك ثلاثين طائرة – بوينج – ونجله شركة طيران الخدمة السريعة المرونة بـARAMEX ... ذلك الفار من حكم اعدام في لبنان ... الذي كان يستعطي (قوته) من مدير تلك الشركة الناجحة – قديما – السيد المهندس عبدالغني ابوقورة ... ثم بقدرة خارقة (حل) مكان ذلك السيد ... ليغتصب تلك الشركة ... وإذ حاول انظف رؤساء الحكومات (محاسبة) ذلك اللص اقيل دولته.

وعلى هامش خصخصة مؤسسة الاتصالات الناجحة، لماذا ترتجل راهناً (خصخصة) ٢٣٪ من اسهم شركة الاسمنت الناجحة جدا لشريك استراتيجي مشبوه اخر ... بذرائع تدحضها نجاعة ادارة هذه الشركة التي مكنتها من الفوز بشرف بشهادة (الايزو) المرقومة ٩٠٠٢ لجودة الانتاج والتسويق .. وشهادة الايزو المرقومة ١٤٠٠١ (اشادة) بنظام الادارة والبيئة.

وباختصار ان اللجوء (كيفيا) لاستدراج – اخطار – الشريك الاستراتيجي (الاجنبي) عن طريق الاستثمار غير المباشر (اي) طريق السماح له بشراء اسهم او حصص من الاصول هو: (ارتجال) غاية في الخطورة – غير المحسوبة العواقب الكارثية – التي دمرت المكسيك ... وافرخت مأسي دول جنوب شرق اسيا ... فضلا عن انعدام الدليل ... لمسوغ واحد يبرر التعامل مع الشريك الاستراتيجي الاجنبي المشبوه.

وختاما يرد التنويه بان وكيل (الصّند) عراب اغتيال الزراعة والصناعة – وتفكيك القطاع العام تمهيدا لما هو اخطر ... (المستر) المومى، انفا الى رئاسته – محليا – حكومة فعل لا ظل او شكل ... المستر الذي افرط في وصف التفاوض مع المصريين بانه عسير جدا وشاق وقد اسرف في الاشادة بالمفاوضات مع «المسؤولين» المحليين: بما حرفه (ليس لنا مشاكل مع الاردنيين ... انهم يوافقون – مسبقا – على – كل – ما نطلبه منهم ... ثم استطرد قائلا: الاردني لطيف ... انيق – بارع – في اختيار المطاعم ذات الاطباق الشهية)

وحكيم "اسرائيل" وقائدها الاصل «بن غوريون» ... مؤسس الجامعة العبرية ... عندما خرّج فوجها الاول ... قال: اسمعوا ايها السادة .. ما خُلق شعب بني "اسرائيل"؛ الا ليسود هذه المنطقة ... وما خُلق – هؤلاء – الاعراب الا «لتمتطوهم» ... عليكم .. ان تزوجوا اجمل فتياتكم – لحكامهم – لان اليهودي هو – «ابن» – اليهودية ... ومستر امريكا (كلينتون) ... امس في المانيا: قال «من يوقظ "اسرائيل" ... من يمنعها من قتل – عملية – السلام»!!.

اما الهدف الوحيد من ايراد الاقوال هذه: فهو (ترويض) سعار الهرولة – محليا – نحو مصانعة غدر همجية «اليهود» اعداء الخالق والخلق. ■

سليمان ... والبرامكة

اسقاط الضوء على فترة زمنية من تراث التاريخ الاسلامي، تمثل رمزا لعدم الاستقرار وحالة العداء الدائم بين عامة الشعب وحفنة المتحكمين بارزاقه، للاستدلال من خلالها على الزمن الردئ الذي نعيش «هو في مصلحة الحاكم والمتحكم والمحكوم. ففترة علو البرامكة جاءت في زمن كانت فيه الدولة الاسلامية قوية، على العكس من حالنا هذا المتردي، ومع ذلك فاننا لا بد من ان نشير الى ما جاء في هذه الفترة من تسلسل مثير للاحداث، ادى الى نهاية تراجيدية لن ينساها التاريخ لمجموعة من الدخلاء العملاء المتحكمين بارزاق العباد، تلك النهاية التي ساقتها مجموعة من الاسباب المختلفة حيث اصبح هؤلاء في ذلك الزمن من الجاه وتعاظم النفوذ كالاعلام واصبح لهم، في كل مكان لواء ينتظر الناس منه الرحمة ويعلقون عليه الامال، مما اوغر صدر حاكمهم عليهم بعد ان كثر خصومهم في بلاد كثر فيها ظلمهم وانبساط نفوذهم واستئثارهم بكل ممتلكات الدولة وحصرها في اقاربهم واتباعهم.

هذه النهاية لهذه الفئة المتسلطة جاءت بعد فترة كانوا فيها هم اهل المشورة وهم اهل السلطة الا انهم غالوا في استخدامها تجاه ابناء الامة في تلك الفترة فاوقعهم الله في شر اعمالهم.

وفي كل فترة من فترات هذا التاريخ المتلاحقة، هنالك برامكة، وإن اختلفت التسمية، يعيثون فسادا في الارض ويمدهم الله في طغيانهم الى ان يقعوا شر وقعة، فيهم وبمثلهم من برامكة العصر قال تعالى (وضرب الله مثلا قرية كانت امنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بانعم الله فاذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون).

اما برامكة العصر والذين يدعون انهم يملكون الاردن بكل مقاديره وامكاناته من يعتقدون انهم اصحاب الحق في كل ما فيه، على العكس من غيرهم، الذين سخروا كل اجهزة الديمقراطية بكل دقائقها لقتلها في مرحلة مخاضها، كهنة السياسة والاقتصاد والامن الاجتماعي، الذين فاق نفوذهم وثروتهم حدا لا يوصف، اعتقدوا انهم لا يمكن ان يكونوا في موقع النقد والمسائلة وان باستطاعتهم ان يزيلوا من طريقهم اية شخصية مهما كانت من خلال اتباعهم والمرعهم في المواقع العامة فراحوا يشهروا اسلحتهم بكل انواعها في وجوه الاحرار من هذه الامة، فكأنما يعيد التاريخ نفسه من جديد. هؤلاء ساءهم ان يكون هنالك من ينبري بقلمه ليدق ناقوس الخطر الداهم ويحاول كشفهم وتعرية مخططاتهم وممارساتهم السيئة تجاه مؤسسات الوطن وشعبه وكشف الزور الذي يلف مواقعهم التي ارتقوا اليها بالقوة الانتهازية في زمن الضعف وتحكم راس المال.

ان الفترة البرامكية الحديثة التي نعيش بكل ما فيها من استبداد ونفوذ مطلق لا يمكن ان تقف عائقاً امام سلطة العقل والتنوير، ففي كل العصور التي انقضت كان العقل الوطني الحر في صراع مباشر مع قوى الظلام وجلاديها تلك القوى الخفاشية التي تستشري الان في كل الاجساد القطرية على مساحة هذا الوطن الكبير الممتد حزنا من المحيط الى الخليج. فالذي يدق ناقوس الخطر كما اسلفنا لقادة البيعة والارتهان لقادة التطبيع والاذعان لاصحاب راس المال التابع المهان، الذين يملكون مركز القرار المتحكم في اقتصاد الوطن، هذه الحفنة من اللاشرفاء، الذين يمرون مرور اللئام، من هذا الوطن الطيب اهله، يمرون كالغزاة ينهبون يخربون يسلخون كل شيء من اصله لكي يواكب مصالحهم فان طاب لهم امرهم استقروا على رؤوس ممالكهم، وان لم، فكما يقول المثل «كل في دار اصحابه». ليس في هذا البلد ما يخسرونه، اموالهم في بنوك سويسرا وقصورهم على القمر، هؤلاء هم الغرباء المرعبين شرايين الماسونية والصهيونية يتحكمون باقواتنا ويسحقون امالنا هم من يزيدون احتقان الطبقة العامة (الجياع) ضدهم وضد ممارساتهم، ان من يدق ناقوس الخطر ضدهم لا يمر بسلام في نظرهم، لكنه في نظر من حوله من يكنون له الاحترام، سيعود كالعنقاء. فالذين حوله على يقين تام ان اتهام الوطنيين الاحرار في اخلاقهم ليس الا فعلا برمكياً خفاشياً دبر بليل ليشهر الاساءة الى شخصية وطنية طالما حذروه وتحذر من خطرهم الدائم، محاولين اسكات قلمه الرائع المداد، والصلب العناد، وكتم فكره الحر الوقاد، لكنهم لن يستطيعوا، فابو عمر حالة ثقافية لا غنى للاردن عنها، كما انه لا غنى له عن الاردن، فله ولامثاله كل الاجلال من الاردن واهله، فليسمح لي عرار ان اقول:

تعال (الله) و(الاردن)، لا (برمك) و (الاتباع) ■

● احمد فراس الطراونة

توفيـــق النمـــري

● بقلم: عبدالله ابو رمان

هل يرتبط الفن بالواقع الاجتماعي؟ وهل ثمة علاقة بين النهوض الانتاجي والسياسي والمعرفي لاي مجتمع والارتقاء الفني فيه؟!

بلا شك، ان العلاقة وثيقة جدا، فالمزاج العام الاجتماعي يعبر عنه المجتمع باشكال عديدة، ومن ابرزها الفن، ومن ذلك نستطيع رصد التغيرات على اي مجتمع بقياس التغيرات على الاداء الفني، الذي يترجم الروح العامة فيه.

ومن هنا، نستطيع ان نلمس التغيرات التي طرات على المجتمع الاردني، فثمة فرق كبير بين مجتمع يغني في مناسباته: «نبع العساكر كارنا» وبين مجتمع يغني ويتناقل: «ابويوسف كعك بعجوة» ولا شك ان مجتمعاً انتقل بين هاتين اللغتين في الغناء، قد انتقل بالضرورة بين مراحل متعددة على الصعيد الاخلاقي والثقافي، بل والاقتصادي، واهم من ذلك السياسي.

اننا الان نحكي قصة مجتمع اندثر مع التغيرات التي مر بها، وبالتالي، لم يعد لرموزه الفنية والادبية وحتى السياسية اي وجود في ذاكرته او ذوقه.

وعند الحديث عن الفن الاردني الاصيل، يفرض اسم توفيق النمري نفسه، فهو المؤسس الحقيقي للاغنية الاردنية، وهو رائدها الاول، فلنتحدث عن الاردن من خلال توفيق النمري، فهو افضل الابواب للدخول الى وطن باسره.

● النمري واللون الاردني

اللون الاردني في الغناء لون اصيل، ارتبط تماما بالنمط الانتاجي ذي الطابع الرعوي الفلاحي الذي ساد الاردن، حتى وقت ليس بالبعيد، ومن هنا، فلهذا اللون خصوصيته التي تميزه عن سائر الالوان الغنائية، وهو ذو لهجة محلية، ليست بالبدوية المفرطة بالوعورة والجلافة ولا بالمدنية الشامية، كما ان المفردات التي ينظم من خلالها الشعراء مقطوعاتهم المغناة، هي مفردات دارجة محليا، وقد لا تكون دارجة في اي قطر عربي، كما ان عناصر التشبيه والصور الفنية في الاغنية الاردنية هي من بناء البيئة المحلية.

وقد ادرك توفيق النمري هذه الحقيقة، بلا شك، فهو وبعد ان استغرق في جمع التراث الاردني من الارياف والبوادي، حدد المشترك في الحانها ونظمها، فصاغ من خلال ذلك مجموعات من اغانيه التي نسجها على اللون الاردني، واصر على خصوصية هذا اللون، ولعل اهم الفرص التي اتيحت للنمري ولم تتح لغيره، هي فرصة منادمة عرار ومجموعة الوطنيين الاردنيين، الذين التفوا حوله في تلك الفترة، فافاد منهم معرفة بالنفس الاردني في الشعر والغناء، وتلقى منهم، كذلك، اهم عناصر اللون الاردني في الفن، فصاغها غنائياً.

ومن هذا اللون بدأ توفيق النمري يغني ويلحن، فترجم الاردن غناء عذبا استساغه كل الاردنيين وراق لهم، وفضلوه على عمالقة الغناء العربي في مصر: فالنمري معاصر لعبدالوهاب وام كلثوم، والاردنيون الذين احبوا لونه لانه يحكي حياتهم ويلخصها لهم بالاغنية، هؤلاء الاردنيون اخلصوا لهذا اللون من الغناء، وارتقوا به الى مستوى عمالقة الاغنية العربية، واقبلوا على سماع صوت النمري وحملوه، لانه حملهم وغنى باسمهم جميعا، فكانت اغنية «لوحي بطرف المنديل» اقرب الى قلوبهم من «يا جارة الوادي» لعبدالوهاب، واستعذبوا «ضمة ورد من جنينتنا» و«دخلك يا زيزفونة» اكثر من «الورد جميل» فتلك تعبر عن لونهم وهم اولى بهذا اللون.

● وصفي التل، وتوظيف الاغنية

لا يستطيع باحث او كاتب يخوض في مجال الاغنية الاردنية، ان لا يتطرق لدور وصفي التل في ازدهار الاغنية الاردنية، بل واللون الاردني، عموما، في الفن والغناء.

فوصفي، سياسي ورجل دولة من الطراز الاول، وقد ادرك بهذا الحس خطورة اللون الفني في الغناء، واهمية وجود لون اردني متاصل في قلوب المواطنين يحاكيهم من خلاله.

وقد اتجاسر قليلا فاقول: ان وصفي عُني باللون الاردني وازدهاره غنائياً في مواجهة اللون المصري الذي غزا الوطن العربي باسره، من خلال عبدالوهاب وام كلثوم وعبدالحليم وغيرهم، ولا بد هنا من ربط هذا الغزو الفني، مع شيء من التحفظ عند قول «غزو»، لا بد من ربط ذلك بالناصرية وحضورها السياسي في الوطن العربي، وخصوصا في الاردن في الفترة التي تجلت فيها الخلافات السياسية بين الاردن والجمهورية العربية المتحدة، وفي هذا المعرض، لن نعبر عن موقف سياسي او فكري تجاه تلك الفترة، ولكن كان لا بد لنا من التعريج عليها لفهم خطورة الاغنية وكيف وظفها التل في صراعه السياسي مع مصر الناصرية.

ومن هذا الباب، بدأ وصفي اثناء عمله مديرا للاذاعة، ومن ثم رئيساً للوزراء، في اظهار اللون الاردني في الغناء من خلال رعايته لظاهرة توفيق النمري، وعبده موسى، واسماعيل خضر وغيرهم، فوفر لهم الاجواء باتجاه الابداع ووفر لهم كذلك شعراء متميزين ليكتبوا لهم كلمات اغانيهم مثل رشيد زيد الكيلاني وحسني فريز وابراهيم مبيضين ... وغيرهم.

كما عني وصفي بنقل هذا اللون الى خارج الاردن، لمنافسة اللون المصري، ونقل الاردن غنائياً الى الوطن العربي، فاستقطب وديع الصافي وسميرة توفيق لغناء اللون الاردني، ونقلوه عذباً اخاذاً الى الوطن العربي فذاعت شهرتهما، بل وفي فترات لاحقة سعى وصفي لان تغني فيروز للاردن، فغنت وابدعت في غنائها.

ومع غياب مدرسة وصفي التل في الحكم، غاب اللون الاردني، فلم يعد هذا اللون حاضرا في التفكير السياسي، بعد ان غاب الرجل الذي فهم المعادلة جيداً

● النمري، والصراع مع العدو

حدثني الاستاذ النمري ذات يوم، ان ضباطا من الجيش العربي الاردني، وبعد سماعهم لاغنية «يا ابوالخير، ناولني البندقية»، بلغ بهم الطرب والنشوة ان قالوا له «عندما نسمع اغنيتك هذه نهجم على الموت»، والامر كذلك، فهذه الاغنية التي تتغنى بالجيش العربي، واخلاقه وبطولاته، هي اغنية حماسية، تؤكد على قيم البطولة والشهادة والوطنية، وهذه الاغنية تؤكد، كذلك، على صراع الوجود مع العدو الصهيوني، وحتمية النصر والتحرير، وتحرض المشاعر. البدوية الفلاحية التي يتمتع بها جيشنا العربي نحو ابادة هذا العدو الغاشم فيقول فيها مثلا:

العربان ما ترضى بالهزيمة

والبدوان هم اهل العزيمة

وفي معرض اخر يغني النمري للقدس، مؤكداً على عروبتها، وعلى تمسكنا بها، وعدم تخاذلنا تجاهها، من خلال اغنية «القدس ديرتنا» كما يغني للمدرعات ودبابات القوات المسلحة الاردنية، في اغنيته «مرحى لمدرعاتنا».

وبذلك خلّد النمري، غناء، الصراع العربي الاسرائيلي، ونقل لنا مشاعر الاردنيين تجاه عدوهم واصرارهم على طرده ومحاربته حتى النصر.

ولا شك ان هذا النمط من الغناء لعب دوراً كبيراً في مجال الحرب النفسية، فقد شحن الجنود والضباط وجدانياً ضد عدوهم، وحفّز الناس على الانضمام للجيش العربي، سعياً لمعركة التحرير.

وهذا الخطاب الغنائي ذو الطابع الفلاحي الرعوي يعادل الخطاب الغنائي الذي ساد مصر في تلك الفترة من خلال عبدالحليم وغيره والذي زامن تجليات الصراع العربي الاسرائيلي بقيادة مصر الناصرية.

● المكان، في اغنية النمري

لم يغن مطرب للمكان الاردني كما غنى توفيق النمري، بل وكانه قد قدم مسحاً لمدن الاردن وقراه وينابيعه وباديته وجباله.

فمن وادي السلط الى بئر الطي الى اربد والغور وحتى الاجفور ونهر الاردن وسائر المدن والقرى الاردنية، كل هذه الاماكن وردت باللفظ في اغنية النمري، مما اكسبها حضوراً محلياً فائقاً، وربطها بتراب هذا الوطن ونسمات هوائه بل وذرات مياهه.

وقد ذكر لي الاستاذ النمري في هذا الصدد، ان الشاعر الشعبي الشيخ رشيد زيد الكيلاني، ارسل له يخبره بانه بكى عندما سمع اغنيته «على بير الطي» لما اثارته فيه من ذكريات وشجون.

وهذه الاغنية، اضافة الى ارتباطها بالمكان، تمثل مزجاً بديعاً بين العشق والمكان، فيقول فيها:

على بير الطي لاقاني ولاقيته

على بير الطي

واحسن من الخي واحن من الوالد

واحسن من الخي

ففي هذا المقطع نلمس كيف ارتبطت قصص الحب بالمكان، واكتسبت جمالها من جماله ومكانتها من مكانته، الامر الذي لم نالفه الا في قصائد شاعرنا الكبير مصطفى وهبي التل، بل وتبدو شفافية التعبير ووصف المشاعر: فالمعشوق اكثر حنانا من الاب، واحسن من الاخ بالنسبة للمعشوقة، بهذا التعبير البديع، على بساطته يتحدث النمري، عن قصة حب ويصنعها غناء.

● النمري الان

ماذا يبقى للنمري، صوت الاردن وترجمانه غنائياً، في هذا الوقت بالذات؟ وهل حرص الاردنيون على ترجمانهم ومطربهم، كما حرص المصريون على عبدالوهاب فحافظوا على اغنيته «اخي جاوز الظالمون المدى» بعد اكثر من عشرين عاما على كامب ديفيد؟!

توفيق النمري يعبر عن الاردن الاصيل، المنتج، الحالف المقاتل، فقط، ولا يعبر عن الاردن الذي نراه الان. لذلك، فمن الطبيعي ان يغيب لون النمري ولون الاردن في زمن «الكعك بعجوة، وكتاب حياتي، وغيرها من الترجمات الحديثة للاردن الحالي، اردن وادي عربة. ■

تحت هذا العنوان يسّر اسرة تحرير الميثاق أن تستقبل مساهماتكم في مجالات الأدب والفن والنقد.

عذرا صلاح الدين

● اسامة المفتي

اغرب «صلاح الدين» من ازماني ... واترك حديث الحرب والهذيان
ولى زمانك شاحبا وموشحا ... بالوهم والتضليل والدوران
قد كنت فينا قصة وخرافة ... حبكت لسلوى سامر الصبيان
واحذر دنوك من ديار عروبتي ... واهرب بروحك دون اي توان
اذ انت للارهاب اصدق صورة ... في عرف جيل القهر في ازماني
اولست من داست سنابك خيله ... كل المعارك سائر الاركان
انسيت في «رجب» دخولك منقذا؟ ... مسرى الرسول بعسكر الايمان
ولكم نفرت الى الجهاد فلا ترى ... هدفا سوى التحرير في الميدان
إياك ان تصحو وترجع ها هنا ... فلانت والارهاب كالصنوان
حرموك من حق الحياة بارضنا ... ورموا باسمك في خفا النسيان
وعلى الحدود اقيم سور شامخ ... لتعيش في المنفى بلا عنوان
إيه «صلاح الدين» انت مغرب ... وطريد هذا العصر في الاكوان
ما كنت يوما في ديار عروبتي ... الا كارهابي جبيل فاني
اتريد منا ان نخالف سادة؟ ... وضعوا صدى «حطين» في الاكفان
حتى غدت «حطين» رجع خرافة ... ممجوجة تدعو الى الغثيان
صلبوا جميع حروفها في ليلة ... حمراء في «طابا» بكل امان
ورأوا جهاد المخلصين جريمة ... نكراء ضد سلامة السجان
اذ ان صوت العقل يدعونا الى ... اخذ اليهود بدافيء الاحضان
ما شان «حطين» وشان رجالها ... ما دام في «اوسلو» لقا الشجعان
تختال فيها الغانيات رواقصا ... بين الكؤوس وساقط الالحان
وعلى مسارح فجرها وفسوقها ... يحلو الحديث لجوقة الاخوان
اما «الخليل» على موائد غيهم ... بحثت بجو الذل والاذعان
منحوا لشر الخلق صك وجودهم ... فيها بكل عمالة وهوان
ليقام في طهر «الخليل» معاقل ... للغاصبين شراذم الشيطان
قد دنسوا الحرم الشريف وخططوا ... ليصيروه الى كنيس «داني»
اما رحاب «القدس» اصبح حالها ... يزري بشير الحزن باستهجان
فالقدس لم تبق عروس عروبتي ... ابدا ولا مسرى الرسول الباني
حيث القباب تغيرت وتوشحت ... بالقهر والاحباط والنكران
والاهل في وطني السليب تساقطوا ... في قبضة العملاء والعبدان
وكأن «يافا» لم تكن من موطني ... يوما عروس البحر والشطآن
او ان «عكا» في سطور خلودها ... عزلت عن «الجزار» في الاذهان
ورايت اشباه الرجال تراقصوا ... حول العداة بفرحة وحنان
ما شدهم من «عيلبون» مواقف ... جلى ولا في «اللد» و«البيسان»
او ان «نابلس» الفداء تثيرهم ... وتثير فيهم نخوة العربان
هم انكروا «يوم الثلاثاء» الذي ... كتب «الثلاثة» للفداء مفاني
من اثبتوا ان الشهادة مبدأ ... وعقيدة في محكم القران
واليوم «اوسلو» قد تجلى دورها ... بوسائل الاعلام بالعرفان
هي قبلة شدوا الرحال لساحها ... وبها يقام العدل بالميزان
وعلى مسارحها الرخيصة يلتقي ... «عرب اللسان» باخوة العدوان
حيث الحياة تبدلت وتغيرت ... بعد ائتلاف «البوق» بالاذان
لكن صلاح الدين اسقط ذكره ... في صك «اوسلو» الذل والخذلان
عذرا صلاح الدين إنا امة ... رضخت الى الاعداء كالقطعان
قبلت حلول الذل دون تردد ... مسلوبة الاحساس والوجدان

الى يوسف الربابعة
تكفيراً عن هذا الصمت..!!

يوسف الربابعة

بقلم : رمزي الغزوي

* يا يوسفُ

ما عاد قميصك

وما ازهرت عينُ ابي

في البئر ظل الفتى

وبريءٌ اخي!!

* يا صديقي، ما زلنا نشعرُ بالغربة / ما زلتُ اشعر بالغربة، كلُ يوم اتوغلُ في غربة الغربة، اقفُ على قدم واحدة: كالغريب اخشى ان يكون قبراً تحت قدمي...!

* يا يوسف ...

الا تزولُ الرؤى

طيورٌ تنهشُ الراس

والخمرُ جمرٌ ولظى.

والنسوةُ خرائمُ في يدي

وقلبي ماءٌ وثرى.

* نذكركم،،،

(الكينابة) كما هي، بل شاخت كثيراً، والقلعةُ تتلوى كثيراً، ووحدهُ وادي الطواحين يوشوشُ للسنديان بانكم كنتم وستظلون هنا، نشتاقكم.

* يا يوسف ...

مجلودون حدُ الدم: والذين كانوا يرقدون على الامنا كدجاجة تغار على بيضها من زرقة السماء: تركونا للبرد...

* يا صديقي ...

يا وجعاً في الخاصرة

كلُ الجراح تدملها الايامُ.

وجرحٌ يُلقمُ ملحاً،،،

كيف ينامُ ..؟!

* هذا، وظلُ الحصان يلوك اللجام الموشى بالزبد.. لكن الجمل الذي كنّا نقتل الصحراء به، خلع سنامه وصار قطاً يصادق الفئران...

* متعبون يا يوسف

لا موت ندركُ

لا قرار ...

حياة نبضةٌ،

وطول احتضار.

* يا صديقي: في القرية التي لا تعترفُ بالشمس ولا تؤمنُ بالحرارة اللامرئية: علينا ان نتعلم فن الاحتراق الداخلي وننفجرُ مع اول كلمة ...

* عازمون على الحياة حتى في بزرة شمس ...

* اذا كانت الاذان جدراناً من مرمر، والصوت كرات من مطاط، قل لي، هل تصرخ؟!

* يا يوسف ...

كيف تموت،،

وكل وخز الدم

المٌ وسكوت ...

وكيف نحيا،،

وبردٌ يتدفأ، جليداً مكبوت ...

لا يا وزارة الثقافة



● نايف ابو عبيد

يعلم ربي انني لم اكن في يوم من ايام حياتي إقليميا بل وضعت عروبتي فوق كل اعتبار جغرافي جهوي حجمه بحجم القطر الذي انتمي اليه حسب معجم سايكس - بيكو، الذي تمت طباعته في اعقاب الحرب العالمية الاولى التي لم ينل العرب منها غير الخديعة والتقسيم والاحتلال والاذلال وضياع فلسطين والاسكندرون والجولان، إلا انني ابدي عتبي على وزارة الثقافة في بلدنا لانها تقوم بقطع يدها وتمارس ذل السؤال ومهانة الاستجداء عندما تبحث امور تمويل المهرجانات الثقافية او النشر وتفتح ابواب خزائن مالها، لمن تسميهم مستشارين عنوة واقتدارا وهم يتناولون الاعطيات الشهرية من باب: «انما نطعمكم لوجه الله، لا نريد منكم جزاء ولا شكورا». وهم هم الذين يمدون ايديهم لشرهات الجنادرية وغيرها من المهرجانات المشبوهة!!

لا يا وزارة الثقافة!! ان الاديب الاردني احق الناس باموال بلده فلا تحرموه منها كما فعلتم وتفعلون، وهو الاولى بالرعاية والتكريم والدعم لانه ارق ادباء العالم حالا وافرغهم جيباً، واسمحي لي يا وزارة الثقافة ان اتساءل: لماذا نبقي عباءتنا مفروشة تحت اقدام الطُرّاق بعد ان اهترأت؟ ودعيني يا وزارة الثقافة استعير دعاء ذلك الرمثاوي المقهور الخارج من انفه قبل فمه: ألهمنا الصبر يا رب!! ■